معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٤٠)

(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية و دوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية و الإقليمية و المحلية)

يناير ٢٠١٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٤٠)

(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)

يناير ٢٠١٣

الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى
فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

أكتوبر ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

ملخص البحث

تتعدد وتتنوع المتغيرات المحلية والعالمية والاقليمية المؤثرة على الوضع المستقبلى للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى .

وقد تناول هذا البحث هذه المتغيرات على جميع المستويات ، فى الفصل الأول حيث تم رصد وتحليل أبرز المتغيرات المحلية التى أحدثت تأثيرات واضحة على مجريات الحياة فى مصر على ثلاث محاور رئيسية :

- المحور الأول : يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية
- المحور الثانى : يتعلق بالمتغيرات السياسية
- المحور الثالث : يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية

وتوصل هذا البحث إلى أن ثورة ٢٥ يناير لم تكن إلا محصلة لكل هذه المتغيرات من تدهور جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من معدلات الاستثمار ، وتردى الأحوال المعيشية وتفشى الفقر والبطالة وتراجع القدرات الانتاجية والتصديرية للصناعة والزراعة المصرية ، وتراجع مستوى جميع الخدمات .

كما تناولت الدراسة بعض المتغيرات العالمية مثل مسلسل الأزمات الاقتصادية من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨ ، وحرب العملات فى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، وأزمة منطقة اليورو .

مع رصد وجوه أخرى للأزمات الاقتصادية ظهرت فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبات أسعار النفط مع تحليل لدلالات هذه الأزمات عموما وخاصة على الدول النامية المستقبلة لهذه الأزمات ومنها مصر .

وقد تناولت الدراسة بالتحليل بعض المتغيرات على المستوى الاقليمى مثل تعاظم دور "مجلس التعاون الخليجى" يقابله إنزواء الدور المصرى وإنهيار المثلث المصرى – السعودى – السورى ، مع بروز دور إيران وتركيا .

وتم مناقشة بنية النظام المالى العالمى والتوصل إلى ضرورة تغييره وذلك من خلال العمل على حوكمة صندوق النقد الدولى بإضفاء الطابع متعدد الأطراف على الإدارة الاقتصادية الدولية ، وضرورة تغيير الأوزان الخاصة بالدول الأعضاء . كما أبرزت الدراسة دور

المجموعات الدولية الجديدة فى التأثير على إعادة هيكلة النظام المالى الدولى ومن أهمها دور مجموعة العشرين .

كما تم دراسة وتحليل التغييرات الهيكلية فى التجارة السلعية وذلك فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ وتم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية للتجارة الخارجية السلعية المصرية فى شكل منظومة ، يبلورها برنامج الاصلاح الهيكلى للتجارة الخارجية يحدد ويغير توجهاتها المستقبلية فى ضوء المستجدات المحلية والاقليمية والعالمية وثورات الربيع العربى .

كما تم دراسة وتحليل التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها، ووضع رؤية مستقبلية لتنمية هذه التدفقات فى المدى المتوسط والطويل .

وفى **الجزء الأخير** من الدراسة والخاص بالتعاون الاقتصادى العربى فى ضوء التغيرات الأخيرة ، تم عرض وتحليل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من جميع الجوانب مع استعراض لأهم القواعد والأسس لتطبيق البرنامج التنفيذى وتحديد آلية تحرير التبادل التجارى بين الأطراف .

وتم رصد المردود المتواضع للمنطقة وإيضاح المعوقات والعراقيل التى واجهتها ، والتوصل إلى ضرورة حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة والعمل على إقامة اتحاد جمركى وذلك لتفعيل جهود التكامل العربى والارتقاء بمستوى الاقتصادات العربية .

كما ناقش هذا الجزء من الدراسة دور تحرير تجارة الخدمات فى تفعيل التعاون العربى فى إطار الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ، وتم تحديد المكاسب والفرص ، كذلك التحديات والمعوقات التى تقابل البلاد النامية ومنها مصر من تطبيق قواعد هذه الاتفاقية .

وقدم **البحث مثلين** على تحرير تجارة الخدمات :

الأول : تحرير خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس وتبيان أثر ذلك على أداء أسواق المال العربية باعتبار أن أسواق المال فى البلاد النامية ومنها البلاد العربية ، كذلك فى مصر ليست من التقدم والتطور الذى يمكنها من المنافسة فى هذا المجال .

الثانى : هو تحرير قطاع الخدمات السياحية باعتبار أن معظم الدول العربية تتمتع بمقومات سياحية متميزة ومن ثم فإن تحرير الخدمات السياحية فى هذه الدول سوف يساعد على إزدهار السياحة العربية البينية .

المحتويات

المقدمة ..... م

الفصل الأول المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية ١

المبحث الاول المستجدات والتغيرات المحلية على الساحة المصرية ٣

أولا : الأوضاع الاقتصادية قبل الثورة ٣

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة ٢١

ثالثا : الاوضاع السياسية قبل الثورة..... ٢٤

رابعا : التطورات السياسية بعد الثورة..... ٢٨

خامسا : الأوضاع الاجتماعية قبل الثورة..... ٢٩

سادسا : الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة ٣٣

المبحث الثاني بعض المتغيرات العالمية ٣٧

أولا : بيئة اقتصادية عالمية مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى..... ٣٧

ثانيا : التغير في شبكات نقل النفط والغاز عالمياً وإقليمياً..... ٤٤

المبحث الثالث بعض متغيرات ومستجدات البيئة الإقليمية ٤٦

أولا : تعاظم دور دول "مجلس التعاون الخليجي" ٤٦

ثانيا : بروز الدور الإيراني ٥١

ثالثا : الدور التركي والعلاقات العربية – التركية..... ٥٥

المبحث الرابع بنية النظام المالى الدولى وضرورة تغييره ٦٠

أولا : حوكمة صندوق النقد الدولي ٦٠

ثانيا : دور المجموعات الدولية الجديدة..... ٦٣

الفصل الثاني التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية..... ٦٦

مقدمة ٦٧

المبحث الأول إطلالة علي سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ..... ٦٨

المبحث الثانى التغيرات والاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية ٧٦

أولا : نظرة عامة على التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية ٧٦

ثانيا : التغيرات والاختلالات الهيكلية في الصادرات السلعية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ..... ٧٨

ثالثا : التغيرات والاختلالات فى هيكل الواردات السلعية..... ٨٣

المبحث الثالث الرؤية المستقبلية للاصلاحات الهيكلية للتجارة الخارجية وتوجهاتها ٨٧

أولا : ملاحظات ضرورية على التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية والسياســـــــــات التجارية وسعر الصرف المطبقة ٨٧

ثانيا : محاور الرؤيـــة المستقبلية للاصـــلاحات الهيكلية للتجارة الخارجيـــة وتوجهاتهـــــــــــــا المستقبلية ٩٠

الفصل الثالث التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية ٩٤

مقدمـــة ٩٥

المبحث الأول تطور التدفقات المالية الخارجية الجارية فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ ..... ٩٧

أولا : التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية ٩٨

ثانيا : التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة ٩٩

ثالثا : التدفقات الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس ١٠١

المبحث الثانى المحددات المؤثرة على التدفقات الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية ١٠٣

أولا : المحددات المؤثرة على الصادرات السلعية ١٠٣

ثانيا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة ١٠٥

ثالثا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس ١٠٦

المبحث الثالث تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية ومحدداتها ١٠٨

أولا : تطور التحويلات الرسمية فى شكل منح سواء نقدية أو سلعية ١٠٨

ثانيا : تطور التحويلات الجارية الخاصة فى شكل تحويلات المصريين العاملين بالخارج ١١٠

ثالثا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية ١١٢

المبحث الرابع تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر والقروض الخارجية من منظور التمويل الدولى كتدفقات رأسمالية ١١٤

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر ١١٥

ثانيا : الاستثمار الأجنبي غير المباشر ١١٨

ثالثا : التدفقات المالية الناتجة عن القروض الخارجية ١٢١

رابعا : المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاســـتثمارات الاجنبية المباشرة... ١٢٣

خامسا : المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة من الاســـتثمارات الاجنبية غـــير المباشرة ١٢٥

سادسا : المحددات المؤثرة علي التدفقات الناتجة عن القروض الخارجية ١٢٧

المبحث الخامس مدى انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية والثورات العربية على التدفقات المالية الخارجية ١٢٨

أولا : انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على التدفقات المالية الخارجية ١٢٨

ثانيا : انعكاس ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية ١٣٠

المبحث السادس الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى فى الاجل المتوسط والطويل (ما بعد المرحلة الانتقالية) ١٣٢

أولا : الآثار الاقتصادية الناتجة عن انخفاض التدفقات المالية من السياحة والتحويلات الرسمية فى شكل منح والاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر والقروض الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير ١٣٢

ثانيا : الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصـــــــــــــــرى في الاجل المتوسط والطويل ، ما بعد المرحلة الانتقالية ١٣٤

الفصل الرابع التعاون الاقتصادي العربي في ضوء التغيرات العربية الاخيرة.....١٣٨

مقدمة : ١٣٩

المبحث الاول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....١٤٠

المبحث الثاني أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصادات العربية..... ١٤٤

اولا- المحور التجاري..... ١٤٤

ثانيا- المحور الاستثماري..... ١٤٧

المبحث الثالث نظرة تحليلية لاثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٥٠

اولا- المردود المتواضع لمنطقة التجارة الحرة العربية ١٥٠

ثانيا: المعوقات والعراقيل التي واجهت منطقة التجارة الحرة..... ١٥٣

ثالثا: جهود وإجراءات تلافي هذه المعوقات ١٥٧

المبحث الرابع تفعيل جهود التكامل للارتقاء بمستوى الاقتصادات العربية ١٥٩

أولا : حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... ١٥٩

ثانيا : العمل على قيام اتحاد جمركى عربى ١٦١

المبحث الخامس تفعيل بعض دوائر التعاون المصرى الدولى غير العربية ١٦٥

أولا : مصر والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)..... ١٦٥

ثانيا : مستجدات الأوضاع على ساحة الكوميسا..... ١٦٧

ثالثا : الآليات الجديدة التي تم اتخاذها على المستوى المحلي لتحسين أداء التبادل التجاري..... ١٦٨

رابعا: القطاعات المستهدف زيادة الصادرات منها ١٦٨

خامسا : أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على التبادل التجاري مع الدول الأعضاء..... ١٦٨

سادسا : نظرة عامة على التجارة البينية للتكتل ١٦٩

الفصل الخامس دور تحرير تجارة الخدمات في تفعيل التعاون العربى ١٧١

مقدمة.....١٧٢

المبحث الاول مفهوم تجارة الخدمات طبقا للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (جولة أورجواى)١٧٣

أولا: التعريف بالاتفاقية ١٧٣

ثانيا: الالتزامات التى تضمها الاتفاقية العامة للتجارة..... ١٧٥

المبحث الثاني موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات (فرص وتحديات).....١٨١

أولا: المكاسب والفرص..... ١٨٢

ثانيا: التحديات والمعوقات..... ١٨٤

ثالثا: مقترحات وتوصيات..... ١٨٥

المبحث الثالث تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس وأثرها على أداء أسواق المال العربية ١٨٧
أولا: مفهوم تجارة الخدمات المالية فى إطار الجاتس والأسواق المالية ١٨٧
ثانيا: واقع تجارة الخدمات المالية فى الدول العربية..... ١٨٧
ثالثا: أثر تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس على أداء أسواق المال العربية..... ١٨٩
نتائج وتوصيات..... ١٩٣

المبحث الرابع تحرير قطاع الخدمات السياحية ١٩٦
أولا: السياحة العربية البينية..... ١٩٦
ثانيا: اتفاقيات التعاون العربي في السياحة ١٩٧

المبحث الخامس مستقبل السياحة فى مصر فى ضوء الوضع الراهن..... ٢٠١
أولا : أثر القطاع السياحى على الاقتصاد المصرى..... ٢٠١
ثانيا : ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثرها على القطاع السياحى المصرى ٢٠١
ثالثا : الرؤية المستقبلية للقطاع السياحى المصرى في ضوء الوضع الراهن..... ٢٠٥

الملاحق ٢١١

قائمة المراجع ٢١٧

الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

المقدمـــة

تتعدد وتتنوع المتغيرات العالمية والاقليمية المؤثرة علـــى الوضـــع المســـتقبلى للعلاقـــات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى . حيث تتسم البيئة الاقتصادية العالمية بأنها بيئة مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى ، مع تغيرات على المستوى الاقليمى تمثلت فى بعض الملامح التى تظهر فى تعاظم دور مجلس التعـــاون الخليجى فى مجال إدارة تفاعلات المنظومة العربية مع انحسار أدوار بعض الدول العربيـــة الرائدة مثل مصر حيث اعترى هذا الدور نوع من الانزواء النسبى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير نظراً للاضطراب الداخلى مع دخول سوريا دوامة التشاحن الداخلى ممـــا أدى إلـــى انهيـــار المحور الثلاثى الشهير عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ (مصر ، السعودية وسوريا) وبـــروز دور كل من القوتين الإقليميتين : إيران وتركيا . كما شهدت مصر خلال العقد الأخير العديـــد من التغيرات والتقلبات المحلية وطالت هذه المتغيرات مختلف جوانب الحيـــاة فـــى مصـــر اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

كل ذلك انعكس على اختلال الهيكل القطاعى للنمو الاقتصادى وطبيعة القطاعات المســـئولة عن النمو وظهر ذلك فى تراجع مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى كـــذلك القطاع الصناعى وخاصة الصناعات التحويلية والاستراتيجية هذا بالإضافة إلى الخلـــل فـــى هيكل الصادرات والواردات الذى تمثل فى أن ما يقرب من نصف الصادرات المصرية هـــى صادرات وقود واحتلال واردات السلع الغذائية نسبة عالية من إجمالى الواردات (١٧%) مع ارتفاع معدلات البطالة وتفشى الفقر هذا بالإضافة إلى التراجع فى كثير من المجالات ، فى مجال حقوق الإنسان والحريات العامة مع خلل فى البيئة التشريعية .. كل هذا دفـــع فريـــق البحث للعمل على دراسة :

أولا : المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

ثانيا : التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية الســـــلعية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

ثالثا : التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية

رابعا : فرص وتحديات التكامل الاقتصادى العربى فى مناخ الربيع العربى

وقد قام البحث بوضع رؤية مستقبلية لكل موضوع تمت دراسته وتحليله .

وهذا لا يسعنى إلا التقدم بالشكر الوفير لأعضاء فريق البحث الذى لم يدخر وسعاً فى بذل الجهد لكى تظهر هذه الدراسة بالشكل اللائق ، ونرجو من الله العلى القدير أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين وخطوة على طريق البحث والمعرفة .

فريق العمل البحثى

من داخل المعهد :

١- أ.د. فادية عبد السلام	المستشار العلمى للدراسة
٢- أ.د. اجلال راتب العقيلى	أستاذ ومستشار العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
٣- أ.د. محمد عبد الشفيع	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
٤- أ.د. سلوى محمد مرسى	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
٥- أ. زينب محمد نبيل الصادى	مدرس مساعد بالمعهد
٦- أ. عاصم أحمد زينهم	معيد بالمعهد

من خارج المعهد :

- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد	رئيس قسم مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات ورئيس قسم الاقتصاد .
- د. بهجت أبو النصر	رئيس قسم البحوث والدراسات الاقتصادية - بالجامعة العربية

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب العقيلى)

Abstract

This research deals with very Important Aspects of The Egyptian Economic International Relations with respect of the international and regional and Local changes, Politically, Socially and Economically .

And enlights its effects and reflections on ,

- **Foreign trade structure**
- **External Financial Flows**
- **Challenges and Opportunities For Arabic economic integration**
- **Roll of the liberalisation of service trade in stimulating Arabic economic Integration**

الفصل الأول

المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية

المبحث الاول

المستجدات والتغيرات المحلية على الساحة المصرية

شهدت الساحة المصرية خلال العقد الأخير (الأول من الألفية الجديدة) العديد والعديد من التغيرات والتقلبات ، طالت هذه التغيرات بطبيعة الحال مختلف جوانب الحياة في مصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، ونتيجة للعديد من السلبيات التى طالت معظم التغيرات فى هذه المناحى ، تولد غضب وعدم رضا داخل كل اطياف المجتمع المصرى ، ظل هذا الغضب دفينا لفترة طويلة إما بفعل السلبية التي أصابت عديد من شرائح المصريين او خوفا من بطش السلطة فى احيان اخرى ، الا انه وبدءا من عام ٢٠٠٦ – والذى شهد اضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى – تصاعدت حدة المظاهرات العمالية والفئوية وكذلك بعض المظاهرات السياسية ، وبات مقر السلطة التنفيذية فى البلاد (مجلس الوزراء) مقصدا دائم للاعتصامات والمظاهرات الفئوية ، واستمر التخبط السياسى والاقتصادى واستمرت معه المعاناة وعدم الرضا حتى وصل الأمر لذروته مع بداية عام ٢٠١١ واندلعت الثورة المصرية لتكتب الفصل الاخير من فصول هذا النظام الذى فشل فى ادارة موارد مصر والاستفادة من طبيعتها الخاصة وساهم فى تراجع دورها الاقليمى والدولى واغرق فقراءه فى غيابات الجهل والفقر والمرض ، ومما لا شك فيه ان محاولة اجمال كل هذه التغيرات يعد أمرا صعبا لاسيما مع تشعبها وتعددها وتداخلها فى كثير من الاحيان ، ولذا سنحاول إلقاء الضوء على أبرز التغيرات التى أحدثت تأثيرات واضحة على مجريات الحياة فى مصر .

وسنقوم بتقسيم هذه المستجدات الى ثلاث انواع من المستجدات :

الاولى : تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية

الثانية : تتعرض للجانب السياسى

الثالثة : تتناول الاوضاع الاجتماعية

أولا : الأوضاع الاقتصادية قبل الثورة

يمكن تلخيص الوضع الاقتصادى لمصر فى الفترة الاخيرة بنمو اقتصادى لم يتحول الى تنمية ، فمن المهم تحقيق نمو اقتصادى باعتباره اهم المتغيرات الاقتصادية ولكن الاهم من ذلك هو كيف يساهم هذا النمو فى تحقيق طفرة داخل الاقتصاد ،وهو ما يتطلب تحليل طبيعة هذا النمو وضرورة التامل فى هيكل القطاعات الاقتصادية المولدة لهذا النمو ، ومن خلال ذلك يمكن الحكم على ما اذا كان هذا النمو يعنى زيادة الطاقات الانتاجية داخل الاقتصاد ودعم قدراته التصديرية وزيادة مستويات الدخول و القدرات الشرائية ومن ثم انعاش الطلب الداخلى واحداث حالة من الرواج الاقتصادي داخل المجتمع ... وهو ما ينعكس فى المراحل التالية لذلك على تحسين مستوى الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان وغيرها ، وتدريجيا يبدا هذا النمو الاقتصادى فى التحول الى تنمية اقتصادية شاملة ، وهو مالم يتحقق فى حالة مصر، فلقد ملئت حكومة الحزب الوطنى الافاق عن انجازاتها الهائلة التى حققتها ولاسيما على الجانب الاقتصادى – وأصدرت كتابا كاملا عن انجازات حكومة نظيف فى خمس سنوات الحكومة –، وكانت تستند فى هذا الى مجموعة من الارقام والاحصاءات لعدد من المؤشرات الاقتصادية ، ومن هذه البيانات مثلا :

- "وصول نمو الناتج المحلى الاجمالى لأعلى معدلاته فى ٢٠٠٧ حيث وصل الى ٧,٢% ، وان كان تراجع بسبب الازمة المالية فى العام التالى الى ٤,٧ % ولكنه استعاد صعوده فى ٢٠٠٩ ووصل الى ٥,١ %.
- تزايد صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى من (٢٢,٩) مليار دولار فى ٢٠٠٦ الى (٣٥,٢) مليارد‌ولار فى ٢٠١٠ .
- تزايد صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى من (٢٢,٩) مليار دولار فى ٢٠٠٦ الى (٣٥,٢) مليارد‌ولار فى ٢٠١٠ .
- خفض معدل البطالة من (١١,٢ %) فى ٢٠٠٥ الى (٩%) فى ٢٠٠٩ .
- زيادة عدد السائحين من (٩٧٨٨) مليون سائح فى ٢٠٠٦ الى (١٣٧٥٨) مليون فى ٢٠٠٩.

- وصل صافى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى رقم قياسى حيث وصلت لـــــــ ١٣,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ "[1].
- "تراجع نسبة الدين العام المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى من (٧٦,١ %) فى نهاية يونيو ٢٠٠٦ الى (٦٣,٨ %) بنهاية يونيو ٢٠١٠.
- تراجع نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من (٢٢,٨%) فـــى ٢٠٠٧ الى (١٥,٩%) فى عام ٢٠١٠ "[2].

وغيرها من المؤشرات التى اعلنت عنها البيانات الرسمية للحكومة ، ولكن رغم هذا التحسن (الرقمى) لوضع الاقتصاد المصرى. إلا أنه – ورغم كل هذه الانجازات الرقمية – لم يشعر المجتمع بها ، بل على العكس تراجعت القدرات الانتاجية ومن ثم التصديرية للصناعة المصرية ولم تكن الزراعة افضل حالا من الصناعة فتراجع الانتاج الزراعي وتدهورت احوال الفلاح المصري، مما ساهم في تردى الاوضاع المعيشية واختلال ميزان العدالة الاجتماعية حيث اتسعت الفجوة اكثر واكثر بين اغنياء المجتمع وفقرائه، وهو مايؤكد ان الاعتماد على هذه الارقام الجوفاء كعامل لتقييم وضع الاقتصاد المصرى يعد ابعد ما يكون عن الدقة والمصداقية ، وهذا التردى فى الاوضاع الاقتصادية كان محصلة التخبط فى صنع السياسة الاقتصادية ساهم فى خلق مجموعة متداخلة من التشوهات والاختلالات فى هيكل الجسد الاقتصادى المصرى ، وهو ما يمكن تلخيصه من خلال النقاط التالية :

١- الارث الاقتصادى الثقيل لما سمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى

فصانعي القرار الاقتصادي لم تكن لديهم الرؤية حول كيفية علاج التشوهات الهيكلية التي ورثها الاقتصاد المصري جراء تطبيقه لحزم الإصلاح الاقتصادي التي فرضت عليه من مؤسستي بريتون وودز كشرط لتقديم المساعدات والقروض، فمنذ منتصف السبيعينات (أو ما يسمى ببداية حقبة الانفتاح) عقدت مصر مع صندوق النقد الدولى ثلاث اتفاقيات فى سنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، ولكن كل هذه الاتفاقيات باءت بالفشل لاسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولكن نظرا لاستمرار معاناه الاقتصاد المصرى، حيث استمر عدم التوازن بين جانبى العرض والطلب ترتب عليه عجز فى ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة ، بالاضافة الى تحقيق معدلات عالية من التضخم ، انخفاض معدل تدفق العملات الصعبة الى مصر خلال النصف الثانى

---

[1]) CB , Monthly report , September 2011 .

[2]) التقرير المالى الشهرى لوزارة المالية ، سبتمبر ٢٠١٠ ، مجلد ٦ ، العدد ١١ .

من الثمانينيات وبالتالى تراجع معدل الاستثمار ومعدل نمو الاقتصاد القومى، وتراكمت الديون الخارجية بحيث بلغت متاخراتها ١١,٤ مليار عام ١٩٩٠ فضلا عن تزايد اعباؤها (اقساط – فوائد) ، ونتيجة لكل هذه الاختلالات قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاقا جديدا مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١ بهدف تحقيق الاصلاح الاقتصادى واستعادة التوازن بين العرض والطلب فى الاقتصاد المصرى ، وكان توقيع هذه الاتفاقية بمثابة اعلان صريح عن انتهاج مصر مسار ايدولوجى جديد ، تحدد خيوطه مكونات هذه الحزم الاصلاحية الاشتراطية، والتى يمكن تلخيصها كالتالى :

- سياسات اصلاح القطاع العام (سواء من خلال تغيير البيئة المؤسسية والقانونية والمالية لمشروعات القطاع العام ، أو خصخصة مشروعات القطاع العام فى قطاع انتاج السلع والقطاع المالى).
- السياسات السعرية (والتى تشمل تحرير اسعار منتجات القطاع العام ورفع اسعار الطاقة وتحرير اسعار المنتجات الزراعية ورفع اسعار وسائل المواصلات .. الخ).
- سياسات الاستثمار (والتى تهدف الى تحرير الاستثمار والمساواة فى قواعد وقوانين الاستثمار بين القطاعين العام والخاص لخلق جو من المنافسة المتكافئة بين القطاعين).
- السياسات الخارجية (والتى تشمل اصلاح نظام سعر الصرف " خفض ثم توحيد سعر الصرف " ، تحرير التجارة ، الاعفاء من الديون) .
- الاصلاح النقدى (من خلال وضع سقوف ائتمانية لاقراض البنوك للقطاعين العام والخاص ، تحرير سعر الفائدة).
- السياسات المالية (التى استهدفت خفض عجز الموازنة المتفاقم من خلال استهداف جانبى الموازنة العامة المصروفات بالانخفاض والايرادات بالزيادة).

وهذه السياسات وان حققت بعض النتائج الايجابية فى المراحل الاولى – منها مثلا تحقيق الميزان الجارى فائضا بلغ ١٣٩١ مليون دولار عام ٩١١٩٠ ، تخفيض عجز الميزانية من ١٧,٢% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٩١١٩٠ الى ٧,٢% فى عام ٩٢/٩١ ثم الى ٤,٧% فى عام ٩٣/١٩٩٢ ، انخفاض التضخم من ١٤,٧% عام ٩١/٩٠ الى ١١,١% فى ٩٣/٩٢ ،

بالاضافة الى بعض المؤشرات الاخرى[3] - الا انه سرعان ما بدات هذه المؤشرات فى التراجع مرة اخرى وعاد الاقتصاد ليعانى من جديد مشيرا الى ان خلطة الصندوق السحرية - ورغم هذه النتائج الاولية الخادعة - ربما لم تجدى اثرها ، وهو ما يظهر من بعض الدلائل الرقمية كذلك، منها :

- ارتفاع متوسط التضخم السنوى الى ١١% خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ مقارنة بـــ٦,٥% فى الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، وذلك بسبب تراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومة ، التخفيضات المتكررة فى قيمة العملة ، تزايد تعرض الاقتصاد المصرى للصدمات الخارجية .
- تزايد العجز الكلى للموازنة العامة بعد ٩٧-٩٨ لدرجة انه وصل الى ثلاثة امثال مستواه فى ٩٠-٩١.
- لم يكن لبرنامج التثبيت اثر واضح على نسبتى الايرادات العامة والضريبية للناتج المحلى الاجمالى حيث تراجعت هذه النسب من ٢٧,٢ و ١٦,٤ خلال الفترة ٩٠-١٩٩١- ٩٧-١٩٩٨ الى ٢٠,٨ و ١٤,٦ خلال الفترة ٩٨-١٩٩٩- ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .
- انكماش هائل فى الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومة خلال الفترة ٩٨-١٩٩٩ - ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبالتالى تراجع الانفاق الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار الثلث ، وكذلك انخفاض نسبة الانفاق الاستثمارى بما يزيد على اربعة اخماس وهبوط نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى بأكثر من النصف وهو ما انعكس بدوره بلاشك على اوضاع التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن تراجع متوسط الاجر الحقيقى لموظفى الحكومة بنسبة ٥٢,٥% بين عامى ٨٢ و٩٧ ، وتراجع متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الثابتة والتى وصل فى عام ٩٧-١٩٩٨ الى المستوى الذى كان عليه قبل ٢٢ عاما .
- تراجع الانفاق الحكومى بالطبع على الصحة والتعليم وانخفاض نصيب الفرد من الدعم الحقيقى حيث هبط فى عام ٩٧-٩٨ الى خمس مستواه عام ١٩٧٥.

---

[3]) جودة عبد الخالق ، كريمة كريم ، " أساسيات التنمية الاقتصادية " ، القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٥٧ – ١٨٨ .

- تزايد نسبة الدين العام المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٨١% عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ٩٥% عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، وكذلك نسبة الدين العام الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٨% ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ٣١% فى٢٠٠٤-٢٠٠٥[٤].

وهناك العديد من الاثار السلبية الاخرى اقتصاديا واجتماعيا لبرنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى، وكانت المحصلة النهائية هى ان الاقتصاد المصرى بات يعانى من عدد كبير من الاختلالات الهيكلية كإرث خلفته سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادى ، حيث أدى ضعف الجهود الموجهة لزيادة معدلات التنمية الزراعية والصناعية الى تناقص النصيب النسبى للقطاعات السلعية فى الناتج المحلى الاجمالى ، كذلك ادى الانخفاض المستمر فى قيمة الجنيه المصرى الى ارتفاع تكلفة المدخلات وبالتالى ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم ارتفاع قيمة السلع المصنعة محليا وبالتالى تزداد تنافسية السلع الاجنبية فى السوق المصرى ، بالرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد ساهمت فى ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات بوجه عام الا ان نمو قطاع الخدمات الاجتماعية – فى ظل تراجع الدور الاجتماعى للدولة – قد شهد تراجعا واضحا " وذلك من خلال ضعف النمو فى الانفاق العام الحقيقى على التعليم والصحة وكذلك ضعف النمو فى مخصصات التامينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى.

٣-الاختلال فى الهيكل القطاعى للنمو الاقتصادى و طبيعة القطاعات المسئولة عن النمو

لكن تبقى المشكلة الخطيرة هى الاختلال فى هيكل القطاعات الاقتصادية ، وهو العامل الرئيسى المسئول عن فشل الحكومة المصرية فى الفترة الاخيرة على تحويل هذه الارقام الاقتصادية لحقائق على الواقع .

فكما اشرنا اعلاه الى أن اعتماد الحكومة على الرقم المطلق لنمو الناتج المحلى الاجمالى كمؤشر لتحسن وتطور الاقتصاد يعد امرا تنقصه الدقه وقد ينظر اليه كمؤشر مضلل ، فالمسألة الاهم هى طبيعة القطاعات المسئولة عن هذا النمو ، فمعدل النمو الذى استطاع ان يحققه الاقتصاد المصرى فى العام التالى للازمة ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ وهو ٤,٧% ، تشير البيانات الى ان قطاعات الاتصالات والتشييد والبناء والاستخراج والنقل والتخزين ، كانت هى المسئولة الاساسية عن النمو فى هذا العام ، حيث بلغ معدل النمو بالاسعار الثابتة فى القطاعات المذكورة

---

[4]) ابراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما ، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصو لنموذج تنموى بديل ، منتدى العالم الثالث ، المكتبة الاكاديمية ، الطبعة الاولى ،٢٠٠٧ ، ص ص ٣٢٣-٣٨٢.

بالترتيب ١٤,٦% ، ١١,٤% ، ٦,٤% ، ٥,٥% ، وفى الوقت ذاته فان قطاع الصناعات التحويلية الاكثر فاعلية فى تطوير وتحديث الاقتصاد بلغ معدل النمو فيه فى هذا العام ٣,٧% ، وقطاع الزراعة كثيف استخدام العمالة بلغ معدل نموه نحو ٣,٢%[٥].

وحتى البيانات الحديثة تؤكد على استمرار هذا الخلل القطاعى داخل الاقتصاد المصرى حيث يتضح استمرار تراجع مساهمة قطاع الزراعة فى نمو الناتج حيث وصل الى ٣,٣ خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، وكذلك تراجعت مساهمة الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ بين الفترتين بنسبة ٢٢,٢% حيث وصلت الى ٤,٩% خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ بعد ان كانت ٦,٣ % فى الفترة الاولى ، هذه فضلا عن زيادة مساهمة قطاع الخدمات فى نمو الناتج الذى وصل الى ٥,٤% من نمو الناتج خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالى:

جدول (١) : نمو الناتج فى مصر والقطاعات المسئولةعنه

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠-٢٠١٠):

الناتج المحلى الاجمالى (معدل النمو)		الزراعة (معدل النمو)		الصناعة (معدل النمو)		الصناعات التحويلية (معدل النمو)		الخدمات (معدل النمو)	
1990-2000	2000-2010	1990-2000	2000-2010	1990-2000	2000-2010	1990-2000	2000-2010	1990-2000	2000-2010
٤,٤	٥,١	٣,١	٣,٣	٥,١	٥,٥	٦,٣	٤,٩	٤,١	٥,٤

المصدر: World bank , world development indicators, p214,2012

٣- اختلال مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى

بتتبع تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٨ ، نجد أن مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى قد تراجعت من ١٨,٨% عام ١٩٨١ الى ١٣% عام ٢٠٠٨ [٦]،و فى عام ٢٠٠٨ ساهمت الصناعات التحويلية بنحو ١٦% ، و٤٩ % للخدمات ، وهو ما يعنى ان الاقتصاد المصرى يواجه ازمة تصنيع ، وذلك لان

---

[٥]) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١٠ ، ص ٢٦١.

[٦]) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٠) ، " بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية ، مارس ٢٠١٠ ، ص ١٣ .

قطاع الصناعات التحويلية وهو القطاع الاكثر فاعلية واهمية للاقتصاد يساهم فى الاقتصاد بنسبة أقل من المتوسط العالمى (١٨%) ، وكذلك أقل من مجموعة دول الدخل المتوسط المنخفض والتى تقع فيها مصر (٢٧%) ، وبالنسبة لقطاع الصناعات الاستراتيجية فان مساهمتها بـــ٢٢% تعد نسبة مرتفعة تبلغ اكثر من ضعف المتوسط العالمى البالغ (١٠%) من الناتج العالمى ، وهو ما يشير الى استمرارية اعتماد الاقتصاد المصرى على الموارد الطبيعية والقطاع الاولى ، أما بالنسبة لقطاع الزراعة ،فان العبرة بمدى وفائه باعتبارات الامن الغذائى وليس مجرد النظر الى حجم اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى ، وفى هذا الصدد تنبغى الاشارة الى انهيار انتاج مصر من محصول القطن ، فقد تراجع انتاجه من ٧٨٥ الف طن عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٦٢ ألف طن عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ [٧] ، والجدول التالى يوضح أنه لاتدارك لهذا الخلل وأن الاقتصاد المصرى لايزال يواجه نفس مأزق التصنيع نتيجه استمرار تراجع نمو القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعات التحويلية مقابل قطاع الخدمات.

جدول (٢): هيكل الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠

الناتج المحلى الاجمالى (بالمليون دولار)		الزراعة (%GDP)		الصناعة (%GDP)		الصناعات التحويلية (%GDP)		الخدمات (%GDP)	
2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010
٩٩,٨	٢١٨,٩	١٧	١٤	٣٢	٣٨	١٩	١٦	٥٠	٤٨

المصدر: World bank , world development indicators, p218,2012

٤-اختلال الهيكل القطاعى للقيمة المضافة الاجمالية :

بالنظر الى التغير فى هيكل القيمة المضافة ، نجد أنه قد انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بنحو ١٢- ١٣ % (١٩٧٥ - ٢٠٠٣) ، وفى المقابل زاد نصيب قطاع الخدمات بنحو ٥- ٦ % وهو بذلك القطاع الغالب فى الاقتصاد المصرى حيث وصل نصيبه فى الناتج المحلى الاجمالى وفق تقديرات البنك الدولى الى ٤٤% عام ١٩٧٥ و ٤٩% فى عام ٢٠٠٨ ، وهذا يمثل أحد جوانب الخلل لان القسم الاكبر من الخدمات يتمثل فى الخدمات التقليدية ذات القيمة المضافة المحدودة والتى يقدمها عدد ضخم من المنشات الصغيرة وغير النظامية وتبتعد عن الخدمات الصحية والتعليمية الضرورية ، وذلك على خلاف الوضع فى

[٧]) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١٠ ، ص ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

الدول المتقدمة التى يزيد فيها نسبة مساهمة قطاع الخدمات نتيجة الزيادة المستمرة فى نسبة الخدمات المتطورة المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة فى هذا القطاع ولاسيما خدمات الاتصالات والمعلومات والخدمات المالية وغيرها ، وبالتالى فان زيادة الوزن النسبى لقطاع الخدمات على ذلك النحو يعد دليل تقدم ومؤشر لنمو هذا الاقتصاد، وما يؤكد ذلك هيكل الصادارت والواردات الخدمية لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ حيث أنه فى عام ٢٠١٠ أكثر من نصف صادرات الخدمات(٥٢%) هى خدمات السفر ، فى الوقت الذى تمثل فيه خدمات التأمين والخدمات المالية ١% ، ومن جانب اخر نستورد حوالى ٢١% من خدمات الكمبيوتر والاتصالات والمعلومات ، وهو ما يظهر فى الجدولين التاليين :

جدول (٣) : هيكل صادارات مصر من الخدمات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

اجمالى صادرات الخدمات (بالمليون دولار)		خدمات النقل (% من الاجمالى)		خدمات السفر (%من الاجمالى)		خدمات التأمين والخدمات المالية (% من الاجمالى)		خدمات الكمبيوتر والاتصالات والمعلومات والخدمات التجارية الاخرى (%من الاجمالى)	
2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010
٩,٦٨٧	٢٣,٦١٨	٢٧	٣٤	٥٤	٥٣	١	١	٢٧	١٢

المصدر: World bank , world development indicators, p226,2012.

جدول (٤) : هيكل واردات مصر من الخدمات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

اجمالى واردات الخدمات (بالمليون دولار)		خدمات النقل (% من الاجمالى)		خدمات السفر (% من الاجمالى)		خدمات التأمين والخدمات المالية (% من الاجمالى)		خدمات الكمبيوتر والاتصالات والمعلومات والخدمات التجارية الاخرى (% من الاجمالى)	
2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010
٧,١٦١	١٢,٩٩١	٣١	٥١	١٥	١٧	٧	١١	٤٨	٢١

المصدر: World bank , world development indicators, p230,2012.

٥- الخلل فى هيكل الصادرات والواردات

يتضح من بيانات الجدول التالى ما يعانية هيكل الصادارات المصرية من خلل ، حيث ان ٣٠% من الصادرات المصرية هى صادرات الوقود ، وما يتبقى من صادرات لاتعكس اى تقدم فى الهيكل الانتاجى مثل صادرات الغذاء والمواد الخام والصادرات المعدنية ، بينما الصادرات من السلع الصناعية تشهد تقدم بطىء فقط من ٣٨% فى عام ٢٠٠٠ الى ٤٣% فى عام ٢٠١٠ ، وهو ما انعكس بدوره – على هيكل الوارادت – كما يتضح من بيانات الجدول رقم ٦ – حيث انه فى عام ٢٠١٠ تركزت اكثر من نصف الواردات فى السلع المصنعة بنسبة 60% ، ثم واردات السلع الغذائية بـــ١٩% ثم الوقود بـــ١٣%.

جدول (٥) : تطور هيكل الصادرات المصرية خلال الفترة 2000-2010

قيمة الصادرات (بالمليون دولار)		% الصادرات الغذائية من الاجمالى		% صادرات المواد الخام من الاجمالى		% صادرات الوقود من الاجمالى		% الصادرات المعدنية والخامات من الاجمالى		% صادرات المصنوعات من الاجمالى	
2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010
5.276	26.438	8	17	5	3	42	30	4	6	38	43

المصدر: . p226 ، World bank , world development indicators ، ٢٠١٢

جدول (٦) : تطور هيكل الوارادات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

قيمة الواردات (بالمليون دولار)		% الواردات الغذائية من الاجمالى		% واردات المواد الخام من الاجمالى		% واردات الوقود من الاجمالى		% الواردات المعدنية والخامات من الاجمالى		% واردات المصنوعات من الاجمالى	
2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010
14.578	52.923	25	19	5	3	8	13	2	4	56	60

المصدر: World bank , world development indicators , 2012 .,p 230

وهكذا يتضح حجم التشوه البنيوى الذى أصاب الاقتصاد المصرى فى اعقاب تطبيق هذه السياسات.

٦- تشريعيات حكومية غير محايدة

وقد ساهم فى تأزم الموقف الاقتصادى ، التدخل الحكومى غير المنصف وغير العادل من خلال تشريعيات لاتنظر الا بعين مصلحة الطبقات الرأسمالية المسيطرة ، وتزيد من معاناة الفقراء ومحدودى الدخل وكان المثال الصارخ عليها قانونى الضرائب وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، فضلا عن الاستمرار فى تطبيق سياسات خاطئة فرضت عليها من قبل مؤسسات حماية الرأسمالية فى العالم مثل صندوق النقد الدولى وعلى رأس هذه السياسات الخصخصة ، وعدم الاستناد لاسس علمية سلمية لاحداث هذا التحول فى الفكر الاقتصادى، ولذا سيتم التعرض لهذه النقاط بالعرض والتحليل كما يلى :

أ- قانون الضرائب

يعتبر قانون الضرائب رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥ [٨]، من أهم أركان السياسة الاقتصادية للنظام الحاكم في مصر،حيث جاء تفصيلا لمصلحة الطبقة الرأسمالية الكبيرة على حساب باقي المجتمع. وصحيح أن ذلك القانون رفع حد الإعفاء الضريبى إلى ٥ آلاف جنيه مصرى في العام (المادة ٧)، يضاف إليها أربعة آلاف أخرى (المادة ١٣)، ليصبح حد الإعفاء هو ٩ آلاف جنيه. لكن هذا الحد ظل ثابتا حتى الآن رغم أن معدل التضخم في مصر بلغ ٨,٨%، ٤,٢%، ١١%، ١١,٧%، ١٦,٢% في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بالترتيب حسب بيانات صندوق النقد الدولي[٩] ، وهذا يعني أن القيمة الحقيقية لحد الإعفاء قد تراجعت مع ارتفاع معدل التضخم دون تغيير هذا الحد الأدنى للإعفاء. وفيما بين حد الإعفاء الضريبى وبين الدخول التي تبلغ ٢٠ ألف جنيه في العام يكون معدل الضريبة ١٠%، بينما يبلغ المعدل ١٥% على الدخول التي تتراوح بين ٢٠ ألف و٤٠ ألف جنيه في العام. أما الدخول التي تزيد عن ٤٠ ألف في العام فتُفرَض عليها ضريبة بمعدل ٢٠ %. وينص القانون على المساواة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال في معدل الضريبة البالغ ٢٠% على الأرباح التجارية والصناعية التى تتجاوز ٤٠ ألف جنيه في العام، وذلك بدلا من القانون القديم الذى كان يجعل الحد الأقصى للضريبة على شركات الأشخاص هو ٣٢%، والحد الأقصى للضريبة على شركات الأموال ٤٢%. ويمكن القول: إن رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبى، كان أحد التوجهات الإيجابية في القانون، نظرا لأن ارتفاع تكاليف المعيشة جعل الدخول الضرورية لمواجهة الحد الأدنى من متطلبات المعيشة أعلى كثيرا من الـ ٩ آلاف جنيه في العام التى تم إقرارها. لكن تثبيت هذا

---

[8]) http://www.incometax.gov.eg/pdf/new-law.pdf

[9]) IMF , World Economic outlook , April 2010, p. 166.

الحد الأدنى وعدم إيجاد آلية لتحريكه سنويا بنسب مساوية لمعدل التضخم، جعل قيمته الحقيقية تتراجع سنويا، وكذلك الأمر بالنسبة لحدود الشرائح الضريبية الثلاث. كما أن إعفاء المدخرات من الضرائب، هو أمر مهم للغاية في بلد يحقق واحدا من أدنى معدلات الادخار في العالم؛ حيث بلغ معدل الادخار (قيمة المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر نحو ١٨,٢% في عام ٢٠١٠/٢٠١١ [١٠]، مقارنة بنحو ٢٤% في المتوسط العالمى، و٣٩،٦ كمتوسط لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط[١١].

ب- إلغاء الإعفاءات على الاستثمار، مما يشكل بدوره أمرا إيجابيا، لأن تلك الإعفاءات لم تكن تشكل أي حافز للاستثمارات الأجنبية التي كانت تضطر لدفع الضرائب في بلدانها طالما أنها معفاة من الضرائب في مصر، فضلا عن أن تلك الإعفاءات كانت تكرس حالة ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية. كما أن المهم في حفز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، هو تطوير شفافية وحوافز السوق المتمثلة في مكافحة الفساد المستشرى في مصر، والقضاء على التعقيدات البيروقراطية المعطلة للأعمال والتي تفتح بابا ملكيا للفساد، وضبط المواصفات وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووجود طلب فعال ونشيط، ووجود بنية أساسية متطورة داخليا ومرتبطة بالأسواق الخارجية، ووجود قوة عمل مدربة ومتنوعة المهارات، ووجود دورة من النمو والازدهار الاقتصادى المحلي، وتمتع الدولة بعلاقات اقتصادية خارجية حرة وواسعة النطاق. أما الحوافز المالية فإنها آخر ما يفكر فيه المستثمر الحقيقى.

ج- إعفاء أرباح الأسهم والسندات من الضرائب، فإنه غير منطقى لأنه يشجع على سرعة وسخونة حركة الأموال في البورصة، أو بمعنى آخر يشجع على تصعيد المضاربة فيها، كما أنه يعتبر تحيزا لهذا النوع من الاستثمار غير المباشر الذي يقوده المغامرون وينتشر فيه الطفيليون المحليون والأجانب ممن يكونون على استعداد لتدمير استقرار الاقتصاد لتحقيق أرباح استثنائية. كما أنه جعل من البورصة المصرية مفصدا رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة التى تنزح الموارد من الداخل للخارج؛ حيث لا توجد أية ضرائب على تحويل الأجانب لأرباحهم من البورصة المصرية إلى الخارج. ويبدو الأمر غريبا حقا، أن من يخاطر بأمواله وينشيء مشروعا صناعيا

---

[10]) World Development Indicators 2012 , p254.

[11])World Economic Outlook , April 2012 , p 216 .
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf

أو زراعيا أو تجاريا يدفع ٢٠% ضرائب على أرباحه، بينما من يضارب في البورصة وهو نشاط طفيلي في غالبيته الساحقة، يتم إعفاؤه من الضرائب!!

أما فرض الضرائب على المهن الحرة وقصر فترة الإعفاء على ٣ سنوات من بدء مزاولة المهنة، تختصر إلى سنة واحدة إذا بدأت مزاولة المهنة بعد ١٥ عاما من التخرج، فإنه ينطوى على قهر حقيقى لقلب الطبقة الوسطى وهم المهنيون، وبالذات الأطباء والمحامين والمهندسين والتجاريين، والذين كانوا بحاجة إلى مضاعفة فترة الإعفاء حتى تستطيع مكاتبهم أو عياداتهم بناء أسس قوية للاستمرار والتوسع.

أما توسيع نطاق الشرائح الضريبية وتقليل عددها في القانون، فإنه جاء على حساب اعتبارات العدالة ، ولعل أسوأ ما في هذا القانون هو توحيده لمعدل الضريبة لمن يبلغ دخلهم السنوي ٤٠ ألف جنيه، مع كل من تزيد دخولهم أو أرباحهم عن هذا المبلغ إلى أي مستوى حتى ولو كان عشرات المليارات من الجنيهات.

كذلك فإن القانون لم يعط أى ميزة ضريبية للمشروعات حسب تشغيلها للعمالة، وبالذات للمشروعات الصغيرة التي تعمل في مجالات، أو تستخدم تقنيات كثيفة العمالة عادة وتسهم بالتالى في تخفيض معدل البطالة، وكان من الضروري إعطاء ميزات ضريبية لتشجيع الشركات الصغيرة والكبيرة على تشغيل العمالة كإحدى آليات استيعاب قوة العمل وتقليل البطالة في مصر.

ونتيجة لهذا القانون غير العادل فإن الغالبية الساحقة من حصيلة الضرائب تأتي من الطبقة الوسطى أو من الحقوق العامة للفقراء، وهو ما يظهر واضحا في الميزانيات العامة للدولة؛ حيث تأتي الغالبية الساحقة من الإيرادات العامة للدولة، بصورة أساسية من الطبقة الوسطى بشكل مباشر أو من الحقوق والموارد والممتلكات العامة التي تعود الغالبية الساحقة منها للفقراء والطبقة الوسطى باعتبار أن تلك الموارد والملكيات العامة، مملوكة بالرأس لكل المواطنين على قدم المساواة. أي أن الفقراء والطبقة الوسطى هم الذين يمولون الإنفاق العام[١٢].

---

[12]) http://studies.aljazeera.net.

د- قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار[١٣]

يعد قانون منع الاحتكار واحدا من أكثر القوانين التي استغرقت وقتا طويلا قبل إصدارها؛ حيث عملت قوى الاحتكار على عرقلة صدور القانون لسنوات طويلة تقارب العقد من الزمن، وعملت على أن يصدر بالصورة التي صدر عليها والتي لا تلبي احتياجات منع الاحتكار وحماية صغار المنتجين وجموع المستهلكين من كبار المحتكرين. وقد حدد القانون الوضع الاحتكارى بسيطرة منتج واحد على ٣٥% من إنتاج أى سلعة أو خدمة، وهو ما يضع عددًا كبيرًا من الشركات الكبيرة في العديد من المجالات الصناعية والخدمية ضمن الشركات التى تتمتع بوضع احتكاري. لكنه وضع يستوجب وضع هذا المنتِج تحت الملاحظة والتحري، فتتم ملاحظته حتى لا يسيء استخدام وضعه الاحتكاري، بمعنى أنه لا تُتخذ أية إجراءات ضده، إلا عندما ترى الحكومة أنه يقوم بممارسات ذات طابع احتكاري تسبب ضررا للمنتجين الآخرين والمستهلكين. أما عندما يتأكد تمتع أى منتج بوضع احتكارى، وتتأكد ممارسته لسلوكيات احتكارية ضارة، فإنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراءات لمواجهة ذلك، إلا بطلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه، واللذين يجوز لهما التصالح في أي من تلك المخالفات قبل صدور حكم بشأنها.

والحقيقة أن هذا القانون الذى تأخر صدوره طويلا، قد جاء أقل كثيرا وأضعف من أن يحمى المنافسة أو يمنع الاحتكار، فقد اختص السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المختص أو من يفوضه في طلب رفع الدعوى الجنائية ضد المحتكرين الذين يقومون بممارسات ضارة، وبالتالى يصبح جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار مجرد جهة تقصى وتحقيق تابعة للسلطة التنفيذية، وكان المفروض أن يكون هذا الجهاز أحد الهياكل المستقلة عن الحكومة والسلطة التنفيذية، حتى لا تقيده الاعتبارات السياسية عندما يتعلق الأمر بوجود قيادات من الحزب الحاكم ضمن من يتمتعون بوضع احتكاري ويقومون بممارسات احتكارية ضارة. وكان المفروض أن تكون تبعية هذا الجهاز للسلطة القضائية والسلطة التشريعية، ويكون لهم بالإضافة إلى المتضررين المباشرين من الاحتكار، الحق في تحريك دعاوى منع الاحتكار وحماية المنافسة قضائيا. والنتيجة التي أفضى إليها هذا القانون الهزيل، هي استمرار الاحتكارات الإنتاجية والتجارية التي ترفع أسعار السلع والخدمات وفقا لآليات احتكارية تعتصر المستهلكين في غياب أي رقابة أو ردع حكوميين، وبلا منطق اقتصادي يربط الأسعار بتكلفة الإنتاج. وهذه الأسعار الاحتكارية

---

[13]) http://www.eca.org.eg.

تحولت لآلية مهمة للإفقار في مصر، ولسحق الفقراء وقطاع كبير من الطبقة الوسطى ممن يعملون بأجر، لأنه كلما ارتفعت مرتبات العاملين تقوم الاحتكارات الإنتاجية والتجارية برفع الأسعار حتى بالنسبة للسلع المستوردة التي لم ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية والتي يمكن استيراد أي كميات منها لسد أية زيادة في الاستهلاك دون رفع الأسعار.

٧- سوء إدارة برنامج الخصخصة

فكما اشرنا أعلاه ان سياسات اصلاح القطاع العام تصدرت قائمة السياسات الاصلاحية داخل برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى ، وهذا الاصلاح المزعوم للقطاع العام يعنى التوجه نحو تقليص حجم القطاع العام وخصخصة ما امكن خصخصته من خلال بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبالفعل بدات الحكومة فى تنفيذ هذا التوجه ، فتمت إحالة جانب كبير من العاملين فى القطاع الحكومى إلى المعاش المبكر وهم في سن العمل مما حوّلهم إلى عاطلين، فتزايدت معدلات البطالة، وبدأت الحكومة في تقديم بيانات مضطربة ومتناقضة أحيانا بشأن البطالة، لتغطية التزايد المُنذر بالأخطار الاجتماعية-السياسية لظاهرة البطالة، خاصة وأن الفساد المروع الذي انطوت عليه عمليات الخصخصة والذي قلّل من الحصيلة التي تحصل عليها الدولة مقابل بيع أصولها العامة، فضلا عن استخدام تلك الحصيلة في تمويل إنفاق جارى بدلا من بناء أصول إنتاجية جديدة، قد أسهم في إضعاف فعالية الاقتصاد المصري في خلق فرص العمل، وأدى إلى زيادة معدل البطالة[١٤] .

فى البداية تجدر الاشارة الى الاهداف السياسة لبرنامج الخصخصة المصرى تم تحديدها من خلال اصدار قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، حيث تم تحديد الشركات التى ستخضع للخصخصة ، حيث يغطى البرنامج نطاقا واسعا من الاصول الحكومية ، ويشمل أصولا تملكها المحافظات وجميع الاسهم التى تملكها الدولة أو تتحكم فيها الشركات المشتركة المنشأة بموجب القانونين 43/230 والمشروعات العامة الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، كما يتضمن أيضا الاسهم التى تملكها الحكومة فى الشركات العاملة طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ ما عدا تلك التى تنتج منتجات استراتيجية عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية سوف يتم تنفيذها على الشركات فى ضوء اولويات تتحدد بناء على اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية ، الا انها قررت ان جميع الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سوف تخضع على المدى

---

[14]) احمد السيد النجار ، الاستثمارات الاجنبية فى مصر .... الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار ، القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٩٢ - ٩٣ .

الطويل لبرنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكيـــة ، حيـــث افترضـــت ان هـــذه الاعتبـــارات الاجتماعية سوف تتغيرمع الزمن وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، مما يعنى أن هـــذه الشركات سوف تخضع للخصخصة بمجرد زوال هذه الاسباب، وقد ترتب على تطبيق الخصخصة (ولاسيما للاجانب) العديد من المشاكل الاقتصادية والمجتمعية ، نذكر منه مثلا تاثيرها علـــى البطالة.

تأثير الخصخصة للأجانب على معدل البطالة

ففي الوقت الذي أعلن فيه المسئولون عن الخصخصة في مصر أنه لا مساس بحقوق العمـــال، وأنه لن يفصل أى عامل من العمال، كان المستثمرون الأجانب يشترطون أن تكون لديهم حرية التعامل مع العمالة في الشركات العامة التى قاموا بشرائها. وقد دعمت الدول الدائنـــة لمصـــر والتي ضغطت على الحكومة المصرية من أجل بيع القطاع العام، من أجل إطلاق يد المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالعمالة، كما دعم صندوق النقد الدولي هذا المطلب بدعاوي مختلفة تتعلـــق بالكفاءة والحرية في إدارة الأصل الذي تم بيعه للمستثمرين الأجانب. ونظرا لأن الأجانـــب قـــد قاموا بشراء الشركات العامة الكبري التى تم بيعها والتي كانت تضم أعدادا ضخمة من العاملين، فإنهم مسئولون أيضا عن خروج عدد كبير من هؤلاء العاملين إلى المعـــاش المبكـــر أى إلـــى البطالة.

ونتيجة لذلك فقد تم تسريح نحو ٦٨٥,٦ ألف عامل من شركات قطاع الأعمال العام منذ بدايـــة برنامج الخصخصة وحتى منتصف عام ٢٠٠٦ سواء لأسباب طبيعية أو بنظام المعاش المبكـــر الذي يؤكد المسئولون أنه اختياري و لكنه في الحقيقة يعتبر ملجأ وحيدا للكثير من العاملين في القطاع العام خاصة مع تعمد الكثير من الملاك الجدد للشركات المبيعة لتحقيق خسائر لتفـــادي دفع حوافز وأرباح العاملين. لذلك كان للخصخصة دورها في زيادة أعداد العاطلين، خاصة وأن حجم المعاش المبكر لمن حصلوا عليه لا يساعد في قيام المتقاعدين بإنشاء مشروعات صغيرة – فقد كان حده الأقصي في البداية نحو ٣٥ ألف جنيه وصل بعد الزيادة التـــي تؤكـــدها وزارة الاستثمار إلى ٤٥ ألف جنيه في عام ٢٠٠٦ بينما يبلغ الحد الأدني نحو ١٢ ألف جنيه – خاصة وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أكد انه لا يمكن الجمع بين الحصول على تعويض المعاش المبكر والحصول على قرض إقامة مشروع صغير، كما أن موظفي القطاع العام الذي أخرجـــوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة بالمشروعات الصغيرة، ولم يتم تأهيلهم لـــذلك أو

متابعتهم وربطهم بمشروعات كبيرة، والنتيجة هي تحول الجانب الأكبر منهم لصفوف العاطلين. لذلك يعتبر إنفاق نحو ٣,٤ مليار جنيه أى نحو ٢٠% من عوائد الخصخصة حتى عام ٢٠٠٤ على المعاش المبكر خطأ فادحا لأنه لم يضف جديدا للقدرة الإنتاجية للدولة.

والجدول التالى يبين أثر الخصخصة على العمالة فى قطاع الاعمال العام :

جدول (٧) : تطور عدد العاملين بشركات قطاع الاعمال العام

اجمالى عدد العاملين فى ٦/٣٠ /١٩٩١	١,٠٦٠,٠٠٠ عامل
عدد العاملين بالشركات التى خرجت من القانون ٢٠٣	٢٠٠,٠٠٠
عدد العاملين بشركات توزيع الكهرباء التى نقلت الى وزارة الكهرباء	٦٩,٩٦١
عدد العاملين الذين خرجوا من الخدمة لاسباب طبيعية	١٩٨,٣٦٠
عدد العاملين الذين خرجوا بنظام المعاش المبكر الاختيارى	١٨٥,٨٢٩
اجمالى عدد العاملين بقطاع الاعمال العام فى ٦/٣٠ /٢٠٠٢	٤٠٥,٥٨٠ عامل
اجمالى عدد العامكلين بقطاع الاعمال العام فى ٦/٣٠ /٢٠٠٦	٣٧٤٣٩٦٩ عامل

المصدر : مختار خطاب ، "الاصلاح الاقتصادى والخصخة (التجربة المصرية) "، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ٢٤ .

٨- إهمال الأسس العلمية فى احداث التحول فى التوجهات الاقتصادية

فحتى إذا توصل صانعوا القرار الاقتصادى فى البلاد – وفقا لتذكية ومشروطية صندوق النقد الدولى – ان الخلاص من التدهور الاقتصادى الذى تفشى فى اواخر الثمانينات ، هو بناء نظام اقتصادي جديد لمصر يقوم على اقتصاديات السوق الحر وإعطاء مزيد من الضوء للقطاع الخاص بما يعني اختفاء النوازع الاشتراكية التقدمية ، فإنه حتى مع هذا فان هناك اسس علمية لاتمام اى تحول اقتصادى ، حتى يحدث هذا التحول اثره ولا تقع الدولة فراغ يوصل البلاد الى ماهو اسوأ من وضع ما قبل الاصلاح ، وفى هذا الاطار فان هناك ما يعرف بـــــــــ " الهدم البناء " – ويرجع هذا المفهوم إلى جوزيف شومبيتر الذي استخدمه لأول مرة منذ عام ١٩٤٢ ليعبر عن عملية تحول صناعي تقوم بتطوير الهيكل الاقتصادي بشكل

مستمر من داخل هذه الهيكل نفسه، من خلال حدوث ابتكارات جوهرية[15] ، حيث كان يري ان دخول منظمين جدد وقيامهم بإدخال ابتكارات جديدة هو القوة المسئولة عن تحقيق النمو طويل الأجل في النظام الرأسمالي حتى مع قيامها بهدم قيمة المنشآت أو الشركات القائمة والتي كانت تتمتع بدرجة معينة من القوة الاحتكارية فيما مضي – ولكن وفي سبيل تحقيق هذا الهدم البناء في مصر فانه كان هناك معوقين رئيسين:

المعوق الأول : عدم ملائمة البيئة المؤسسية في مصر للنمو :

حيث انه بالاعتماد على مؤشرات عشرة لتقييم وضع البيئة المؤسسية لمصر وهي : مؤشران بدء نشاط جديد ، وتشغيل العمالة الجديدة وتسريح العمالة الزائدة ، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان ، وحماية المستثمرين، وتمكين العقود، وإنهاء العمل والخروج من النشاط، والحصول على التراخيص، ودفع الضرائب، والتجارة الخارجية[16]، تبين ان البيئة المؤسسية في مصر لم تكن تتسم بالكفاءة الكافية لحدوث الهدم البناء.

المعوق الثاني : ضعف منظومة الابتكار في مصر

يعد الابتكار هو المحرك الأساسي للتجديد وبالتالي الهدم البناء وفيما يلي عرض وضع مصر في مؤشرات الابتكار التي تصدرها جهات ختلفة على مستوي العالم .

ومن أمثلة هذه المؤشرات:

- مؤشر التنافسية العالمية(Global Competitiveness Index (GCI[17] :

تضمن هذا المؤشر بالنسبة لعام ٢٠١٠/٢٠١١ بيانات عن ١٣٩ دولة، ويتكون من ٣ مكونات رئيسية هي :

أولا : <u>المتطلبات الأساسية للتنافس</u>: وتشمل المؤسسات، والبنية التحتية، والبيئة الاقتصادية الكلية، والصحة والتعليم الأساسي. ويتضمن المكون الثاني العناصر التي تعزز فعالية التنافسية وهي : التعليم العالي والتدريب، وفعالية سوق السلع، وفعالية سوق العمل، وتنمية السوق المالية، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق. أما المكون الثالث فيتضمن الابتكار ومقدار الاحتراف، ويشمل مستوي تطور مجتمع الأعمال، وعامل الابتكار.

---

[15]) نهلة محمد احمد السباعى ، " عملية الهدم البناء كمحدد للنمو الاقتصادى " ،جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ، رسالة ماجستير ، ٢٠١١ ، ص ١٢٥.

[16]) http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/egypt/

[17]) http://gcr.weforum.org/gcr2011/

وتحتل مصر المرتبة ٦٨ في التقرير الخاص بعام ٢٠١٠/٢٠١١ في المكون الثالث في مجمله، اما فيما يتعلق بالابتكار على وجه الخصوص فتحتل مصر المرتبة ٨٣ من بين الدول المصنفة ، وهو معدل منخفض مقارنة بدولة مثل إسرائيل التي احتلت المرتبة ٦، وسنغافورة في المرتبة ٩، وقطر في المرتبة ٢٣، والصين في المرتبة ٢٦، وجنوب افريقيا في المرتبة ٤٤. ووفقا لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٠/٢٠١١ فإن الابتكار يعتبر من نقاط الضعف المزمنة بالنسبة لقدرة مصر التنافسية.

- مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index[18]:

وهو مؤشر تقوم بإصداره جامعة إنسيد ، ووفقا لنتائج التقرير الصادر في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ تحتل مصر المرتبة ٧٤ في هذا المؤشر من بين ١٣٢ دولة، وهو ترتيب متأخر مقارنة بدول أخري مثل سنغافورة في المرتبة ٧ وإسرائيل في المرتبة ٢٣ والإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٢٤، وجنوب افريقيا في المرتبة ٥١ والهند في المرتبة ٥٦.

- مؤشر الابتكار الدولي International Innovation Index[19]:

وهو مؤشر تقوم بإعداده مؤسسة بوسطن الاستشارية بالتعاون مع رابطة المصنعين الوطنين ، وقد جاءت مصر في المرتبة ٦٥ من بين ١١٠ دولة في عام ٢٠٠٩ وفقا لأدائها الابتكاري، لتتفوق عليها بذلك دول مثل اسرائيل في المرتبة ١٦ وماليزيا في المرتبة ٢١ وقطر في المرتبة ٣٠ وجنوب افريقيا في المرتبة ٣٤، وتونس في المرتبة ٤١.

- مؤشر البنك الدولي لاقتصاد المعرفة World Bank Knowledge Economy Index[٢٠]:

يصدر البنك الدولي مؤشرا مجمعا يعبر عن استعداد الدول للوصول إلى اقتصاد المعرفة. ويتكون المؤشر من ٤ مؤشرات فرعية هي الحوافز الاقتصادية والوضع المؤسسي، والتعليم والتدريب، والابتكار وتبني التكنولوجيا، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتكون هذا المؤشر من ١٠٩ متغير لـ ١٤٦ دولة. وقد كان ترتيب مصر في هذا المؤشر ٩٠ من بين ١٤٦ في عام ٢٠٠٩.

---

[18]) http://www.globalinnovationindex.org/gii/main/fullreport/index.html.
[19]) http://www.globalinnovationindex.org/gii/GII%20COMPLETE_PRINTWEB.pdf
[20]) http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp

أما بالنسبة للبنية التحتية لنظام الابتكار في مصر، فقد وصل عدد المراكز البحثية المصرية الى ٣٦٢ مركز بحثي عام ٢٠٠٧ وفقا لمنتدي الاقتصاد العالمي. وتعاني هذه المراكز من التدهور حيث انخفض تصنيف مصر من المرتبة ٩٦ عام ٢٠٠٨ الى ١١٠ عام ٢٠١٠ من بين ١٣٩ دولة تضمنها مؤشر التنافسية العالمي، وهو ترتيب منخفض مقارنة بالدول النامية الأخري مثل البرازيل التي احتلت المرتبة ٤٢ في تصنيف جودة المراكز البحثية العالمية عام ٢٠١٠، والصين التي احتلت المرتبة ٣٩، وماليزيا التي احتلت المرتبة ٣٢، وقطر التي احتلت المرتبة ٢٢.

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة

ساهمت هذه الاوضاع الاقتصادية المتأزمة بلاشك فى انفجار بركان غضب المصريين ، وكان عدم الرضا عما وصلت اليه الحالة الاقتصادية للمصريين جزء رئيسى من شعار الثورة الاساسى " عيش حرية عدالة اجتماعية " ، ولكن وبالرغم من أن الثورة قد فتحت أفاقا رحبة أمام المصريين للتمتع بحياة سياسية تسودها الديمقراطية الحقيقة واحترام حقوق الانسان وإعلاء مبدأ المواطنة ، وحدوث اصلاحات جذرية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى تساهم فى انتشال المصريين من براثن الجهل والمرض والامية والفقر، ولكن اصطدمت هذه التوقعات المتفائلة للمصريين بحقائق وأرقام اقتصادية صعبة أدى هذا الصدام الى اندلاع العديد من المظاهرات والاعتصامات الفئوية، فالفاتورة الاقتصادية للثورة كانت باهظة الثمن ، ويمكن القول أن لهذا الثمن الاقتصادى لثورة ٢٥ يناير وجهان :

- الاول : يتمثل فى الثمن الذى يدفعه – أو يجب أن يدفعه – الشعب لانجاح الثورة.
- الثانى :الثمن الذى تضطر أن تدفعه الثورة لارضاء الشعب وتحقيق مصلحة الوطن.

وظهر الثمن الأول فى تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية كما يلى:

- حقق الناتج المحلى الاجمالى معدل نمو أقل فى العام المالى٢٠١٠/٢٠١١ بلغ ١,٨% مقارنة بمعدل نمو بلغ ٥,١% خلال العام المالى السابق[٢١].
- نسبة العجز الكلى فى الموازنة العامة للناتج المحلى الاجمالى قد بلغت ٩,٨% بزيادة قدرها ١,٧% عن العام الماضى ، فقد حقق العجز حوالى ١٣٤,٥ مليار جنيه مقارنة ب٩٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وذلك بالطبع نتيجة تراجع جملة الايرادات بنسبة

[21]) وزارة المالية المالية ، التقرير المالى الشهرى، ديسمبر ٢٠١١ ، مجلد (٧) ، العدد (٢)

١,١% خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ ويرجع ذلك الى انخفاض الايرادات غير الضريبية بنسبة ٢٥% مما عادل أثر الزيادة فى الايرادات الضريبية بـ١٢,٧%، وتزايد المصروفات خلال الفترة يوليو – نوفبر ٢٠١١/٢٠١٢ ارتفاعا قدره ١١,٤% عن نفس الفترة من العام السابق[٢٢] .

- تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو9.8 مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بفائض قدره 3.4 مليارودولار خلال العام المالى السابق .ويأتى هذا التطور كمحصلة للعجز فى حساب المعاملات الجارية الذى تراجع بمعدل ٣٥,٩% خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ،وكذلك الحساب الرأسمالي و المالي الذى أسفر عن صافى تدفقات للخارج بنحو 4.8 مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٨,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، بالإضافة إلى عجز فى ميزان المعاملات الجارية بلغ حوالى 2.8 مليار دولار[٢٣].
- تزايد اجمالى الدين العام المحلى الى (٩٧٦,٦ مليار جنيه) ٦٢,٢% من الناتج المحلى بنهاية سبتمبر ٢٠١١ مقابل (٨١٦,٨ مليار جنيه) ٥٩,٥% من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠[٢٤] .
- التراجع المستمر لصافى الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزى حتى وصل الى ١٥,٢ مليار دولار فى ابريل ٢٠١٢، بعد أن كان ٣٥ مليار دولار فى يناير ٢٠١١[٢٥] .
- تراجع معدلات النمو فى قطاعات السياحة حيث تراجعت الايرادات السياحية خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١ (يناير /يونيه ٢٠١١) بمعدل ٤٧,٥% مقارنة بالنصف الاول بالنصف الاول(يوليو/ ديمسبر ٢٠١٠) من ذات السنة المالية لتحقق ٣,٦ مليار دولار مقابل ٦,٩ مليار دولار خلال النصف الاول[٢٦] ،وهذا التراجع يرتبط ارتباطا وثيقا بالفراغ الامنى الكبير الذى أعقب ثورة ٢٥ يناير،فضلا عن تراجع نمو قطاعات أخرى مثل الصناعة التحويلية غير البترولية، والتشييد والأنشطة العقارية، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة.

---

[22]) وزارة المالية المالية ، التقرير المالى الشهرى ، ديسمبر ٢٠١١ ، مصدر سابق.
[23]) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٠/٢٠١١ .
[24]) وزارة المالية المالية ، التقرير المالى الشهرى ، ديسمبر ٢٠١١ ، مصدر سابق.
[25]) البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، مايو ٢٠١٢.
[26]) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٠/٢٠١١.

- انخفاض قيمة رؤوس اموال الاستثمار المباشر الاجمالى بنسبة ٤٨% خلال الفترة من يناير الى يونيو ٢٠١١ مقارنة بالفترة المناظرة لها من ٢٠١٠ ، هذا بالاضافة الى تراجع الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر تراجعا حادا حيث سجل تغيرا سالبا بمقدار ٦٥ مليون دولار خلال الفترة من يناير – يونيو ٢٠١١ فى حين كانت شهدت فترة يوليو –ديسمبر ٢٠١٠ تدفقا موجبا صافيا بنحو ٢,٣ مليار دولار[٢٧].
- ارتفاع المستوى العام للاسعار ، حيث وصل فى مايو ٢٠١٢ الى ٩,٣%، والذى يرجع فى جانب كبير منه لتراجع الدور الحاكم لجهاز الدولة ، الوضع الذى ينفلت معه جهاز الاسعار[٢٨].
- ارتفاع معدل البطالة والذى وصل فى الربع الاول لعام ٢٠١٢ الى ١٢,٦% ، اما بسبب محدودية فرص العمل المتاحة فى السوق أو نتيجة لعودة بعض العمالة المصرية بالخارج " مثل العائدين من ليبيا"[٢٩].

وغيرها من المؤشرات السلبية التى شهدتها مصر فى اعقاب الثورة ، وان كانت هذه التوابع الاقتصادية يمكن التعامل معها على انها توابع طبيعية لزلزال الثورة ، الا ان استمرار هذه التوابع ، وتنامى الاحساس لدى الشعب المصرى بأن الاوضاع الاقتصادية التى حلموا بها باتت بعيدة المنال ، هذا الوضع يبرز معه " الثمن الثانى " للثورة الذى يتعين دفعه الى " المجتمع " الذى تتزاحم فيه الشرائح الاجتماعية التى عانت ويلات الظلم نتيجة الاختلال النوعى فى هيكل وتوزيع الثروة والدخل ، هذه الشرائح تقود الان الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات المطالبة بتحسين مستوى الاجور والدخول فى مختلف قطاعات البلاد ،حيث خرج عمال سكك الحديد ، هيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى ، عمال الشحن والتفريغ فى المطار ، أطباء المستشفيات العامة ، معلموا المدارس ، بعض أساتذة الجامعات ، عمال الشركات التابعة للشركة العامة القابضة للغزل والنسيج ، وعمال الشركات التى تمت خصخصتها بالمخالفة للقانون ، موظفو هيئة الاذاعة والتليفزيون ...وغيرهم.

---

[27]) نقلا عن الاهرام ، ٢٠١١/١١/٢٨، قارن مع الاهرام ٢٠١١/١٠/٢ .

[28]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
http://www.capmas.gov.eg/pepo/192.pdf

[29]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نتائج بحث القوة العاملة للربع الاول من عام ٢٠١٢ .

وهذان الثمنان يطرحان تساؤلا رئيسيا وهو: هل يستطيع الشعب والمجتمع والثورة عبور المرحلة الانتقالية من خلال دفع ثمنها المستحق ؟ أم أن هذا الثمن أكبر من طاقتهما ، وتكون النتيجة هى ضياع المجتمع والثورة معا...؟

ثالثا : الاوضاع السياسية قبل الثورة

الجانب السياسى لم يكن افضل حالا من نظيره الاقتصادى ، فكان المشهد السياسى مليئا بالاختلالات والتشوهات فيما يتعلق بمجالات حقوق الانسان والحريات والديمقراطية ، وتوافر المناخ السياسى الصحى بصفة عامة ، وفيما يلى تقديم صورة مختصرة للمشهد السياسى لمصر خلال الفترة الاخيرة .

* سادت حالة من غياب مفهوم جودة الحكم او الحوكمة " ، فتحقيق الحوكمة يتطب أمرين غاية فى الاهمية افتقدهما الواقع المصرى، وهذين العاملين هما :

الاول : وجود مؤسسات واليات وقواعد ممارسة السلطة السياسية من جانب الحكام ، ومشاركة المواطنين فى اختيار ممثليهم فى المجالس النيابية واختيار حكامهم ، ومراقبة أدائهم لمهامهم ومساءلتهم وتغييرهم عند الضرورة وذلك هو جوهر الديمقراطية

الثانى : المؤسسات والقواعد التى تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم وحرياتهم المنصوص عليها فى المواثيق الدولية والتى تكفل احترام كرامتهم ، هذه فضلا عن الاخلال بأحد اهم مبادىء الديمقراطية وهو " الفصل بين السلطات " ، حيث طغت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، والعديد من التشوهات فى النظام الانتخابى ، وغياب " حقيقى للتعددية الحزبية " ومبدا تداول السلطة ، وهى كلها امور مطلوبة فى النهاية لتحقيق جودة الحكم كذلك.

* تراجع مكانة مصر فى كل التقارير الصادرة سواء عن منظمات محلية محايدة أواقليمية أو دولية لتقييم اوضاع الديمقراطية وحقوق الانسان وجدية التوجه نحو التحول الديمقراطى ، ومن ذلك مثلا :
  - موقع مصر من مؤشرى الحوكمة (المشاركة والمساءلة – سيادة القانون) التى يصدرها البنك الدولى ، والتى تتراوح قيمها بين +٢,٥ و – ٢,٥ ، وكانت قيم هذين

المؤشرين لمصر خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨ كانت فى اغلبها قيم سالبة قريبة من - ١ فى حالة مؤشر المشاركة والمساءلة ، وقريبة من الصفر فى مؤشر سيادة القانون.

- يرى " تقرير حقوق الانسان فى العالم العربى " لعام ٢٠٠٩ ، أن حقوق الانسان فى مصر شهدت مزيدا من التدهور على مستويات متعددة[٣٠] .
- ويرى تقرير المجلس القومى المصرى لحقوق الانسان ٢٠١٠[٣١]، انه على الرغم من تحقيق بعض التقدم فى بعض المجالات الا انه رصد العديد من الانتهاكات فى عدة مجالات :

* ففى مجال الحقوق الاساسية ، أشار التقرير الى ان الحقوق الاساسية فى مجالات الحق فى الحياة والحق فى المحاكمة العادلة والحدود الدنيا لمعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين قد تعرضت لانتهاكات متعددة خلال العام،بالمخالفة لما تمليه الالتزامات القانونية بموجب العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية من عدم جواز المساس بهذه الطائفة من الحقوق فى كافة الاحوال والاوضاع ، بما فى ذلك اوقات الحروب والطوارىء والكوارث الطبيعية .

* أما فى مجال الحريات العامة ، أشار التقرير كذلك الى ان الحريات العامة خلال عام ٢٠١٠ قد شهدت انتهاكات متعددة الانماط على نحو لا يتفق مع تعهدات البلاد بتعزيز الحريات ، وخاصة فى شقها المتعلق بتعزيز مسار الحريات السياسية فى البلاد ، واضعاف مسار العمليات الانتخابية فى عام ٢٠١٠ الذى شهد انتخاب مجلسى الشعب والشورى .

كما قدم التقرير السنوى عن حالة الديمقراطية فى مصر لعام ٢٠٠٨ تلخيصا لما وصلت اليه الاوضاع السياسية فى مصر[٣٢]، والتى يمكن عرضها كالتالى :

١- مصر شهد تراجعا واضح في أحوال حقوق الإنسان وإحترام الحريات العامة في مصر من حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات والتجمع السلمي وحق المشاركة في إدارة الشئون العامة.....إلخ، وهي حقوق لا غنى عنها وغيابها يؤثر على نزاهة أى إنتخابات ويباعد بينها وبين معايير الإنتخابات الحرة والنزيهة، فالسلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية والأمنية تستخدم سلطة الطوارئ التى يتم العمل بها منذ ٢٦ عام متصلة وهو مايسمح لها بالتضييق على أنشطة

---

[30]) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦) ، " افاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية " ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٧- ٢٢٨.

[31]) http://www.nchregypt.org

[32]) الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية مرصد حالة الديمقراطية ، " التقرير السنوى عن حالة الديمقراطية ٢٠٠٨ ، القاهرة : الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٠٥ – ٣١٣ .

منظمات المجتمع المدني من (أحزاب ونقابات وروابط وإتحادات ومنظمات غير حكومية) ومكنها من حرمان المواطنين من ممارسة حقهم في التجمع السلمي والتظاهر والإضراب وغيرها من الحقوق التى كفلها الدستور والمواثيق الدولية، كما استخدمت الأجهزة الأمنية للسلطة التنفيذية القوة المفرطة في فض إعتصامات وإضرابات وتظاهرات مثل " أحداث المحلة – المظاهرات الطلابية في الجامعات وغيرها ".

٢- يوجد إشكالية في التشريعات المصرية حيث لا يوجد سوي بعض الأشكال قانونية التى يسمح لها بممارسة العمل العام وهي الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية بينما عدد من الروابط والإتحادات والجمعيات السلمية لا يتناسب نشاطها ولا الهدف من تكوينها مع الأشكال الثلاث مثل نوادي القضاة ونوادي أعضاء هيئة التدريس وإتحاد الكتاب ومنظمات حقوق الإنسان والروابط الطلابية والعمالية وغيرها، فتصبح تلك الجمعيات السلمية مجبرة إما بالعمل وفق قوانين لا تناسب نشاطها أو العمل بشكل غير قانوني يجعلها عرضة لعسف السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية والأمنية. كما أن البنية التشريعية في مصر تنفرد بظاهرة فريدة وهي الازدواج والتناقض بين التشريعات فمثلا الانتخابات العامة ينظمها أكثر من قانون بينها تناقض، فقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥ و ١٨ لسنة ٢٠٠٧ أسندت تنظيم الانتخابات إلى اللجنة العليا بينما القوانين المنظمة لعمل مجلس الشعب ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ١٧٥ لسنة ٢٠٠٥ ومجلس الشوري ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ١٧٦ لعام ٢٠٠٥ أعطت لوزير الداخلية حق تنظيم مرحلة فتح باب الترشيح والتدخل في أعمال الدعاية وحق التنظيم الكامل للإنتخابات التكميلية وكان ذلك من أهم أسباب فشل اللجنة العليا في إدارة تلك الانتخابات.

٣- أوكلت السلطة التنفيذية في مصر مسئولية إدارة ملفات سياسية و إقتصادية و إجتماعية هامة للأجهزة الأمنية ووصل الأمر إلى إنفراد تلك الأجهزة الكامل بإدارة تلك الملفات وأصبحت تلعب دور رئيسي في إدارة الحياة العامة في مصر و إدارة الإنتخابات المختلفة فيها، ، ولا يتوقف تدخل الأجهزة الأمنية على الانتخابات العامة بل لعبت دور رئيسي في إنتخابات الإتحادات الطلابية والنوادي الرياضية والجمعيات الأهلية وقد فشلت في كل المناسبات في حماية الناخبين من أعمال البلطجة ، والمدهش انها لا تكتفي فقط بتدعيم مرشحي حزب السلطة التنفيذية والتضييق على مرشحي الأحزاب الأخري بل تدعم مرشحين يدينون بالولاء للأجهزة الأمنية.

٤- يوجد الكثير من التدخلات الادارية في الإنتخابات المختلفة التى تجري في مصر فقد تصدرت الأجهزة الإدارية للسلطة التنفيذية المشهد وتدخلت لصالح المرشحين المدعومين من حزب السلطة التنفيذية وحاولت التضييق على المرشحين الذين لا يتمتعون بالولاء لحزب السلطة الحاكمة، وتجلت تلك الشواهد في إنتخابات المجالس المحلية.

٥- تطور إستخدام المال وسيطرته وسطوته خلال الإنتخابات في مصر فلم يعد تقصير توزيع الإنفاق على الدعاية أثناء الإنتخابات فقط بل تطورت وسائل وأساليب الدعاية مع التطور التكنولوجي وظهور الفضائيات وهو ما أدي إلى ظهور نوع جديد من الدعاية يحتكره أصحاب رؤوس الأموال الضخمة.

٦- حرمان المواطنين المصريين من حق تنظيم الجمعيات السلمية من أحزاب ونقابات وروابط ووضع قيود على مشاركتهم السياسية والإجتماعية ، كما ساهمت التشريعات التي تعتمد النظام الفردي في الإنتخابات على إنتشار ظواهر الفردية والأنانية والسلبية وغابت قيمة ومفهوم العمل الجماعي وهو ما أثر بلا شك على الانتخابات في مصر فامتنع المواطنون عن الترشيح وأغلب من يتقدمون للترشح يجهلون دور المؤسسات التى يترشحوا لها.

٧- فقدان المواطنين الثقة في م نيمثلهم في المجالس المختلفة (شعب – شوري – محليات – نقابات - .....إلخ) بسبب الطريقة التي تدار بها العملية الإنتخابية من منع المرشحين الغير مدعومين من قبل السلطة التنفيذية من حقهم في الترشح وكذلك عدم مراعاة قواعد العدالة في إدارة العملية الإنتخابية، وهو ما حدث في إنتخابات المجالس الشعبية المحلية والإنتخابات التكميلية من منع المرشحين من تقديم أوراقهم.

٨- شهد عام ٢٠٠٨ تدني ملحوظ في نسبة مشاركة المرأة والأقباط في الإنتخابات العامة والخاصة ففي إنتخابات المجالس الشعبية المحلية بلغ عدد الفائزات من النساء ٢٣٣٥ سيدة بنسبة ٤,٤% من إجمالي الفائزين وكانت نسبة المشاركة الحقيقية لا تتعدي ٣%.

كانت المحصلة النهائية لهذا الوضع السياسى المترهل هو كل خلق حالة من " التهميش السياسى " والذى يعنى عزوف غالبية المواطنين عن المشاركة سواء فى المؤسسات السياسية

القائمة كالاحزاب السياسية ، أو المشاركة فى الاقتراعات العامة ، اما لضعف ثقتهم فـــى هـــذه المؤسسات أو فى نزاهة لاقتراعات من الاساس[٣٣] .

رابعا : التطورات السياسية بعد الثورة

يعد الوضع السياسى من أكثر الامور تعقيدا وصعوبة فى مصر الثورة ، وهو ما قد يعزى الى حداثة عهد المصريين بالديمقراطية الحقيقية وأجواء حرية الرأى والفكر ، ومن ثم فان ما يحدث قد يكون أخطاء طبيعية ومتوقعة للسنة الاولى من التحول الديمقراطى ، ومع ذلك فان هناك انجازات حقيقة على الارض شعربها المصريون ، فلاول مرة فى تاريخ مصر يجرى استفاء حقيقى تحكمه الارادة الشعبية بالفعل وهو استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ والذى شهد نسبة مشاركة غير مسبوقة حيث شارك فيه ما يقرب من ١٨,٥ مليون مصرى بدأوا يشعروا أن التهميش السياسى الذى عانوا منه فى الفترة الماضية بدأ ينجلى وأن أصواتهم بالفعل قد تساهم فى تشكيل حاضرهم ومستقبل أبنائهم ، وفى اعلان واضح للتخلص ممن أفسدوا الحياة السياسية فى مصر ما قبل الثورة ، صدر الحكم التاريخى بحل الحزب الوطنى فى ١٦ ابريل ٢٠١١ ، وأودع عدد كبير من رموز هذا النظام البائد السجون وبدات محاكمتهم بل وحصل عدد منهم على أحكام بالفعل، واستمرت قافلة الديمقراطية تمر بمرحلة تلو الاخرى حتى وصلت لمحطة انتخابات مجلسى الشعب والشورى سعيا لبناء سلطة تشريعية حقيقة تأتى بارادة المصريين الحرة وبالفعل أجريت انتخابات مجلس الشعب فى ٢٨ نوفبر٢٠١١ والشورى فى ٢٩ يناير ٢٠١٢ ، وبعد طول نقاش وتجاذب سياسى تم الاتفاق على الكيفية التى ستتشكل بها اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر الثورة ، وبالطبع يتخلل كل هذه القفزات السياسية صوب الديمقراطية أزمات ومطبات صعبة نتيجة حداثة التجربة كما أشرنا من جانب ، ولرغبة أطراف داخية ممثلة فى أنصار الثورة المضادة وقوى اقليمية ودولية فى عدم استكمال هذا التحول الديمقراطى بسلام وفى مواعيده المحددة من جانب أخر ، ومع ذلك لايمكن اغفال ان هناك بعض الاخطاء السياسية التى ارتكبت ساهمت كذلك فى خلق بعض هذه الازمات .

وخير ختام لهذه التحولات الديمقراطية التى تشهدها الساحة السياسية المصرية فقد تم اجراء الانتخابات الرئاسية المصرية ، وخرجت جماهير الشعب المصرى للاختيار بين ١٣ مرشح

---

[33]) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٤) ، " نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر " ، سبتمبر ٢٠١٠، ص ٦٨.

للرئاسة كلا منهم قدمه برنامجه للجمهور بحرية كاملة ويسعى للفوز بمنصب لخدمة بلده وشعبه وفق برنامجه ورؤيته، وعاش المصريون أجواءا كان يصعب عليهم مجرد تخيلها، وأجريت الانتخابات فى يومى ٢٣-٢٤ مايو ٢٠١٢ وسط أجواء تسودها النزتهة والشفافية مع بعض الانتقادات الشكلية المتوقعة والمقبولة فى كثير من الاحيان ، وأسفرت نتائج الجولة الاولى على اجراء جولة اعادة بين أعلى مرشحين حصولا على الاصوات فى الجولة الاولى وذلك فى ١٦-١٧ يونيه ٢٠١٢ ،ومن ثم وبالرغم من الازمات والصعوبات التى عانى منها المصريين فى أعقاب الثورة على مختلف الاصعدة الا أنهم بدأو بالفعل فى تذوق طعم الحرية والديمقراطية .

الا انه مع ذلك لاتزال هناك بعض المشاكل والعقبات يجب التعامل معها ومعالجتها لاستكمال هذا العرس الديمقراطى على أفضل نحو ممكن ، وهو ما يتطلب:

- ضرورة مواصلة السعى للقضاء الكامل على ما تبقى من رموز الفساد ، وابعادهم عن مواقع المسئولية ومحاسبتهم عما ارتكبوه من جرائم فى حق الشعب المصرى.
- التزام جميع الاطراف بخارطة الطريق التى تم وضعها ، والتعاون على عبور هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر
- دراسة كيفية منح المراة الدور الذى تستحقه فى العملية السياسية فى مصر ، لاسيم اوأن نتائج انتخابات مجلس الشعب كانت كارثية للمرأة، فلا يعقل أن يكون عدد السيدات الفائزات فى المراحل الثلاث لانتخابات برلمان الثورة لا يتخطي عشر سيدات من إجمالي ٤٩٨ مقعد في مجلس الشعب بنسبة ١،٨% .
- الاحتكام الدائم والمستمر لمبادىء الديمقراطية وتقبل ما تسفر عنه هذه الديمقراطية من نتائج أو حتى الاعتراض عليها حسب ما ينظمه القانون لذلك.

خامسا : الأوضاع الاجتماعية قبل الثورة

ساهمت السياسات الاقتصادية المناوئة لمصالح الطبقة المهيمنة لاسيما بعد السيطرة المتزايدة لرأس المال على مفاتيح صنع القرار فى البلاد ، ساهمت هذه السياسات فى تعدد وتشابك اليات الافقار والتهميش فى مصر، فانتشرت البطالة ، وعانى الحد الادنى للاجور من الجمود، وفسد نظام الرواتب وبات غير متسقا مع الزيادة الهائلة فى تكاليف المعيشة ، وانتشر الفساد بصورة واسعة ، وتراجعت مجانية التعليم والرعاية الصحية ، وغاب الحد الادنى من البنية الاساسية

اللازمة لنمو الاعمال الصغيرة فى الكثير من المناطق الريفية [٣٤]. كل هذا وغيره خلق ما يمكن أن نطلق عليه" مظاهر ضعف الاندماج الاجتماعى " ، والتى من أهمها:

أ- استمرار ارتفاع معدلات البطالة

حيث أدت سياسات التشغيل التى طبقتا الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الاخيرة ، حيث الاعتماد شبه الكلى على القطاع الخاص لتشغيل الشباب ، واعلان الدولة عن تخليها عن تعيين خريجى النظام التعليمى منذ عام ٢٠٠٤ تنفيذها لتوصية صندوق النقد الدولى ، و ضعف النظان التعليمى ووجود فجوة بين مخرجات هذا النظام ومتطلبات سوق العمل ، كل هذا ادى الى تراكم اعداد العاطلين والارتفاع المضرد فى نسب البطالة ، وخطورة البطالةانها بطالة شابة ومتعلمة وبالتالى يولد جيل محبطا لديه احساس بالظلم وهو ما يمثل عائقا اساسيا فى وجه اية محاولة لاحدات تطور ونمو اقتصادى او سياسى او مجتمعى ، وما يؤكد خطورة ما وصل اليه وضع البطالة فى مصر التأمل فى الارقام التالية[٣٥] :

- وصل معدل البطالة الى ٩% عام ٢٠١٠ ، وهذا بالطبع وفق البيانات الرسمية التى يثار حولها كثير من الشكوك ، فقد توصلت بعض الدراسات ان معدل البطالة قد وصل لهذا الرقم منذ العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
- وصل معدل البطالة بين الشباب الى ٢٤,٨ % فى عام ٢٠١٠ ،
- فى عام ٢٠١٠ ، كان معدل البطالة بين الاميين ٠,٩% ، وبين من يقرأ ويكتب ووصل حتى المرحلة الاعدادية ٢,٢% ، وبين حاملى المؤهل المتوسط وفوق المتوسط ١٢,٨% ، وبين حاملى المؤهل الجامعى وفوق الجامعى ١٨,٩% .

ب- تفشى الفقر وتغوله

وكنتيجة منطقية لارتفاع البطالة والتى تعد سببا رئيسا فى انتشار الفقر وارتفاع نسبته – بالاضافة الى بقية السياسات بالطبع – ارتفعت اعداد الفقراء وزادت التفاوتات فى توزيع الدخول ، وهو ما يظهر من واقع البيانات التالية :

- ارتفاع نسب الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول ، فبمقارنة مسحى الدخل والانفاق والاستهلاك لعامى ٢٠٠٤\٢٠٠٥ و ٢٠٠٨\٢٠٠٩ نجد أن نسبة الفقراء قد ارتفعت من ١٩،٦% وفق المسح الاول الى ٢١,٦% وفق المسح الثانى ،ووفقا لاحدث مسح

---

[34]) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٦ ، ص ٣٥٠ .

[35]) http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=802. ، المؤشرات الاجتماعية

للدخل والانفاق ٢٠١٠/٢٠١١ وصلت نسبة الفقراء الى ٢٥,٢% وذلك حسب خط الفقر الادنى[٣٦] .

- ارتفعت نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع من ٣,٦ % عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٦,١ % عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وان شهدت تراجعا الى حد ما فى ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٤,٨% .
- فى الوقت الذى يمثل فيه ريف الوجه القبلى ٢٥,٦% من اجمالى سكان مصر ، فانهم يمثلون ٥١% من فقراء مصر ، مما يعكس اختلالا رهيبا فى عدالة توزيع انفاق الدولة وتوفير خدماته على مختلف الاقاليم والمحافظات[٣٧]
- ووفقا لمقاييس التفاوت التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠١٠/٢٠١١ ، يتضح أن أقل من ١٠ % من الافراد انفاقا يحصلون على٣,٥٤ % من اجمالى الانفاق فى الحضر و ٤,٦٣ % من اجمالى الانفاق فى الريف ، بينما يحصل أغنى ١٠% من المجتمع على ٢٩,٦٨ % من اجمالى الانفاق فى الحضر و ٢٠,٧ % من اجمالى الانفاق فى الريف، وأقل ٢٠% من الافراد انفاق فى الحضر لايحصلون الا على ٨,٣٦% من اجمالى الانفاق فى الحضر، وهو مايشير بوضوح الى أن الشرائح العليا من المجتمع تحصل على نصيب أكبر من الانفاق فى الحضر عنه فى الريف[٣٨].

ج- كذلك من مظاهر التهميش والمرتبطة بغياب التخطيط الاقتصادى السليم انتشار العشوائيات : وأصبحت العشوائيات تضم قطاع كبير من المصريين " حوالى ١٥ مليون نسمة (٢٠% منهم فى القاهرة ، ١٣% فى الجيزة ، ٥% فى القليوبية)[٣٩] ، ومن المعروف ان سكان هذه المناطق يفتقدوا لابسط اساسيات الحياه ولذا اطلق عليه البعض " أحياء الشقاء "[٤٠] ومن هذه الظاهرة وحدها يمكن تفهم معظم التغيرات الاجتماعية التى شهدتها مصر فى الاونة الاخيرة ،

---

[36]) http://www.capmas.gov.eg.

[37]) http://www.capmas.gov.eg مؤشرات الفقر طبقا لمسح الدخل والانفاق ،٢٠١٠/٢٠١١.

[38]) http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf.

[39]) ليلى نوار ، هدى القطاط ،" العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية - دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل" ، مجلس الوزراء المصري - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مايو ٢٠٠٨.
http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?id=47

[40]) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦) ، " افاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية " ، يناير ٢٠١١ ، ص ٢٢٤.

فالعشوائيات ظاهرة فى منتهى خطورتها ، فسكان هذه المناطق يشكلون مصدر رئيسى فى تهديد الامن القومى المصرى من خلال سلوكياتهم وأفعالهم ، وذلك من خلال :

- تفشى الجريمة والانحرافات داخل تلك المناطق ، مثل السرقة والبلطجة ، والاعتداءات على الاشخاص والممتلكات ، والاغتصاب، كل ذلك فى ظل غياب الاجهزة الامنية عن هذه المناطق . مما يجعل سكان هذه المناطق تهديدا لامن للمناطق المحيطة بها.
- انتشار تعاطى واتجار المخدرات فى هذه المناطق ، مما يضر بمختلف ابعاد الامن القومى " الاقتصادى والسياسى والثقافى " ، ويهدد مقومات التنمية فى المجتمع ، حيث ان المخدرات تعد سلاح خطير يستخدم لقهر الدول والشعوب بتبديد مواردها واضعاف مواردها البشرية .
- تنامى مشاعر عدم الانتماء والميل للعنف والتخريب لدى سكان العشوائيات ، وذلك ينشأ فى جانب كبير منه بسبب عدم اهتمام الاجهزة الامنية بمساندتهم ، وسوء نظرة المجتمع لهم، يشعرهم بالانفصال عن المجتمع وقد يؤدى بهم الى التطرف الفكرى والاخلاقى ، مثل الانضمام لجماعات دينية متطرفة أو العمل لصالح دول أخرى .
- انخفاض الوعى السياسى لدى تلك الفئات يؤدى الى امكانية اسهامهم فى أنشطة سياسية غير مشروعة ، أو قد يكونوا اداة لافساد الحياة السياسية ، من خلال مثلا انتشار ظاهرة مثل شراء الاصوات الانتخابية التى تؤدى فى النهاية الى وصول أفراد غير مؤهلين أو فاسدين الى المشاركة فى صنع القرار السياسى[41]

د- استمرار التعامل الخاطىء مع المشكلة السكانية

فالمشكلة السكانية فى مصر لاتتمثل فى تزايد كم " عدد " السكان ولكن فى العوامل المحيطة بهذه الزيادة والتى تحولها من عامل يفترض أن يكون محفزا للنمو الاقتصادى الى عامل ضاغط على هذا النمو، ومن هذه العوامل عدم الاستغلال الامثل للمساحة الارضية والموارد الطبيعية المتاحة - فبالرغم من ان مساحة مصر تزيد على مليون كليو متر مربع الا ان مساحة المعمور لا تتعدى ٦,٥ % من المساحة الاجمالية ، ٣,٥ % من هذه المساحة يعيش عليها نحو

---

[41]) محمد أحمد على ، " العشوائيات والامن القومى فى مصر (١٩٩٠ -٢٠٠٠) ... دراسة فى الابعاد الداخلية لمفهوم الأمن " ، رسالة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

٩٨,٥% من جملة سكان مصر لعام ٢٠٠٦ والباقى يقنطون منـــاطق صـــحراوية متنـــاثرة – بالاضافة الى عوامل اخرى مثل ارتفاع نسبة الامية بين السكان ، وانخفاض مساهمة المراة فى النشاط الاقتصادى ، الانخفاض النسبى لحجم العمالة فى القطاع الصناعى وغلبة العمالـــة فـــى قطاع الخدمات نتيجة هذه المكانية وجود اختلالات هيكلية كما سبقت الاشارة ٤٢.، وبالتـــالى فان النظرة الى القضية السكانية من منظور انها المهدد الاساسى للتنمية والوحش الذى ياكل كل ثمار ممكنة للنمو ، تعد نظرة قاصرة تبحث عن مبررات واهية لتفسير الفشل فى ادارة السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، فالسكان لابد وان ينظر اليهم كمورد من اهم الموارد التى تمتلكهـــا ، من هذا المنطلق لابد أن تخطط لكيفية الاستثمار فيها لتحقيق الاستفادة القصوى منها، وهو ما لايتحقق فى مصر فقد ادى تواضع الاستثمار فى هذه " الموارد " البشرية التى تملكها مصـــر– من خلال ضعف مخصصات الانفاق على التعليم والصحة مثلا – الى ان هذه الطاقات البشرية الهائلة افتقدت للقدرات والمهارات الذهنية والجسدية اللازمة التى تؤهلها لدخول سوق العمل ، وانضمت شريحة كبيرة منها لصفوف العاطلين وباتت تمثل طاقات مهدرة وغير مستغلة، ومـــا يؤكد ذلك ان نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج المحلى الاجمالى ٣,٨% فى ٢٠٠٨ ، بيمـــا كانت هذه النسبة فىدولة مثل بورنودى ٧,٢ % ، كما أن نسبة الانفاق على الصـــحة للنـــاتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠٩ ٢٠١٠١٢ وصل لـــــ٥% ، بينما كانت هذه النسبة فى بورندى ١٣,١% ٤٣، فارتفعت معدلات البطالة ومن ثم معدل الفقر كما راينا وفى مقابل ذلك انشـــغلت الدولة بعلاج الاعراض تاركة اسباب المشكلة ، فعملت على زيادة مخصصات الدعم والاعانـــات فزادات الاعباء على الموازنة العامة، وفى النهاية تحمل كل هذه الاعباء على الزيادة السكانية ، وبالتالى يتبين فى النهاية ان استراتيجية الدولة للتعامل مع القضية السكانية هو العامل الحاكم فى اثر هذه الزيادة السكانية على مسيرة النمو .

سادسا : الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة

يتضح من العرض السابق أن تردى الاوضاع الاجتماعية كان أحد أهم عوامل انـــدلاع شـــرارة ثورة يناير ، وبالتالى فانه من البديهى والمتوقع أن تشهد هذه الاوضاع تحسن كبيـــر متـــدرج وملموس ، ولاشك أن تأزم المشهدالاقتصادى فى اعقاب الثورة والغموض الذى يكتنف الساحة السياسية خلال هذه الفترة الانتقالية قد عطل كثيرا احداث انجاز ملموس فى هذا الجانب ، الا أنه

---

[42]) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٩) ، " التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات واثارها على التنمية " ، فبراير ٢٠١٠ ، ص ٤٧.

[43]) http://data.albankaldawli.org.

أخيرا وبعد تحسن نسبى لبعض مؤشرات الاقتصاد المصرى ووضع خارطة الطريق للتحول الديمقراطى فى مصر وتسليم السلطة لحاكم مدنى بارادة شعبية ، بدأت عجلة الاصلاح الاجتماعى الثورى فى التحرك ، فجاءت الموازنة العامة ٢٠١٢/٢٠١١ لتؤكد التوجه الواضح والجاد للدولة لمراعاة اعتبارات العدالة وتوفير شبكات الضمان الاجتماعى والانحياز للفئات التى طالما عانت الامرين خلال العقود الماضية ، وذلك على الرغم من مراجعة بعض الاعتمادات والمخصصات المختلفة ضبطا للانفاق العام ومن ثم عجز الموازنة، الا انه مع ذلك روعى ضرورة أن تعكس بنود الموازنة التوجه نحو التحسين التدريجى للظروف المعيشية للفئات منخفضة الدخل من خلال مد شبكان الضمان الاجتماعى ورفع الحد الادنى للاجور وتضييق الهوة بين الحد الادنى والحدالاقصى .

"وهذا التوجه ترجم فى المؤشرات الجارية والاستثمارية للموازنة العامة للدولة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ :

- زيادة جملة الانفاق العام بنسبة ١٤,٧% الى ٤٩٠,٦ مليار جنيه مقابل ٤٢٧,٩ مليار جنيه المتوقع عام ٢٠١١/١٠ ، وتعكس ٢٢,٦% زيادة فى الاجور ، و١٣,١% زيادة فى الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ، ١٦,٣% نموا فى الاستثمارات العامة .
- زياد الانفاق على قطاع الحماية الاجتماعية (وأهمها المخصصات المالية لدعم وخفض تكلفة المعيشة ، كمعاش الضمان الاجتماعى ودعم السلع التموينية ودعم البترول) ، بنسبة ٢٧% الى نحو ١٤٥ مليار جنيه ، وبنسبة ٣٠% من جملة المصروفات العامة .
- زيادة الانفاق على قطاع التعليم بنسبة ١٠% ليصل الى ٥١,٨ مليار جنيه ، بنسبة ١٠,٦% من جملة المصروفات فى الموازنة .
- زيادة مخصصات الانفاق على قطاع الصحة بنسبة ١٧% الى نحو ٢٣,٨ مليار جنيه ، بنسبة ٥% من الانفاق العام.
- زيادة الانفاق على الاسكان والمرافق المجتمعية بنسبة ٣٩% من ١٢ مليار جنيه الى ١٦,٨ مليار جنيه.
- تخصيص ٣ مليار جنيه لمقابلة تكلفة العلاوة الخاصة المقررة بنسبة ١٥ % اعتبارا من ابريل ٢٠١١ .

- زيادة الحد الادنى لاجور العاملين بالجهاز الادارى بالدولة الى ٧٠٨ جنيه، بنسبة ٥٩% فى موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالعام الماضى .
- تحديد الحد الادنى للموظفين الجدد الذين يدخلون العمل بالجهاز الادارى للدولة من الدرجة السادسة فى عام ٢٠١٢/١١ بمبلغ ٦٨٤ جنيه ، وبنسبة زيادة ٦٢ % عن الاجر السائد حاليا.
- وضع حد أقصى لدخول الموظفين لايزيد عن ٣٦ ضعف الحد الادنى للاجر، بالاضافة الى الاتجاه لتحديدحدأقصى لاجمالى الحوافز التى يتقاضاها الموظف فى أيه جهة حكومية تحت أى مسمى ، وذلك فى اطار السعى لاصلاح منظومة الاجور فى مصر.
- اعتماد حوالى ٣,٢ مليار جنيه لتمويل زيادة عدد الاسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعى بنحو ٣٠٠ ألف أسرة ليصل الاجمالى الى ١,٥ مليون أسرة .
- تخصيص ٢٢,٤ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ، مع تخصيص ٢ مليار جنيه لدعم المزارعين لشراء القمح المحلى والذرة بأعلى من الاسعار العالمية تشجعيا للمزارعين على زيادة الانتاج المحلى .
- زيادة الدعم المخصص للاسكان من خلال توفير ١,٥ مليار جنيه كدعم اسكان محدودى الدخل بنسبة زيادة ٥٠ % عن الموازنة المعدلة للعام السابق .
- زيادة استثمارات الموازنة العامة بنحو ٦,٦ مليار جنيه ، مع تركز معظمها فى قطاعات التعليم والصحة"[٤٤].
- ويعد ملف تعويضات أسر الشهداء والمصابين من أهم الملفات الاجتماعية ، وقد تعرض صانعى القرار بعد الثورة لنقد عنيف وصل لحد التظاهرات والاعتصامات فى بعض الاحيان نتيجة التقصير فى هذا الجانب ، الا انه مؤخرا – حاله حال العديد من الملفات الاجتماعية – شهد هذا الملف تطور ملحوظا ، حيث انتهت وزارة المالية من اصدار وتسليم ١٥٣١شيكا لـ ٤٥٨ اسرة تمثل ٥٩% من اجمالي اسر الشهداء بقيمة مالية بلغت ٣٢ مليون و٦٠ الف جنيه[٤٥]. وفى اطار تقييم هذه الاجراءات والخطوات التى اتخذت لتحسين حال المنظومة

---

[44]) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، القسم الرابع : التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية، ص ص ٧٤-٧٧ .

http://www.mop.gov.eg/PDF/Plan%2011-2012/Plan4.pdf

[45]) http://www.mof.gov.eg

الاجتماعية فى مصر ، تعدد وتختلف وجهات النظرحول مـــدى قوتهـــا ودرجـــة اسهامها فى تحقيق تغيير جذرى يشعر به المواطن المصرى الثائر ، الا أنه مـــن المتفق عليه أن هذه الخطوات تمثل نقلة حقيقية فيمـــا يتعلـــق بـــادراك صـــانعى السياسة فى مصر لاهمية البعد الاجتماعى وضرورة وضعه على أجندة الاولويات.

المبحث الثاني
بعض المتغيرات العالمية

تتعدد وتتنوع المتغيرات العالمية والإقليمية المؤثرة على الوضع المستقبلي للعلاقات الاقتصادية الخارجية و دوائر التعاون الاقتصادي المصري، ومن هذه المتغيرات :

١- بيئة اقتصادية عالمية مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى

٢- التغير في شبكات نقل النفط والغاز عالمياً وإقليمياً

٣- التغيرات فى النظام العربى و جواره الإقليمى

أولا : بيئة اقتصادية عالمية مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى

ونتناول هذا الموضوع وفق تسلسل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، مع إشارة موجزة إلى المستوى العربي، ثم توقف تفصيلي عند حدث مصري-عربي-عالمي خلال ٢٠١١، وهو ثورة ٢٥ يناير؛ ثم نقوم بالإشارة إلى ما تفرضه الأزمات الاقتصادية وثورة يناير من تغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية العالمية عموما وفي الولايات المتحدة خصوصا، وبعض انعكاسات ذلك على السياسات الاقتصادية المصرية خصوصا. وأخيرا، نعرض للبعد المتعلق بالتغير في نمط الإدارة الاقتصادية العالمية، بالتطبيق على "حوكمة" صندوق النقد الدولي.

١- مسلسل الأزمات الاقتصادية [١]

- منذ عام ٢٠٠٥ ، وخاصة منذ ٢٠٠٨ ، أخذ يشهد العالم أزمة مالية ، إنطلاقاً من أزمة النظام المالى والجهاز المصرفى الأمريكى بالذات ، بدءً من الرهن العقارى ومفعول "الرافعة المالية" ، حيث أدت أوجه الخلل البنيانى – اقتصاديا وماليا ومصرفيا – إلى إفلاس بعض كبريات الشركات والمصارف الأمريكية . وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة إلى أوروبا واليابان والبلدان النامية، عبر قنوات متباينة ، وآليات مختلفة ، بما فى ذلك انتقال عدوى الأزمة إلى الاقتصاد المصرى : فانخفض معدل النمو الاقتصادى إلى نحو ٤% بعد أن كان شهد ارتفاعاً خلال فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ فى حدود متوسط سنوى ٧% .

---

[١]) محمد عبد الشفيع عيسى، النظام المالي العالمي، إرث الماضي وضرورات الإصلاح، في : السياسة الدولية، العدد ١٧٥، يناير ٢٠٠٩، ص ص ١٢٨-١٣٩. و انظر أيضا للمؤلف نفسه:
- الأزمة المالية العالمية، نظرة على الآثار وسياسات المواجهة، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٩.

بالتوازى مع الأزمة المالية ، ظهرت وجوه أخرى للأزمة الاقتصادية العالمية ، متمثلة فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وتقلب أسعار النفط . وكان ارتفاع أسعار الغذاء ناجماً بصفة أساسية عن نقص عرض المنتجات الغذائية بفعل الزيادة فى تخصيص الأراضى الزراعية فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لأغراض استخراج الوقوى الحيوى ، والنقص فى مستوى النفقات الاستثمارية الموجهة للتطوير الزراعى مقارنة بنفقات موجهة لبنود أخرى مثل التسلح ، إضافة إلى الانخفاض المتواصل فى مستوى المعونات (الغذائية وغيرها) المقدمة للبلدان النامية منخفضة الدخل . أما تقلبات أسعار النفط فترجع إلى عوامل المضاربة وإلى تفاوت تقديرات الاحتياطى والمخزون، وتقلبات العرض لأسباب مختلفة، وكذا تفاوت مستويات الطلب فى الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة كالصين .

- فى عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ برزت "حرب العملات" متمثلة فى تسارع الخفض المتبادل للعملة بين القوى الاقتصادية الكبرى (أوروبا واليابان والولايات المتحدة) ، وتم التعبير عن الاهتمامات المختلفة لهذه القوى من خلال الاجتماعات الدورية (لمجموعة العشرين) G20 وآخرها قمة المجموعة فى مدينة (كان) الفرنسية ، أوائل نوفمبر ٢٠١١ . ويعلو دائماً صوت الولايات المتحدة داعيا الصين بصفة خاصة إلى الكف عن "الخفض المتعمد للعملة" وإلى مزيد من الاعتماد على الاستهلاك – بدلاً من التصدير – كرافعة أساسية للنمو الاقتصادى .

- خلال عام ٢٠١٠ برزت تجليات الأزمة في مكانين مختلفين، بوتيرة وأشكال مختلفة، ولكن مغزاهما واحد: **المكان الأول** هو اقتصاد إمارة دبي، كجزء من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي هي بدورها عضو فاعل في " مجلس التعاون الخليجي". وكانت الأزمة في دبي، من حيث المظهر العام، أزمة ديون، أخذت شكل طلب من حكومة دبي للدائنين الرئيسيين في العالم، لقبول تأجيل سداد أصول الدين العام، الممول للمشروعات الإنشائية والعقارية الكبرى. ومن حيث الجوهر، كانت الأزمة تعبيرا عن ركود الطلب التجاري والعقاري، للاتجاه النزولي لدورة الطلب الخارجي، عن مستوى الذروة السابق على انفجار (فقاعة) الأزمة ماليا وعقاريا، في الولايات المتحدة ثم أوربا الغربية بالذات. كل ذلك، في إطار التوجه العام لاقتصاد دبي، كاقتصاد منغمس بقوة في تيار العولمة المالية والتجارية، وغير منغرس في التربة المحلية بالدرجة الكافية.

أما **المكان الثاني** الذي برزت فيه أقوى تجليات الأزمة في عام ٢٠١٠، و طوال عام ٢٠١١ وحتى مطالع ٢٠١٢ وربما بعدها، فهو اقتصاد اليونان، حيث كان المظهر البارز، هو لجوء

صانع القرار اليوناني إلى استسهال الاقتراض من المصارف الأجنبية، ومن أسواق السندات الأوربية، لتمويل قطاعات غير منتجة، بحيث أصبح الاقتصاد يعاني بدرجة عالية من " الانكشاف" أمام دائنيه، وخاصة الألمان. ولم تجد حكومة اليونان أمامها إلا سبيلين: أولهما السير خلف بقايا "الليبراليين الجدد" عن طريق وضع خطط لضغط الإنفاق العام، أو ما يسمى بالتقشف، بخفض موازنة التوظف والأجور في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى تحميل العمال والموظفين عبء الأزمة مباشرة، وكذا التحميل غير المباشر، عن طريق رفع عبء الضريبة وخفض مخصصات الدعم للخدمات العامة. وباختصار، أن تتحمل الطبقات العاملة والمتوسطة ثمن الأزمة. والسبيل الثاني هو اللجوء إلى أعضاء الاتحاد الأوربي، و لاسيما "منطقة اليورو". وبعد تمنع شديد، وخاصة من قبل ألمانيا وفرنسا، وافقت مجموعة " اليورو" على دعم اليونان، بدعم إسنادي من صندوق النقد الدولي.

ولكن اليونان لم تكن المكان "الحصري" للأزمة في أوربا، فقد تحولت الأزمة من "أزمة اليونان" إلى "أزمة منطقة اليورو"، بل وأزمة الاتحاد الأوربي ككل. وليس أدل على ذلك من انتقال (عدوى الأزمة) من اليونان مباشرة إلى إيطاليا وكل من أسبانيا والبرتغال.

ثم إذا (الخوف من الأزمة) يولد عدواه الخاصة، ليمسّ كلا من ألمانيا وفرنسا. وكانت مشكلة ما يسمى بإصلاح نظام التقاعد في فرنسا – برفع السن من ٦٠ إلى ٦٢ عاما- وما صحبتها من أحداث عنيفة متبادلة بين نقابات العمال والحكومة الفرنسية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠. وإذا (الخوف من الأزمة) يصير عدوى "أوروبية" عامة، عن طريق خطة التقشف البريطانية المفصح عنها في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ أيضا، بمحاولة رفع سن التقاعد إلى ٦٦ عاما، وخفض الإنفاق الحكومي، الاجتماعي والعسكري معا. وفي جميع هذه الحالات الأوربية، ثمة عودة (غير حميدة – وغير مأمونة العواقب اجتماعيا) إلى طريق "الليبرالية الجديدة" القائم على تحميل الطبقات العاملة والمتوسطة كلفة الأثمان الباهظة للأزمات المتلاحقة لنموذج التطور الرأسمالي، وعواقب "الدورات الاقتصادية" المتسلسلة كجزء لا يتجزأ من آلية اشتغال هذا النموذج تاريخيا. ومن عجب أن أوروبا انتهجت طريقا مختلفا عن طريق الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما "الديمقراطية"، والتي أخذت تستحدث طريقا مستلهما، في جانب أساسي منه، من التوجهات "الكينزية" القائمة على تفعيل قوة " تدخل الدولة" في الفضاء الاقتصادي-الاجتماعي.

- مواصلة تناقص أعداد العمالة المهاجرة إلى أوروبا وأمريكا ، وحصرها في تخصصات محدودة العدد وذات أهمية خاصة للدول المستقبلة للعمالة . وربما يمتد التناقص إلى البلدان العربية الخليجية المصدرة للنفط .

هذا كله عن حجم التحدي الاقتصادي، أما عن نوعية السياسات الاقتصادية لمواجهة التحدي فإن هذا ينقلنا إلى عرض التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة، والمصاحبة للأزمات الاقتصادية المستجدة في السنوات الأخيرة، وما اشتملت عليه من دلالات.

٣- دلالات الأزمة الاقتصادية العالمية عموما، وفي أمريكا خصوصا، وأوضاع ما بعد ثورة ٢٥ يناير، إزاء مستقبل السياسات الاقتصادية في مصر

تفاعلت الأزمة المالية العالمية منذ أواخر ٢٠٠٨ أمريكيا وأوروبيا وعالميا، و تفاوتت تضاريسها بين المجموعات الدولية المختلفة، وداخل الدول. لقد كانت أشبه بالزلزال "متوسط القوة".. و كان مركز الزلزال هو الاقتصاد الأمريكي ، تليه دائرة الاتحاد الأوروبي الذي تتميز اقتصاداته بالعلاقة التبادلية القوية مع الاقتصاد الأمريكي، بفعل قوة التشابك بين المؤسسات الغربية عابرة الجنسيات ، بما في ذلك المؤسسات المالية على صعيد المصارف التجارية والاستثمارية، وأسواق الأسهم والسندات والمشتقات المالية، وشركات التأمين. وتلي الاتحاد الأوربي، دائرة اليابان، حيث عانت بعض مؤسساتها المالية والتأمينية من شبح خسارة القيمة السوقية للأسهم في الأسواق المالية الكبرى، ولو بحكم " أثر العدوى"، ومن ثم مواجهة شبح الإفلاس. كما تزايدت معاناة الاقتصاد الياباني بفعل انخفاض الطلب الأمريكي والأوربي على الصادرات، وهي المحور المحرك لعجلات الاقتصاد الياباني.

أما الدول النامية فقد تفاوت الأثر فيما بينها، تبعا لدرجة انفتاح الاقتصاد على الخارج، تجاريا (تصديرا واستيرادا) وماليا (بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، والقروض التجارية والميسرة) ، وتبعا لدرجة "تحرير" المعاملات المالية (دخول وخروج رأس المال) خاصة في البورصات وأسواق المال، والمدى الذي تصل إليه الرقابة وفرض الضوابط ، فيما يتعلق بالدخول والخروج، بما في ذلك مثلا : التعامل على المشتقات المالية في أسواق المال الخارجية وإصدارات الأوراق المالية والسندات بالعملة المحلية والأجنبية و (شهادات الإيداع الخاصة)

على بعض الأسهم المحلية ذات التداول في أسواق المال الخارجية، ومدى تواجد البنوك الأجنبية في النظام المصرفي المحلي .

وقد تفاوت أثر الأزمة المالية العالمية كذلك على الدول المختلفة، تبعا لمدى توفر سياسات للتحوط المالي، وهو ما يجد له أمثلة من دول (مجلس التعاون الخليجي) التي أمعنت في بناء الاحتياطيات بالعملات الأجنبية، و تأسيس الصناديق السيادية وصناديق "الأجيال المقبلة"، بالإضافة إلى إعداد الموازنات العامة السنوية للحكومة، كموازنات تقديرية لعام مقبل، وفقا لأسعار منخفضة للنفط، وبأقل كثيرا من المستويات السائدة في الأسواق العالمية، بما يعطي مرونة أكبر لصانع الساسة المالية. و على الجانب الآخر، يذكر اتساع نطاق تعاملات الصناديق السيادية للدول الخليجية في أسواق المال الأجنبية، خاصة الأمريكية، بما في ذلك مشاركات في "رأس المال السهمي" Equity Capital للمؤسسات المالية، وشراء السندات الحكومية طويلة الأجل وأذون الخزانة قصيرة الأجل، وعمليات الإقراض لمؤسسات يتعامل بعضها على القروض العقارية نفسها.

وأخيرا، فقد تفاوت أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المحلي، طبقا لدرجة الاعتماد والتبعية الخارجية، من خلال استقبال المعونات الأجنبية، نقدية وعينية وتقنية، كما في حالة البلدان الفقيرة و (الأقل نموا). إذ تقل انسيابات الأموال المخصصة للمعونة للبلدان المذكورة، في ظل تباطؤ، أو ركود الاقتصاد في الدول المانحة، ونقص رؤوس الأموال، وشح السيولة.

وقد شهد أحداث الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ بدء تبلور معالم نموذج جديد للسياسات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة نفسها، ولو بشكل جنيني، من خلال وصفة العلاج الجديدة للأزمة؛ وذلك على النحو التالي:

أ- سيطرة الحكومة الأمريكية مباشرة على بعض المؤسسات المتعثرة، أو وضعها تحت الإشراف المباشر للدولة، فيما يشبه "التأميم".

ب- بناء نظم جديدة، أو تفعيل ما هو قائم منها، بخصوص تطبيق قواعد (الحوكمة في الإدارة Corporate Good-Governance من خلال الأعمدة الثلاثة : الشفافية (خاصة في أسواق المال، بما في ذلك قواعد الإفصاح) ، و كل من: المساءلة، والمحاسبة الصحيحة.

ج- الاستخدام الموسع لأدوات السياسة النقدية والمالية من خلال (صفقة الإنقاذ) بقيمة ٧٠٠ مليار دولار. ويتضمن ذلك:

- ضخ السيولة النقدية مباشرة في المؤسسات المالية المتعثرة، وتوجيه مبلغ ٢٥٠ مليار دولار من إجمالي صفقة الإنقاذ للمشاركة في أسهم الشركات المعنية، بما يحمل معنى "التأميم الجزئي المؤقت".
- التدخل في أسواق المال والنقود، بواسطة ما يسمى بعمليات (السوق المفتوحة) لبيع وشراء العملة الدولارية لإحداث التوازن في عرض النقود.
- خفض أسعار الفائدة بين البنوك، لمساعدة البنوك على سد حاجتها نحو الاقتراض، من أجل إتاحة السيولة الكافية في الجهاز المصرفي لتمويل المستثمرين بتكلفة مقبولة- وفي نفس الوقت: الحفاظ على مستوى معقول لسعر الفائدة الحقيقي على الودائع.
- توفير حوافز ضريبية لصغار ومتوسطي المكلفين بالضريبة.
- التوسع في الإنفاق الحكومي على الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، وإعادة ترميم نظام الرعاية الصحية، ومنظومة التأمينات الاجتماعية، توصلا في النهاية لزيادة معدل النمو للدخل القومي.

وهذه الوصفة العلاجية تتميز، من حيث الأسلوب، بالكثافة والعمق، من جهة أولى، وعامل السرعة ، من جهة ثانية، برغم فترة تأخير تقارب العام، منذ ظهور نذر الأزمة عام ٢٠٠٧. وقد تعزز هذا النهج بمسعى أمريكي منتظم عبر السنوات الأخيرة. ويدل على ذلك، مؤخرا، زيادة دور الدولة فى تحقيق "التعافي" عبر ضخ الأموال الاتحادية لفك حالة الإعسار المالى لدى المؤسسات والشركات الكبرى المعنية، ومن أحدثها: إعلان (مجلس الاحتياط الفيدرالى) فى أكتوبر ٢٠١٠ عن ضخ ٦٠٠ مليار دولار ضمن ما يسمى بسياسة التيسير الكمى Quantitative easing .

د- قدرة الولايات المتحدة على تجاوز الآثار المباشرة للأزمات المالية والاقتصادية، من خلال الاستخدام الممنهج دائما لآلية "التشابك"، بمعنى ترابط شبكة المصالح بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الدولية المؤثرة فى المجال المعنى ، ضمن ما أصبح يسمى "مجموعة العشرين" ، وخاصة الصين واليابان من جهة أولى ، والبلدان العربية فى

منطقة الخليج ، من جهة ثانية . فقد استطاعت الولايات المتحدة، كما أشـرنا سـابقا، استقطاب ما يقدر بنحو ١,٢ تريليون دولار من الاستثمارات الصينية فى سندات الخزانة الأمريكية ، ونحو ٩٠٠ مليار دولارمن اليابان ، و نحو نصف هذا المبلغ الأخيـر مـن بلدان الخليج . ولعل الحقيقة اللافتة فى هذا المقام ، بصفة خاصة ، هى تعمق حالـة التشابك المالى والتجارى بين أمريكا والصين ، لدرجة إشارة بعض المحللين الأمريكيين مثل (نيل فيرجسون) بصورة بلاغية – إلى نشوء قوة دولية مستحدثة هى "صينا مريكا" Chin America .

ولنتذكر هنا، أن هذه السياسة الامريكية ذات الطابع "البراجماتى" فى الاتجاه بصفة مؤقتة صوب "المقترب الكينيزى" فى معالجة الدورات الاقتصادية الركودية ، حققت نجاحا نسبيا فى المساعدة على تجنب الآثار ذات الطابع التدميرى للأزمة المالية الأخيرة، وخاصة بالنظر إلى لما يتميز به الجهاز الاقتصادي والإنتاجي الأمريكي من مرونة عالية، بالإضافة إلى القدرة السياسـية علـى الوصول إلى، والحصول على، الاحتياجات من المواد الأولية والطاقـة، مـن الـدول الناميـة، بسهولة نسبية وبتكلفة يمكن تحملها- ولذا أمكن "التعافي" من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ فـي الولايات المتحدة بالذات، وإلى حد كبير، خلال ثلاثة أعوام تقريبا،، وإن برزت تجليات أخـرى للأزمة الاقتصادية، ومنها "أزمة الدين السيادي" خلال ٢٠١١، كما رأينا.

وفى المقابل ، وعلى سبيل المقارنة ، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت انتهجت سياسة مغايرة ، أدت إلى تعميق الأزمة فى "منطقة اليورو" وليس إلى علاجها . نشير هنا إلى سياسة "التقشف المالى" والتى يقع عبؤها الرئيسى (من جراء خفض الإنفاق الحكومي أساسـا) علـى الفقـراء والطبقة المتوسطة، دون أثر فعال فى معالجة العجز فى الموازنات الحكومية وتسديد مستحقات الدائنين الأجانب.وقد بلغت الأزمة حدًا مقلقا فى حالات محددة هي اليونان وأسبانيا والبرتغـال وإيرلندا ، بينما لم تنج بريطانيا وفرنسا وألمانيا من ذيول الأزمة ، كما سبقت الإشارة.

وإن ما سبق، يدعونا إلى تناول طبيعة الأزمة ومسالك "العدوى" التي تنتقل بها "رأسيا"، داخـل كل اقتصاد على حدة، و "أفقيا" بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، وبالتالي تحديـد مـنهج التعامل مع الأزمات الطارئة والمزمنة.

ثانيا : التغير في شبكات نقل النفط والغاز عالمياً وإقليمياً

نقصد هنا التغير في مشاهد شبكات نقل النفط والغاز على المستوين العالمي والاقليمي ، كأحد المحددات الهامة لمستقبل الوضع الاقتصادى المصرى في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. ومن أهم معالم تلك المشاهد ما يأتي[1] :

١- تشابك وتقاطع مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط القابل للتصدير في كل من أعضاء (أوبك) وخاصة دول الخليج العربية ، بالإضافة إلى ليبيا والجزائر ، من جهة أولى، وروسيا من جهة ثانية .

وأهم الدول المستهلكة هي دول الاتحاد الأوروبى ، والولايات المتحدة ، والثنائي : الصين والهند . أما الدول المنتجة للغاز الطبيعي فقد تجمعت في إطار (منتدى اكبر الدول المنتجة للغاز) والذي عقد أول اجتماعاته في العاصمة القطرية "الدوحة" أواخر نوفمبر ٢٠١١ بمشاركة كل من قطر والجزائر وإيران وروسيا . ويتجلي التشابك والتقاطع في جانبين : التعاون والصراع .

وأما التعاون فيتمثل في صيغتين :

أ- صيغة التعاون غير المتكافيء ، بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية وبين الولايات المتحدة الامريكية ، مع سعي هذه الأخيرة لتكريس وجودها العسكرى والسياسي – فضلاً عن الوجود الاقتصادى – في البلدان العربية الخليجية، والتى هي (فيما عدا السعودية) صغيرة المساحة وخفيفة السكان مع نسبة طاغية للمهاجرين من ذوى الأصول الآسيوية على الهيكل الديموجرافي ، إلى حدود خطرة في حالة الإمارات العربية المتحدة تليها : قطر، والكويت .

ب- صيغة التعاون المتكافيء ، متمثلة في حالة إمدادات الطاقة من روسيا إلى أوروبا .

وأما الصراع فيبدو فى تنازع – معلن وخفي في آن معاً – في خطوط إمدادات الطاقة بين الاستراتيجية الأمريكية ، التى تسعي الى إقامة خطوط من آسيا الوسطى إلى تركيا فأوروبا بعيدا عن الامتداد شبه القارى لروسيا ، وخاصة من خلال خط (نابوكو) ، والاستراتيجية الروسية

---

[1]) محمد عبد لشفيع عيسى، شبكات نقل النفط والغاز، الاستنفار العالمي والإقليمي في السياق العالمي للطاقة، في مجلة: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٠، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ص ١٣٤-١٤٢.

الساعية إلى تفعيل الدور الروسي كشريك أساسي في إمدادات الطاقة العالمية عبر خط التيار الشمالى و"التيار الجنوبي" .

٢- مشروع خط الغاز العربي

في إطار شبكات نقل الغاز على المستويين الاقليمي والعالمي ، يمتد مشروع (خط الغاز العربي) من مصر ماراً بشبه جزيرة سيناء الى كل من الأردن و(إسرائيل)، مع استثناء غزه والضفة الغربية ، وتأجيل الوصول الى لبنان . ومن الأردن يمتد الخط إلى سوريا ، ثم يعبر إلى تركيا ، فشاطئها المتوسطى وصولاً الى أوروبا .

وقد يتم مدّ (وصلة) من العراق، مرتبطة بالخط السورى، قبل عبوره الى تركيا، وإن كانت العراق تخطط - فيما يبدو - لشبكة منفصلة نحو أوروبا مروراً بتركيا.

وأهم "**المعضلات**" الخاصة بمصر في سياق هذا المشروع ما يلي :

أ- حاجة مصر الى الموازنة بين الإيرادات المالية المتحصلة من صادرات الغاز الطبيعي ، وبين المحافظة على احتياطياتها الغازية ، والتي يقدر الخبراء محدوديتها و يرى فريق منهم أهمية استبقائها لسدّ الحاجات المحلية للأغراض الصناعية والمنزلية .

ب- امتداد الخط بين مصر وإسرائيل، حيث يثير قلقاً من الزاويتين التجارية والسياسية، وتتعلق الزاوية التجارية بأسعار بيع الغاز المتدنية حسب العقود الأصلية، وبأقل من أسعار السوق العالمية * ، وفق حقائق مثيرة تكشفت قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير . أما الزاوية السياسية ، فتتعلق بإمداد إسرائيل بالغاز ، وبما يسدّ نحو ٤٠% أو أكثر من احتياجاتها المحلية للطاقة، في وقت يشهد توترا مستمرا في مسار تسوية القضية الفلسطينية وفي العلاقة مع كل من سوريا ولبنان، مع ملاحظة عدم وصول إمدادات الغاز المصرية حتى الآن الى كل من غزة والضفة الغربية ولبنان .

*) تغير هذا الوضع بصدور الحكم بوقف تصدير الغاز إلى اسرائيل .

المبحث الثالث
بعض متغيرات ومستجدات البيئة الإقليمية

نتناول هنا ثلاث نقاط رئيسية مؤثرة على دوائر التعاون الاقتصادي المصري، وهي -أولا- تعاظم دور مجموعة (دول مجلس التعاون الخليجي)؛ و -ثانيا- طبيعة الدور الإيراني والتحدي الذي يواجهه من جرّاء العداء الغربي للمشروع النووي الإيراني؛ و-ثالثا- بروز الدور التركي وتوسع العلاقات الاقتصادية العربية-التركية. وفيما يلي نتناولها تباعا.

أولا : تعاظم دور دول "مجلس التعاون الخليجي"

يتكون مجلس التعاون الخليجي- المُنشأ عام ١٩٨٩- من ستة أعضاء هي: المملكة العربية السعودية و دولة الكويت و دولة قطر و مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وتستمد مجموعة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى أهميتها بالنسبة لمصر من كونها "اللاعب الأكبر" على مستوى التفاعلات البينية العربية ، من حيث تدفقات رؤوس الأموال والبشر والعمالة ، وكذا تدفقات التجارة السلعية والخدمية إلى حد ما .

وقد سمحت الإيرادات النفطية والفوائض الضخمة لدول الخليج العربى بتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتكوين مستوى قابل للمقارنة عالميا من هياكل البنية الأساسية، وحيازة مراتب متقدمة على سلّم التنافسية في العالم، مقارنة بسائر البلدان العربية والنامية.. بالإضافة على حيازة "رموز المكانة" الدولية، بدءً من معالم سياحية إلى أنظمة عسكرية.

وقد واصل النفط ، التمركز فى منطقة الخليج أساساً ، أداء دوره القيادي في مضمار تحريك عجلة الاقتصاد العربي خلال عقود، لدرجة حملت المؤسسات البحثية والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تقسيم الدول العربية، تقسيما عاما إلى مجموعتين، من حيث طبيعة الهيكل الاقتصادي: مجموعة البلدان النفطية - شاملة الخليج وليبيا- والمجموعة غير النفطية التي تضم معظم الدول العربية (ومجموعة شبه نفطية تشمل العراق والجزائر)، أو على مجموعتين من حيث مستوى الدخل: الدول الغنية والدول الفقيرة.

وقد حدث أن الدول العربية غير النفطية وشبه النفطية في كل من المشرق العربي ووادي النيل والمغرب العربي، واجهت ظروفا سياسية وعسكرية عصيبة تفاوتت بين التعرض للغزو والاحتلال (العراق) أو التعرض لحرب أهلية (السودان وإلى حد ما الجزائر في التسعينات)، أو واجهت تحديات اقتصادية متعاظمة بفعل سوء الأداء الاقتصادي للنظم الحاكمة وحالة التبعية – كما في مصر خلال الأربعين عاما الأخيرة.

ورغم أن منطقة الخليج تعد "منطقة نفوذ" نفطي وسياسي وعسكري للولايات المتحدة والغرب، و انصراف شطر مهم من قدراتها إلى مقارعة (جمهورية إيران الإسلامية) منذ ثورة ١٩٧٩، إلا أنها- بفعل ظروفها المواتية التي ألمحنا إليها- قد أصبحت تشكل أكبر قوة اقتصادية ومالية وتصنيعية في المنطقة العربية. أما مصر- صاحبة الزعامة العربية غير منازع منذ إنشاء جامعة الدول العربية وتوقيع "بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ مرورا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- فقد أخذت تنزوي سياسيا وعسكريا، بفعل المشكلة الاقتصادية والالتزامات التعاقدية مع إسرائيل.

وخلال السنوات الخمسة الأخيرة تزايد (الانزواء المصري) وتعمق، وتعرضت سوريا لمشكلات سياسية عديدة انطلاقا من لبنان ومن دولة الاحتلال في العراق، أي الولايات المتحدة حتى انسحابها في نهاية ٢٠١١، وكذلك تعرضت الجزائر لضعف في قوتها الإقليمية المغاربية- فلم تبق ثمة قوة عربية قابلة للمقارنة مع المجموعة الخليجية في مضمار القدرة المادية وممارسة النفوذ السياسي.

وتحظى المملكة العربية السعودية بمقدرات الزعامة الطبيعية على مستوى الخليج وشبه الجزيرة، فلذلك أخذت تمارس دورها القيادي في إدارة الحركة السياسية والاقتصادية، خليجيا وعربيا. ومن بين البلدان الخليجية الأخرى، فإن دولة (قطر) توفرت لديها موارد مالية استثنائية خلال الأعوام الأخيرة، من مبيعات الغاز، مما شجع قيادتها ذات الطموح على تملك موارد ثقافية و إعلامية، سمحت لها جميعا بلعب دور كبير نسبيا على الصعيد العربي، برضا، وربما بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت أحداث التغيرات العربية الأخيرة (٢٠١١-٢٠١٢)، لتشكل مناسبة للعب دور كبير لما يمكن أن يسمى بالثنائي من مجلس التعاون الخليجي (الثنائي السعودي-القطري) وخاصة في كل من ليبيا وسوريا.

وقد واجه مجلس التعاون الخليجي، المدعوم أمريكيا وغربيا لمواجهة إيران وتعويض "فراغ القوة" الناجم عن انسحاب مصر، أحداث التغيرات و الثورات العربية الأخيرة، قويا و متماسكا نسبيا، بل وواثقا من قوته المالية والإعلامية (الفضائية والصحافية) و قوته التسليحية (غير المستخدمة حتى الآن عمليا) وقوته السياسية المجربة داخل أروقة الجامعة العربية، ولو بحكم العظَم النسبي لحصص المساهمة المالية لدول الخليج في ميزانية الجامعة العربية. ومن هنا فقد مثّل مجلس التعاون الخليجي القوة الضاربة الحقيقية في صياغة مواقف التنظيم الدولي الجماعي الإقليمي تجاه أحداث الثورة العربية، فإذا به يدفع إلى معالجتها (حالة بحالة): فإلى جانب قبول (الأمر الواقع الجديد) في كل من تونس ومصر، تم الدفع بالمواجهة مع النظام الحاكم في ليبيا إلى أبعد الحدود، من خلال حجب تمثيل الوفد الرسمي الليبي في أعمال الجامعة، ودعوة (مجلس الأمن) ، تمهيدا لمشاركة عضوين على الأقل من اعضاء مجلس التعاون الخليجي، تمويلا وتسليحا، وعلى الصعيد التعبوي والعملياتي، في حرب (دول التحالف) ضد قوات النظام الحاكم في ليبيا. أما في حالة البحرين فقد تدخل (مجلس التعاون الخليجي) مباشرة دعما للنظام الحاكم ضد حركة التظاهر والاحتجاج. وفي اليمن، كان الموقف ملتبسا في البداية؛ فإلى جانب الإدانة اللفظية من طرف مجلس جامعة الدول العربية (على مستوى المندوبين) في ٢٠١١/٣/٢٢ لممارسة القمع الدموي ضد حركة التظاهر والاحتجاج، كانت مواقف غير معلنة بوضوح، داعمة للحكومة اليمنية في التوجه لحلول وسطى، وعلى الأقل: عدم دعم حركة الثورة الشعبية اليمنية ذات الطابع الديمقراطي و"الوحدوي اليمني" الصريح. وفي النهاية، تبنّى مجلس التعاون الخليجي تسوية تضمن استمرار النظام السياسي اليمني، على أساس "شراكة" بين الحزب الحاكم وقوى المعارضة الرسمية (أحزاب اللقاء المشترك) في مواجهة الحركة الاحتجاجية الشعبية القوية من قبل قوى الثورة اليمنية الأصلية وعمادها الشبابي، والتي سعت دائما لإحداث تغير سياسي حقيقي في اليمن.

فإلى أي حد يمكن توقع استمرار الدور القيادي لدول مجلس التعاون الخليجي، على صعيد تحريك عجلة الاقتصاد العربي والسياسة العربية؟ ينقلنا هذا إلى عرض (سيناريوهات) محتملة للمستقبل الاقتصادي لمنطقة الخليج.

واحة..؟ أم عاصفة رملية ..؟ أم خليج مزدهر..؟

ورد هذا العنوان بعناصره الثلاثة، على هيئة أسئلة استفهامية متتابعة: واحة ؟ أم عاصفة رملية ؟ أم خليج مزدهر؟ في (تقرير التنافسية العربية) الذي تم إطلاقه بمدينة الدوحة يوم التاسع من إبريل (٢٠٠٧) [١] . فقد شاء هذا التقرير الذي أعده (المنتدى الاقتصادي العالمي) – الذي اشتهر بمنتدى دافوس – أن يجعل من هذه العناصر الثلاثة محاور لثلاثة مسارات مستقبلية متصورة (سيناريوهات) لمنطقة الخليج، وعلى وجه التحديد: للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

فماذا قال هذا التقرير عن مستقبل الخليج ..؟

قال التقرير إن هناك ثلاثة سيناريوهات يمكن تصورها للفترة منذ الآن وحتى عام ٢٠٢٥، مبنية على البدائل المختلفة للتعامل الخليجي المحتمل مع المقومات الرئيسية للقدرة التنافسية. وتتمثل هذه المقومات في تسعة أعمدة هي : المؤسسات، والبنية الأساسية، والاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأولي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة الأسواق، و"الجاهزية التكنولوجية" (أو "إعداد العدة التكنولوجية")، وتَقَدُّم أو "تعقد" قطاع الأعمال، وأخيرا، ولكن ليس آخرا: الابتكار. **السيناريو الأول** يطلق عليه "سيناريو الواحة"، وملخصه أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي سوف تمثل واحة من الاستقرار والرخاء ضمن محيط إقليمي مضطرب. وبرغم التحسن الجوهري في ميادين الصحة والتعليم والتكنولوجيا وبيئة الأعمال العامة والخاصة، فسوف تبقى جوانب قصور واضحة في كل من المؤسسات والأسواق والخطط الاستثمارية لقطاعات البنية الأساسية. ولن تتغير الأوضاع السياسية بصورة عميقة، ولكن الثروة سوف تتعاظم، بحيث يتجاوز "متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" حاجز الثلاثين ألف دولار،سنويا، بالقيم الجارية. كما ستكون الشعوب راضية بصفة عامة عن طريقة إدارة الحكومات للموارد الطبيعية والقضايا الاجتماعية، خاصة في ظل استمرار المستوى المرتفع لأسعار النفط والغاز.

---

[١]) المنتدى الاقتصادى العالمى ، تقرير " التنافسية العربية" ، ٢٠٠٧ .

أما **السيناريو الثاني** فيطلق عليه (العاصفة الرملية)؛ وخلاصته أن عدم الاستقرار الإقليمي سوف يحدّ من مقدرة الدول الخليجية على إجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة، بالمستوى المطلوب من الكفاءة. سوف يعاني الاقتصاد العالمي من جراء تقلبات أسعار النفط، ويتأثر الاقتصاد الخليجي سلبا، مما يؤدي – بالتفاعل مع الظروف الأمنية الناجمة عن المشكلات الإقليمية– إلى التركيز الحكومي على محاولة تحقيق الاستقرار المحلي قصير الأجل، بدلا من الحلول ذات المدى الزمني البعيد. والنتيجة: شيوع حالة تشبه العاصفة الرملية التي تعيق الرؤية البصرية لصانعي السياسات.

السيناريو الثالث هو (الخليج المزدهر– أو "الخصيب"). طبقا لهذا السيناريو، تتحقق نهضة الدول الخليجية كمراكز للابتكار، ضمن بيئة عالمية تتسم بتزايد الطلب على الطاقة وارتفاع مستوى الأسعار، وبيئة إقليمية مستقرة. وسوف يوفر كل ذلك فرصة سانحة للدول الخليجية للتركيز على تعزيز رأس المال البشري، والاستثمار القوي في التعليم، والتقدم الحصيف على طريق الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

والاستنتاج الختامي الذي يخلص إليه (تقرير دافوس) عن مستقبل الدول الخليجية، أن هذه الدول تقف على مفترق الطرق، من وجهة نظر التنافسية الاقتصادية: فإما أن تظل دولا مصدرة للنفط، بصفة أساسية، وإما أن تنجح في التحول بشبه الجزيرة العربية إلى منصة عالية للابتكار، تسهم في قيادة الاقتصاد العالمي. ويتوقف الطريق الذي ستسلكه هذه الدول، في ميدان التنافسية، بصفة حاسمة، على الاستثمار في التعليم والابتكار، وعلى إيجاد البيئة المناسبة لنمو قطاع الأعمال، وبناء المؤسسات وإدارتها بكفاءة.

وأما كيف يتحقق ذلك، فإن هذا يتطلب ضبط النبضات القوية لنظام التعليم المحلي، والاستثمار العالي في البحث والتطوير، وبناء القدرة "التنظيمية" للأعمال الاقتصادية.

هذا ما ذكره (منتدى دافوس) ولكنه لم يتطرق للأبعاد السياسية والثقافية والحضارية، وعلاقات دول الخليج بالمحيط الإقليمي والدولي، اقتصاديا وسياسيا. ولعل إدخال هذه العوامل في الاعتبار يمكن أن يعين على رسم مسارات مستقبلية أكثر دقة. ولسنا هنا في معرض القيام بهذه العملية المعقدة من عمليات التنبؤ، ولكن يمكن أن نتوقع عودة قوية للدول العربية الرئيسية في مضمار قيادة المنظومة العربية، بعد أن ينجلي الغبار الراهن؛ ونقصد مصر وسورية والجزائر، وربما

السودان والمغرب واليمن أيضا. وبذلك، يمكن تصور صيغة تعددية فعالة ومتوازنة لقيادة المنطقة العربية مستقبلا.

ثانيا : بروز الدور الإيراني

من أهم المتغيرات المؤثرة على العلاقات الخارجية ودوائر التعاون المصري مستقبلا، بروز الدور الإيراني. وقد كان هذا الدور حاضرا دائما منذ قيام "الثورة الإسلامية" في عام ١٩٧٩، ولكن النظام السابق بدا غير معني بهذه الحقيقة، وإن عُنِيَ بها فمن قبيل المواجهة بل المجابهة مع إيران الجديدة، مع استبعاد كامل لخيار التفاهم الإقليمي والتعاون المشترك.

وتتمثل طبيعة الدور الإيراني في مجموعة من العوامل المتشابكة، تشتغل عبر الدوائر التالية:

- لعب دور إقليمي في العالم الإسلامي ككل، وخاصة في (المنطقة العربية-الإسلامية المركزية) التي تشمل كلا من غرب آسيا وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا و ساحليها الشرقي والغربي.
- إن العلاقة مع البلدان العربية على الشاطيء الآخر للخليج (الفارسي بالنسبة لإيران) بدءً من شط العرب إلى مضيق هرمز، مرورا بالجزر الثلاثة قبالة (أبو ظبي)، هي المحك الاستراتيجي الرئيسي للدور الإيراني.
- المزج بين دور ريادي في المشرق العربي، انطلاقا من التصدي النشط للقضية الفلسطينية، ودور نشط في وسط وغرب آسيا وجنوب القوقاز ومنطقة بحر قزوين، انطلاقا من المتغير الاقتصادي و خاصة تجارة النفط.

...انطلاقا من ذلك، تبدو القوى الأكثر اهتماما بالدور الإقليمي الإيراني ثلاثة بصفة أساسية: أمريكا، المسيطرة اقتصاديا وعسكريا على منطقة الخليج العربي، وإسرائيل ذات القوة العسكرية الكبرى في المحيط الإقليمي ككل، والسعودية كزعامة طبيعية لبلدان الخليج العربية ، أما القوى المرشحة للتنافس النشط مع الدور الإيراني فهي مصر وتركيا، بصفة أساسية.

وبينما يهيمن المنظور العدائي على الموقفين الأمريكي والإسرائيلي تجاه الدور الإيراني، فإن الذي يهيمن على الموقف السعودي هو منظور الخشية السياسية (خوفا من عقدة "التحكم الأخوي" المحتملة من جانب إيران إزاء بلدان الخليج الصغيرة) و الخشية العقائدية (انطلاقا من هاجس الخلاف السنّي/الشيعي) ومزيج منهما متمثل في دعوى (تصدير الثورة الإيرانية) إلى

المجتمع السعودي والخليجي ارتكازا إلى العلاقة الخاصة مع شيعة السعودية (في المنطقة الشرقية) وكل من البحرين والكويت بصفة خاصة، ودع عنك العلاقة السياسية الوثيقة مع شيعة لبنان و العلويين في سوريا.

أما مصر وتركيا، فيبدو أن كلتيهما لم تطور منظورا استراتيجيا محددا للتعامل مع الدور الإيراني. وبذلك، لا يبقى سوى أمريكا وإسرائيل في حقل التعامل الاستراتيجي (ذي الطبيعة العدائية) مع إيران.

والآن، أصبحت دعوى سعي إيران إلى إنتاج القنبلة الذرية، هي بمثابة (ستار الدخان الكثيف) الذي تستخدمه أمريكا لتحجيم بل و تقزيم الدور الإيراني، ما أمكن ذلك، وتستخدمه إسرائيل لمحاولة استئصال الدور الإقليمي الإيراني من الأساس.

وفيما يلي نتناول هذا الموضوع، انطلاقا من الدوافع الأمريكية لتجريد إيران من القدرة النووية.

الاهتمام الغربي -الأمريكي بقضية تجريد إيران من القدرة على إنتاج الطاقة النووية

يعود هذا الاهتمام إلى العاملين التاليين:

- إن (الجمهورية الإسلامية فى إيران) تشكل خصما سياسيا قويا -نسبيا- للولايات المتحدة الأمريكية. ولا تمنع هذه الخصومة السياسية من القول إن هناك توافقا - ضمنيا وغير مباشر- فى المصالح بين أمريكا وإيران على ساحتى العراق وأفغانستان ، على الأقل من الزاوية السلبية،بفعل إزاحة النظامين السابقين فيهما والعدوَّيْن لكليهما. ولكن نقطة الافتراق الحاسمة هى إسرائيل والتى تمثل بحد ذاتها مصلحة أمريكية مباشرة، وحيث تعتبر إسرائيل أن إيران تمثل التهديد الاستراتيجى الأساسى – وربما التهديد الجدى الوحيد "المتبقى"- لوجودها التوسعى فى المنطقة العربية الإسلامية المركزية.

وتعمل أمريكا، كمبدأ عام،على مقاومة انتشار التقدم التكنولوجى عموما خارج دائرة(منطقة السيطرة المستقرة) والقائمة بصفة أساسية فى شرق وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى المنطقة الهشة فى شرق أوربا و أجزاء من أمريكا اللاتينية. ولهذا فإن من الطبيعى أن تعمل أمريكا على وضع(حاجز للصدّ) فى مواجهة أمواج التطور التكنولوجى وإحدى قممها العالية جدا (القمة النووية) من أن تصل إلى خصومها

السياسيين فى مختلف مناطق العالم ، وإبقاء هذه القمم – وبالأحرى ما يمكن السماح أو التسامح فى انتقاله من مكونات التكنولوجيا المتقدمة- محكومة فى دائرة(التوابع) بالمعنى الواسع.

- تريد أمريكا بصفة خاصة-فيما يبدو-الحيلولة دون أن تقوم بلدان منطقة الخليج ،بضفتيه، بالعمل على طريق تملك قدرات إنتاج الطاقة لعصر ما بعد النفط. وتركز أمريكا على البلدان التى تملك الموارد المالية والتى يمكن أن تستثمر قسطا من هذه الموارد فى حيازة القدرة التكنولوجية للطاقة، وأن تبقى تلك القدرة حكرا على أمريكا وحلفائها وشركائها ، لتكريس هيمنة الغرب على أحد المفاتيح الرئيسية لقيادة دفة النظام العالمى فى الأجلين المنظور وغير المنظور.

ومما يؤكد إجابتنا الأولية المقترحة فى النقطتين السابقتين مايلى [1]:

- إن الدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز البحث والتفكير ودوائر صنع القرار، فى كل من أمريكا والاتحاد الأوربى، وفى (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية)التى تضم فى عضويتها أمريكا والدول الأوربية واليابان وعددا قليلا من الدول الأخرى، تتفق على تأكيد أهمية الطاقة النووية كمصدر أساسى لتوليد الطاقة والطاقة الكهربائية ؛ حيث توكد ١١% من جملة إمدادات الطاقة فى دول المنظمة المذكورة و٢٤% من جملة الإمداد بالطاقة الكهربائية (مقابل ٧% و١٧% على التوالى- على المستوى العالمى).
ومن إجمالى عدد ٤٤١ مفاعلا نوويا فى العالم كله، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك وحدها ١٠٤ مفاعلات، تليها فرنسا(٥٩ مفاعلا) واليابان(٥٤ مفاعلا) وبريطانيا(٣٣) وروسيا(٣٠) وألمانيا(١٩) وكوريا الجنوبية(١٨) وكندا(١٤)والهند(١٤) وأوكرانيا(١٣) .. وفى بقية العالم ٨٣ مفاعلا [2].

- إن اتفاقية منع الانتشار النووى لعام١٩٦٨ تقر الحق غير القابل للمنازعة لكافة الدول الأعضاء فى تطوير أنشطة الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

---

[1]) محمد عبد الشفيع عيسى، الأزمة النووية الإيرانية، حقائق القدرة وخيارات الصراع، في مجلة: المستقبل العربي، ديسمبر ٢٠٠٧، العدد ٣٤٦، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ص ١٢٣-١٣٤.

[2]) Nuclear energy Agency, OECD, Nuclear Energy Today ,OECD, 2005, Paris, 2005, Pp.9-11.

وعموما، يمكن القول إن ما يحدث من أمريكا والغرب تجاه إيران الآن، هو مجرد تجربة أولية (بروفة) لما يمكن أن يحدث تجاه غيرها من الدول النامية فيما بعد. فإن نجحت قوى الضغط الأمريكي في منع إيران من تطوير قدراتها النووية السلمية برفع درجة التخصيب لليورانيوم إلى حدود قصوى معينة، فسوف تطبق أمريكا نفس الأمر على غيرها ليصبح مبدأ وقاعدة في (العصر النووي) الجديد، أي ألا تقوم أي دولة غير نووية – جديدة بتخصيب اليورانيوم لدرجة مرتفعة بنفسها، وإنما تزود به جاهزاً من الدول الغربية، إن أرادت هذه الدول ذلك.

هذا المبدأ الجديد المفترض هو أحد أركان التصور الأمريكي لنظام دولي جديد لمنع الانتشار النووي، يكمل ما بدأته أمريكا عام ١٩٩٥ في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي، حين فرضت "التمديد الأبدي" للاتفاقية، دون مقابل للسير على طريق النزع الشامل "للنووية" المسلحة من العالم، وفي مقدمته نزع السلاح النووي لأمريكا نفسها. ولإسرائيل قصة أخرى منفصلة لا بد أن تروى.
ثم أن ما يحدث تجاه إيران أيضاً "بروفة" أخرى، لنزع أي تهديد محتمل للسيطرة على ما تبقى من احتياطيات الطاقة النفطية في الخليج، وخاصة في السعودية والعراق، ولا ننسى الغاز الإيراني معه، ونفط بحر قزوين.

ويعتبر المسلك الأمريكي محاولة لفرض مبدأ آخر، وهو عدم السماح لدولة غير حليفة (ولا نقول دولة "عدو") بالمشاركة في السيطرة، ولو جزئياً، على مصادر إمدادات الطاقة. وقد بدأت هذه العملية الغربية – الأمريكية – الشاملة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ من ثم توريطها في حرب مدمرة طويلة مع العراق، على مدى أكثر من ثمانية سنوات، فيما سمي بحرب الخليج الأولى.

ولعل هذا ما يفسر لنا سعي إيران في الآونة الراهنة لمحاولة مدّ نفوذها السياسي على العراق، من أجل الحيلولة دون تحوله إلى منصة محتملة للهجوم عليها في المستقبل، وللثأر مما حصل، ولتأمين احتياطي سياسي – استراتيجي في أدنى التقديرات.

ثالثا : الدور التركي والعلاقات العربية –التركية

أ- الدور التركي الإقليمي

خلال الفترة منذ أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ، حدث تغيران مهمان [1]:

– التحول العاصف في بنية النظام الدولي، إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، القطب الموازن للولايات المتحدة، عبر عملية تدريجية نسبياً، خلال فترة ١٩٨٥-١٩٩٠، انتهت بإعلان النهاية الرسمية للدولة السوفيتية ومنظومتها العالمية، وبإعلان أمريكي على لسان جورج بوش (الأب) بقيام ما أسماه "النظام الدولي الجديد". وقد حدث نتيجة لهذا التغير العاصف، أمران متقابلان، على الجانبين العربي والتركي. على الجانب العربي، أدى سقوط الاتحاد السوفييتي إلى فقدان حليف موثوق لعدد من الحكومات العربية، ونصير للقضايا العربية بوجه عام. كما أدى انفراد الولايات المتحدة بموقع "القوة العظمى الوحيدة" إلى المزيد من تشديد القبضة الأمريكية على منابع النفط ومحيطها العربي الوثيق، وإلى تجديد في عرى العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية، على وقع التحديات العسكرية والأمنية الأمريكية في المنطقة العربية وجوارها الشرق أوسطي، وتدفق الهجرة المليونية لليهود السوفييت إلى إسرائيل.

أما على الجانب التركي، فقد تطورت الأحداث في الاتجاه المعاكس تقريباً. فقد انقضت، إلى حد معين، موجبات الرابطة التركية القديمة مع التحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، وخاصة من خلال "الحلف الأطلسي"، في ظل الصراع المحتدم بين القطبين خلال فترة "الحرب الباردة" والحروب الساخنة المحدودة، المرافقة لها، طوال نصف قرن تقريباً (١٩٤٥-١٩٩٠).

وكان أن انفتحت أمام تركيا آفاق أكثر رحابة، للتطلع في جميع الاتجاهات، شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً؛ و تطلعت تركيا إلى إعادة بناء (المجال الحيوي) لها في آسيا الوسطى، بين البلدان الناطقة بالتركية، و مدّت بصرها إلى الشرق، سعياً إلى علاقات جديدة مع إيران، ومع الهند والصين، كما تعلقت بأفق تاريخي وثيق للعلاقة مع الوطن العربي.

---

[1]) محمد عبد الشفيع عيسى، تقديم كتاب: "الحوار العربي –التركي، بين الماضي والحاضر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في اسطنبول (بالاشتراك)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠١٠، ص ص ١٣-١٨.

وإلى الشمال والغرب، أخذت تركيا تعمل على الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، التي صارت فيما بعد "الاتحاد الأوروبي".

- التغير السياسي الجذري في تركيا، بوصول حزب العدالة والتنمية، ذي التوجه الإسلامي، على رأس السلطة، منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، في غمار تجربة ديمقراطية ناجحة، بالمعايير السائدة في العالم، وأحدثت تحولا استراتيجيا مهما في مسار السياسة الخارجية.

وكان للتحول الجوهري في المسار الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية منذ ذلك الحين، بصماته العميقة:

- من ناحية أولى، كان للتحول المذكور انعكاساته الأساسية على العلاقة بين تركيا والمنطقة العربية. وقد حققت العلاقات العربية – التركية المتبادلة تقدماً مهما، وخاصة في المجال الاقتصادي. وبينما لم تتجاوز الصادرات العربية إلى تركيا عام ١٩٩٢ ما قيمته ٢,٧ مليار دولار تقريباً، مقابل ٢,٠ مليار دولار للواردات العربية من تركيا، فقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الدول العربية في عام ٢٠٠٧ نحو ١٤,٥ مليار دولار، مقابل ٨ مليار دولار تقريباً للواردات التركية من الدول العربية.
وبعبارة أخرى، فإن إجمالي قيمة التجارة العربية – التركية المتبادلة في عام ١٩٩٢ (كقيمة كلية للصادرات والواردات) لم تتجاوز ٤,٧ مليار دولار، في حين قفزت إلى ٢٢,٥ ملياراً عام ٢٠٠٧، بما يعني الزيادة بخمسة أمثال خلال فترة المقارنة. وتكشف البيانات تحقق النسبة الأكبر من الزيادة في السنوات الخمسة الفاصلة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.
- ومن ناحية ثانية، فقد ارتفع مستوى العلاقات العربية – التركية، على الصعيدين الرسمي والشعبي، من طرف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على نحو لافت جداً، خلال السنوات الأخيرة، وبلغت ذروتها الفعلية والرمزية، في لحظات فاصلة من تطور القضية الفلسطينية، وخاصة بمناسبة أحداث "أسطول الحرية" لكسر الحصار على غزة في شهر يونيو ٢٠١٠.

ب- العلاقات العربية التركية

من أجل إلقاء مزيد من الضوء حول الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية-التركية، قمنا بمقارنة للبيانات الاقتصادية لكل من مصر وتركيا، ودولة عربية مهمة اقتصاديا في سياق العلاقة، وهي السعودية، على النحو الآتي [1]:

- من واقع بيانات البنك الدولي (تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٩)، يلاحظ أن الدول الثلاثة موضوع المقارنة – مصر والسعودية من جانب، وتركيا من جانب آخر- جميعها دول ترتفع لديها نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي تتسم بدرجة عالية من (الانفتاح) على الاقتصاد العالمي، ومن ثم "قابلية الانكشاف"، وفي مثل هذه الحالة، يكون احتمال التعرض لمخاطر التقلبات الاقتصادية ذات المصدر الخارجي، مرتفعاً. والمخرج من مثل هذا الاحتمال – الذي تكرر حدوثه عملياً خلال ربع القرن الماضي – هو تحقيق نوع أو آخر من التعاون الاقتصادي الإقليمي الدي يمكن أن يجمع الدول العربية وإيران وتركيا. وبالنسبة إلى الجانب العربي، تبدو جامعة الدول العربية هي الإطار المؤسسي المؤهل لإقامة هذه الصيغة.
- من واقع بيانات البنك الدولي أيضاً (تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٩)، لا يبدو ثمة فارق كبير بين معدلات النمو الاقتصادي المحققة في دول المقارنة (مقيساً بمعدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، مما يفصح عن تزايد إمكانية تحقيق صيغة متكافئة للتعاون الاقتصادي بين الأطراف العربية الرئيسية اقتصادياً، و بين تركيا، دون كبير خشية من حدوث مكاسب كبيرة لطرف معين على حساب خسائر كبيرة للآخر. ولكن فجوة الدخل كبيرة بين السعودية ومصر، وبين السعودية وتركيا من جانب، ومصر من جانب آخر، مما يستدعي توفير آليات لإقامة علاقة متكافئة لتحقيق مكاسب أو منافع متبادلة بين الأطراف في عملية التعاون الاقتصادي، وتعويض المتضررين.
- إن الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الناتج المحلي، يعتبر مؤشراً بالغ الأهمية، في ظروف البلاد النامية، لمدى السير على طريق التطور الاقتصادي والتنمية.

---

[1]) محمد عبد الشفيع عيسى، تعقيب على بحث (وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا)، في: المرجع السابق، ص ص ٢٧٤-٢٩٠.

ولكن اتخاذ القطاع الصناعي بالمعنى الواسع مؤشراً، يعتبر مضللاً، نظراً إلى اشتماله على كل من الصناعات الاستخراجية (للمواد الخام من معدنية وطاقوية) والصناعات التحويلية – التي تقوم على عملية التصنيع بمعناه المحدد. ولذلك، تبدو السعودية متقدمة على الجميع، إذا اتخذنا مؤشر الصناعة ككل (من استخراجية وتحويلية) نظراً إلى ضخامة القطاع النفطي بها، إذ تستحوذ الصناعة على ٦٥% من الناتج، مقارنة بنسبة ٣٦% في مصر (ذات السيطرة الجزئية للقطاع النفطي على الاقتصاد)، و٢٨% في تركيا، كدولة غير منتجة للطاقة، حسب بيانات البنك الدولي.

بيد أن اتخاذ المعيار الدقيق، أي اعتبار مؤشر "الصناعة التحويلية" فقط، يصل بنا إلى نتيجة معاكسة. فحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) تبلغ حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ١٦,٥% في مصر، مقابل ١٩,٤% في حالة تركيا، وهنا تتفوق تركيا على مصر من حيث تركيبة الهيكل الاقتصادي والإنتاجي، بالوزن النسبي المرتفع نسبياً للقطاع الصناعي التحويلي [١]. ويتم دعم هذه الدلالة بمعدل النمو المرتفع عبر الزمن للقيمة المضافة التحويلية عبر فترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ في حالة تركيا (٦,٤%) مقابل معدل لا يتجاوز ٢,٩ % في حالة مصر.

تتأكد حقيقة التفوق التركي من منظور التحول الهيكلي للاقتصاد، آخذاً في الاعتبار وزن الصناعة التحويلية النسبي، إذا اتخذنا منظور التحول الهيكلي للصناعة التحويلية نفسها، من حيث:

- إن التقديرات – بالقيمة المطلقة – لصادرات التكنولوجيا العالية – High Technology حسب بيانات الإيسكوا – تشير إلى غلبة واضحة للجانب التركي في عام ٢٠٠٥، حيث بلغت في حالة تركيا ٩٠٦ مليون دولار، مقابل ٩٢ مليونا للسعودية، وما لا يزيد على ٩ مليون فقط لمصر، وكذا في عام ٢٠٠٦ (٢٥٨ مليوناً لتركيا مقابل ١٤٨ مليوناً للسعودية و ١٥ مليوناً لمصر) [٢].
- يمكن تأكيد التفوّق التركي النسبي، صناعياً وتكنولوجياً، من بيان آخر للإيسكوا حول الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد بلغ حجم الإنفاق في تركيا (عام

---

[١]) UNIDO, Statistical Country Briefs, 2009

[٢]) الأمم المتحدة، الاستعراض السنوي لتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٨، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٨، الجداول ٢١، ٢٦، ٢٧.

٢٠٠٦) نحو ٣٢ مليار دولار، مقابل ٧,٢ مليارات للسعودية، وما لا يتجاوز ١,٤ مليار في حالة مصر. وبينما تصل نسبة الإنفاق المذكور إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، ٨,٢% في تركيا، فإنها تبلغ ٢,١% في السعودية، و ١,٤% فقط في حالة مصر.

ومن المهم للجانب المصري أن يمارس التعميق الصناعي والتكنولوجي بدرجة أعلى، كيما يحقق تقاربا في تشكيلة المنتجات محل المبادلة، وتعادلاً مناظراً، من ثم، في معدل التبادل الدولي.

ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن هناك مجموعات بعينها من المنتجات التكنولوجية الحديثة، تتمتع فيها مصر بتفوق نسبي يسمح بالتصدير إلى تركيا. ومثال ذلك (من بيانات الإيسكوا) صادرات خدمات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يضارع مستوى الصادرات المصرية في هذا المجال، المستوى التركي (٢٦٤٤ مليون دولار لتركيا، و ٢٥٦٩ مليون دولار لمصر). أما كنسبة لتلك الصادرات من إجمالي صادرات "الخدمات التجارية"، فإن مصر تتمتع بحصة تبلغ ١٦,٢% مقابل ١٠,٩% لتركيا. وربما يرجع ذلك إلى تفوق بعض شركات خدمات الاتصالات الهاتفية المتنقلة في مصر، وتمتعها بميزة نسبية ظاهرة على الصعيد الدولي، وقد تم التفوق المشار إليه في إطار تراجع التحول الهيكلي للصناعة التحويلية في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، لحساب ما كان يسمى بالقطاعات النشيطة، وفي مقدمتها الاتصالات والعقارات. كما أن تركيا تعتبر أكثر اعتماداً، في مضمار توليد الدخل، على "القطاعات "المنتجة"، بينما أن مصر أكثر اعتماداً على القطاعات ومصادر الدخل التي توصف بالريعية، ومن بينها "تحويلات العاملين بالخارج". وحسب بيانات "الإيسكوا"، بلغت قيمة التحويلات في مصر (عام ٢٠٠٥) نحو ٥٠٠٠ مليون دولار تقريباً، مقابل ٨٥٠ مليون دولار تقريباً في حالة تركيا. وبينما تصل نسبة التحويلات إلى إجمالي الصادرات في مصر ٢٠%، فإنها لا تزيد في تركيا عن ١%.

ويدلنا ذلك على أهمية انتقال الاقتصاد المصري من الوضعية الراهنة، المعتمدة على عوائد العلاقة بالخارج، حيث القابلية المرتفعة للانكشاف والهشاشة، إلى وضعية مستقبلية أكثر اعتماداً على الذات وعلى الإنتاج المحلي.

المبحث الرابع
بنية النظام المالي الدولي وضرورة تغييره

أولا : حوكمة صندوق النقد الدولي

نتناول في هذا الصدد نقطتين:

١- موجبات إضفاء الطابع متعدد الأطراف على الإدارة الاقتصادية الدولية، من خلال إبراز التغير الجوهري في موازين القوة الاقتصادية العالمية، وخاصة من طرف الدول الآسيوية الناهضة.

٢- ضرورة تغيير الأوزان الخاصة بالدول الأعضاء في الحصص والقوة التصويتية وهيكل الإدارة في صندوق النقد الدولي (والبنك الدولي).

وترتبط النقطتان عضويا، فالثانية تترتب على الأولى. إذ أن موجبات التغيير، كما تتجلى من التبدل الواضح في ميزان القوة الاقتصادية، تفرض تغييرا في الأدوار داخل المنظمتين الرئيسيتين للبناء المعماري للنظام المالي العالمي.

ففي نهاية الثمانينات مثلا توزعت القوة التصويتية للأطراف الرئيسية في صندوق النقد الدولي على النحو التالي، لتعكس النسبة من إجمالي الحصص في رأس المال[1] :

- الولايات المتحدة١٩,١٤%
- بريطانيا ٦,٦٣%
- ألمانيا (الاتحادية) ٥,٧٩%
- فرنسا ٤,٨١%
- اليابان ٤,٥٣%
- المملكة العربية السعودية ٣,٤٤%
- الصين ٢,٥٨%

[1]) أنظر في ذلك على سبيل المثال: د.جوده عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠، ص ٢١٥.

وبذلك حصلت الدول الصناعية الخمس الكبرى على نحو ٤٠% من القوة التصويتية الكلية (نصفها للولايات المتحدة فقط) ، وأخذ سائر الدول الأعضاء ٦٠% .

ولم يتغير الوضع عن ذلك كثيرا عند إجراء المراجعة الدورية للحصص من رأس المال (كل خمس سنوات) في عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ ، فيما يتعلق بنصيب القوى الخمسة السابقة. وإذا أضفنا حصة إيطاليا وكندا (ولكل منهما حوالي ٣%) بالإضافة إلى ارتفاع حصة اليابان إلى ٦% تقريبا، فمعنى هذا أن الدول الصناعية السبع الكبرى تستحوذ وحدها على أكثر من ٥٠% من إجمالي حصص رأس المال والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي. بينما ثبتت حصة كل من الصين والسعودية عند ٣% تقريبا لكلٍ. وفي المقابل، لقد تغيرت خارطة الاقتصاد العالمي جذريا.

نستخلص الحقائق التالية، من واقع الاسترشاد بمؤشر واحد، لا يستنفد بطبيعته مجمل عناصر القوة الاقتصادية، وإن كان يمثل اقترابا جزئيا ناحيتها، وهذا المؤشر هو حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفق الطريقة المسماة "تعادل القوة الشرائية"، بالبليون دولار[1] وذلك فى عام ٢٠٠٧ ، أى عشية الأزمة المالية العالمية مباشرة والتى ارتفعت معها نبرة الدعوة إلى إعادة هيكلة النظام المالى العالمى :

أ- لم تزل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقع مسيطر في الاقتصاد العالمي، إذ يقدر حجم ناتجها بنحو ١٣,١ تريليون دولار، من أصل الناتج المجمع العالمي والبالغ حوالي ٦٠,٢ تريليونا. وما يزال للدول الأوربية الصناعية الكبرى قوة مؤثرة نسبيا إلى حد بعيد: فقد حققت ألمانيا ناتجا مقداره ٢,٧ تريليون دولار، وبريطانيا ٢,٠ تريليون دولار، وفرنسا ١,٩ تقريبا، وإيطاليا ١,٧ ، وأسبانيا ١،٢. ونضيف إليها كندا التي حققت ١,٢ تريليون دولار تقريبا. وبذلك تبلغ حصة الدول الصناعية السبع حوالي ٢٣,٨ تريليون دولار، وتكون نسبتها لإجمالي الناتج العالمي نحو ٤٠% (دون حساب اليابان) مقارنة بحصتها من رأس المال والقوة التصويتية لصندوق النقد الدولي والتي يمكن تقديرها بنحو٤٥%. هذه المجموعة الصناعية الكبرى إذن، ما تزال تقود الاقتصاد العالمي بقوة واقتدار، ولكن قدرتها على التأثير في المنظمات المالية الدولية- وعلى رأسها "الصندوق"- تفوق قدرتها الاقتصادية الخالصة.

---

[1]) World Bank, World Development Indicators 2008, Table 1-1, size of the Economy, pp.14-16.

ب- ولكن قوى أخرى حققت صعودا لافتا، وتتركز في منطقة آسيا الشرقية والشمالية على وجه التحديد. وأبرزها الصين التي بلغ حجم النـــاتج المحلـــي ا لإجمـــالي فيهـــا ٦,١ تريليون دولار (أي نحو ١٠% من الناتج العالمي). وحققت اليابان ٤,٢ تريليـــون تقريبا. وبلغ ناتج الهند ٢,٧ تريليون دولار. وحققت كوريا الجنوبية ١,١ تريليـــون دولار. أي بمجموع ١٤ تريليون دولار، أي أكثر من الولايات المتحـــدة. وإذا أضـــفنا دولا آسيوية أخرى من منطقة جنوب شرق آسيا وأعضاء في (رابطة دول جنوب شرق آسيا- أو الآسيان) فإن الصورة تزداد وضوحا. فلدى إندونيسيا ٠,٧ تريليون، ولـــدى ماليزيا ٠,٣ والفيليبين مثلها تقريبا ، فيكون لها ١,٣ تريليون دولار. فيكون المجموع الآسيوي- الممثل لتلك الدول فقط- نحو ١٥,٥ تريليونا، أي أكثر مـــن ٤/١ النـــاتج العالمي المجمع والبالغ ٦٠ تريليونا كما عرفنا. ولا تملك هذه المجموعة مـــن رأس المال والقوة التصويتية " للصندوق" ما يوازي نصيبها النسبي في ناتج العالم، أي الربع على الأقل. لذلك ينبغي رفع وزنها في إدارة الاقتصاد العـــالمي بمـــا يـــوازن قوتهـــا الاقتصادية الفعلية. ونشير إلى الدولة الأوراسية الكبرى، روسيا الاتحادية، بناتج بلغ ١,٨ تريليون دولار.

ج- هناك مجموعة أخرى ذات وزن صاعد، في أمريكا اللاتينية، وتمثلها: البرازيـــل (١,٦ تريليون دولار) والمكسيك(١,٢ تريليون) والأرجنتين (أقل قليلا من نصف تريليـــون: ٤٥٦,٨ بليون دولار). وبذلك تملك هذه الدول اللاتينية الثلاثة أكثر من ٥% من الناتج العالمي. ولا ننسى دولة-شبه قارة، ولا يزيد عدد سكانها عن ٢١ مليون نسمة، بينما حققت ٧٠٢ بليون دولار، ومعها نيوزيلندا (٤ مليون نسمة، و حققت ١٠٧,٧ بليـــون دولار)

د- وفي منطقة غرب ووسط آسيا نلحظ صعود ثلاث دول، هي إيران (٦٨٧ بليون دولار) وتركيا (٦١٤ بليون دولار) والعربية السعودية (٥٢٨ تريليون دولار). ومن المفترض أن تمنح تركيا وإيران بالذات نصيبا نسبيا مؤثرا في كل من (الصندوق) و(البنك). أمـــا مصر فقد حققت- وفق طريقة "تعادل القوة الشرائية" المتبعة في الحسابات الســـابقة- ٣٦٦,٥ بليون دولار (مقابل ١٠٠,٩ بليون دولار فقط، بطريقة الحســـاب "العاديـــة" بالأسعار الجارية). ونشير، بالمناسبة، إلـــى دولـــة إفريقيـــة مهمـــة وهـــي جنـــوب

إفريقيا(٤٢١,٧ بليون دولار بطريقة تعادل القوة الشـرائية، و ٢٥٥,٤ بليـون دولار بالطريقة العادية).

٥- هناك أيضا مجموعة من الدول ذات الحجم الصغير، مساحة وسكانا، ولكنها حققت تفوقا اقتصاديا ملفتا في السنوات الأخيرة، من زاوية التقدم التكنولوجي والابتكاري والمـالي والنصيب من السوق العالمية، كما تصدرت جداول القدرة التنافسية علـى المسـتوى العالمي كله. ونشير هنا إلى عدد من دول غرب وشمال أوربا، وخاصة: هولندا (٦٢٠ بليون دولار) وبلجيكا (٣٥٧ بليون دولار) والسويد(٣١١,٧ بليونا) وسويسرا(٣٠٥) والنمسا (٢٩٨) والنرويج (٢٣٣,٣) والدانمرك (١٩٧) وفنلندا (١٧٤,٧). وربما نذكر اليونان (١١ مليون نسمة و٣٤٤ بليـون دولار).. ومـن البلـدان (الصـغيرة المتفوقة) أيضا، نذكر – في آسيا: (بلدين-ميناءين)، همـا: هـونج كـونج الصـين (٢٦٨,٨ بليون دولار) وسنغافورة (١٩٤ بليونا).

من الحقائق الخمسة السابقة، يتبين لنا حدوث تغير جوهري فـي ميـزان القـوة الاقتصـادية العالمي. ولكن هذا التغير لم ينعكس على نمط الإدارة الاقتصادية العالمية، حيث "إعادة هيكلـة" مؤسسات النظام المالي العالمي (العتيقة)- مؤسسات بريتون وودز، حتى تصـير أقـرب إلـى التعبير عن أصوات العالم الجديد الذي يتخلق من حولنا.

ثانيا : دور المجموعات الدولية الجديدة

قد شهد الاقتصاد الدولي بروز مجموعة دولية جديدة كان لها تأثير قوي على الدعوة إلى إعادة هيكلة النظام المالي الدولي، وخاصة "صندوق النقد الدولي". ونتناول هذه المجموعة فيما يأتي.

- دور مجموعة العشرين

فى سياق الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، وضمن المحاولة الأمريكية للبحث عـن حلـول على المستوى العالمى لهذه الأزمة التى كانت الولايات المتحدة بمثابة (مركز الزلزال) بالنسـبة إليها ، تمت الدعوة إلى عقد اجتماع دولى فى واشنطن لعشرين دولة اعتبرت ذات تأثير أساسى فى مسار الاقتصاد العالمى . وعقد الاجتماع بالفعل فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ وحضرته الأطـراف العشـرون الآتية (مرتبة ترتيبا هجائيا حسـب الأبجدية الإنجليزية) : الأرجنتين -أستراليا -

البرازيل – كندا – الصين – فرنسا – ألمانيا – الهند –إندونيسيا – إيطاليا – اليابان – المكسيك – روسيا – المملكة العربية السعودية – جنوب إفريقيا – كوريا الجنوبية – تركيا – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبى .

وبذلك تم تدشين مجموعة دولية جديدة عابرة للقارات ، أبرز مميزاتها تملّك قدرات اقتصادية ومالية مؤثرة ، تنبع من استحواذها على نحو ٩٠% من الناتج القومى الاجمالى على المستوى العالمى الكلى ، كما يمثل سكانها ثلثى سكان العالم .

وقد اكتسبت مجموعة الدول المذكورة التى أخذت تسمى "مجموعة العشرين" G 20 طابعا مؤسسيا من خلال انتظام انعقادها ، حيث عقد خلال العامين السابقين خمسة اجتماعات سبقتها اجتماعات لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية فى الدول المعنية. فبعد اجتماع واشنطن المشار إليه ، عقد اجتماع رؤساء الدول أو "اجتماع القمة" في لندن في ٢٠٠٩/٤/٢، ثم اجتماع مدينة بتسبرج الأمريكية في ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩، وتلاه اجتماع تورنتو (كندا) فى ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠١٠ ، ثم اجتماع سيول (عاصمة كوريا الجنوبية) فى ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٠ ، واجتماع القمة بمدينة "كان" الفرنسية فى نوفمبر ٢٠١١ .

وتجدر الإشارة إلى أن (مجموعة العشرين) أخذت تكتسب وزناً متزايد فى إطار إدارة الاقتصاد العالمى ، بالتركيز على المكّون المالى .

خلال الأعوام الثلاثة المنقضية منذ إنشاء (مجموعة العشرين) اكتسبت "ثقلا جديدا" ، فى مواجهة صندوق النقد الدولى نفسه ، بحيث تولت مهمة إعادة هندسة أو (حوكمة) الصندوق، طبقا لما تم الاتفاق عليه فى قمة (سيول) فى ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٠- والذى سبقه اجتماع وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية فى مدينة (جيونجو) الكورية فى ٢٠١٠/١٠/٢٣ .

وقد وضعت قمة سيول الأساس القوى للمراجعة الرابعة عشرة لاتفاقية الصندوق، كخطوة على طريق إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي، وذلك عن طريق إقرار ما يلى :

أ- مضاعفة حصص الدول الأعضاء فى رأسمال الصندوق ، مع إعادة التوزيع النسبى للحصص بحيث يتم نقل أكثر من ٦% من مجموع الأنصبة النسبية لحصص الدول "زائدة التمثيل"(من أوروبا بصفة خاصة) إلى الدول "ناقصة التمثيل"، وخاصة "الدول

النامية الديناميكية" و "الدول ذات الأسواق الناشئة" ، وفى مقدمتها الـــدول الأربعـــة : روسيا والصين والهند والبرازيل . ومعلوم أن حصص الدول تحدد نصيبها من القوة التصويتية كما تحدد المسموح لها من قروض الصندوق .

ب- إعادة هيكلة "المجلس التنفيذي للصندوق" وهو الفرع المنوط به اتخاذ "القرارات اليوميـــة" ، من خلال خصم مقعدين من الدول الأوروبية، وإضافتهما إلى الدول (ناقصة التمثيـــل)- مـــع العمل التدريجى على جعل عضوية المجلس بالانتخاب وليس بالاختيار.

ولا شك أن إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي، على نحو أكثر عدالة، عن طريق مزيد من التمثيل للبلدان النامية، بما فيها المجموعة العربية، يمكن أن تعود بالفائدة على الاقتصاد المصري، من خلال إحداث مزيد من الانسياب غير المشروط مشروطية مجحفة بمتطلبات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية

في ظل المتغيرات المحلية والعالمية

التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية
في ظل المتغيرات المحلية والعالمية

مقدمة

عند محاولة رصد التغيرات الهيكلية في ظل التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ، وفى ضوء سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف الوطنية في تلك الفترة ، فإننا يجب أن نحاول تحليل تلك التغيرات وما إذا كانت في الاتجاه الإيجابي لصالح الاقتصاد المصرى والميزان التجارى وبالتالى ميزان المدفوعات ، أم كانت في الاتجاه السلبي في غير صالح الاقتصاد وعند تعامله مع العالم الخارجي وبالتالى ما إذا كانت العلاقات الاقتصادية الخارجية في غير صالح هذا الاقتصاد أم لا ؟ ، وبالتالي أحدثت حالة من عدم التوازن الخارجي وبالتالى عمقت الاختلال في التعامل الخارجي ، من خلال تعميق الاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية ، تصديراً واستيراداً .

ومع الأخذ في الاعتبار ، أن كل المؤشرات والبيانات تشير إلى أن هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجارى السلعي وان الواردات السلعية ضعف الصادرات السلعية تقريباً فإن ذلك يحتاج إلي تعميق تحليل تجارة مصر السلعية ، من كل جوانبها في محاولة لرصد هذه التغيرات والسياسات الحاكمة لها للكشف عن الاختلال في التوازن الخارجي الناتج عن الاختلالات في التجارة السلعية المصرية وبالتالي محاولة وضع رؤية مستقبلية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة في الناتج المحلى الاجمالى والتجارة الخارجية في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية وثورات الربيع العربي .

وفي ضوء ذلك يمكن أن يتناول التحليل الجوانب التالية :

أولاً : إطلاله علي سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١.

ثانياً : التغيرات والاختلالات الهيكلية في الصادرات السلعية خلال نفس الفترة .

ثالثاً : التغيرات والاختلالات الهيكلية في التجارة السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ .

رابعاً : التغيرات والاختلالات في هيكل الواردات السلعية .

خامساً : ملاحظات ضرورية على التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية والسياسات التجارية وسعر الصرف المطبق .

سادساً :الرؤية المستقبلية للإصلاحات الهيكلية للتجارة الخارجية وتوجهاتها المستقبلية .

المبحث الأول

إطلالة علي سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

لعل من الضرورى بداية إجراء محاولة لإلقاء نظرة تحليلية على سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف من منظور ان تلك السياسات لها تأثيرها الواضح بل والقوى علـــى هيكـــل التجارة الخارجية السلعية تصديراً ، واستيراداً من ناحية ، ومن ناحية أخرى لهـــا تأثيرهـــا أيضا على أداء ووضع الميزان التجارى .

وإذا حاولنا الاقتراب من تلك السياسات عن كثب فإننا نلاحظ أن هذه السياسات تغيرت الـــى حد كبير عبر الفترة محل الدراسة عبر ثلاث مراحل من التطور نتيجـــة لمـــا حـــدث مـــن مستجدات على مستوى المتغيرات المحلية أو المتغيرات العالمية وهذه المراحل الثلاث هـــي علي النحو التالي :

المرحلة الأولي : مرحلة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل والتحول لآليات السوق .

المرحلة الثانية : مرحلة التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية .

المرحلة الثالثة : مرحلة التأثر بثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وثورات الربيع العربي .

١- المرحلة الأولي المتعلقة بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل والتحول لآليات السوق

فقد شهدت هذه المرحلة مواصلة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل وفـــي إطار حقبة تحول الاقتصاد القومى من القيود ، لعلاج الاختلالات النقدية والهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى ، بهدف إعادة التوازن الخارجي وتعظيم العائد من التعامل الخارجي.

وبالتالي انطوى هذا البرنامج وتلك المرحلة على حزمة من السياسات الاقتصـــادية ، التـــى اشتملت في البداية على الكثير من الاصلاحات النقدية والمالية والقليـــل مـــن الاصـــلاحات الهيكلية، ثم بعد ذلك المزيد من تعميق التحول نحو آليات السوق والاقتصـــاد الحـــر ، بمـــا انطوى علي ذلك من أحداث المزيد من تحرير التجارة الخارجيـــة ســـواء علـــي مســـتوى الصادرات السلعية أو الواردات السلعية .

ومعنى ذلك يمكن استنتاج أن الهدف الأساسي لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والاصلاح الهيكلى في الاقتصاد المصرى يتركز في ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادى الخارجي وبالتالى كان الاصلاح الاقتصادى في مجال التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وخاصة التجارة السلعية هو المحور الرئيسي لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل وفي ضوء ذلك فقد طبقت سياسات تحرير التجارة الخارجية السلعية وسعر الصرف ، ولازالت تلك السياسات تسعي الي التحول من استراتيجية الاحلال محل الواردات الى تطبيق استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير بل تحاول جعل استراتيجية الانتاج من اجل التصدير وإعادة هيكلة الصادرات السلعية هي المحور الأساسي للإصلاحات الهيكلية وبالتالى الربط بين تنمية الصادرات وإحداث المزيد من الاصلاح الهيكلي .

وعلي طريق تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف اتخذت العديد من الإجراءات كان من أهمها تحرير الواردات بالسعي إلى إزالة القيود الكمية وإلغاء نظام الترشيد للواردات ونظام الحصص ، بل وتحرير معظم السلع التى كان محظور استيرادها ، مع محاولة استخدام التعريفة الجمركية لتكون نظام للحماية السعرية بدلاً من الحماية الكمية .

وعلى الجانب الآخر تم اتخاذ خطوات هامة نحو تحرير الصادرات من خلال إلغاء نظام الحصص التصديرية في جميع السلع ، وألغيت تدريجياً القيود على السلع المحظور تصديرها وتحرير الصفقات المتكافئة من القيود الإدارية ، وربط الصادرات بمجموعة من الحوافز التصديربة لتشجيع الصادرات وتحرير عدد من السلع الزراعية والصناعية لخدمة أغراض التصدير والسعي الى ربط حوافز الاستثمار بالإنتاج من اجل التصدير .

وبالإضافة إلى ذلك العمل على المساواة بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام في مجال الاستيراد والتصدير ، وتحرير الاطار المؤسسي للتجارة الخارجية والخاص بالعمل على تبسيط الإجراءات وتحرير إدارة عمليات الاستيراد والتصدير من التعقيدات الإدارية .

أما عن سياسة سعر الصرف ، فقد اتجهت الى تحرير سعر الصرف ، منذ عام ١٩٩١ ، وأخرها الإعلان عن تحرير سعر الصرف في ٢٠٠٣/٢/٢٩ ، الذي تضمن عدة إجراءات جديدة متمثلة في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة فيما عرف بتعويم الجنيه المصرى " وهو في حقيقته تحرير العلاقة بين الدولار والجنيه المصرى أى تركه يتحدد محلياً بالتفاعل الحر بين المعروض من النقد الاجنبي والطلب على النقد الاجنبي دون تدخل من البنك المركزى بأى سياسات مساندة للجنيه وقت تطبيق هذا التحرير ، والذى

أطلق عليه مجازاً "التعويم غير المدار" ، وسرعان ما عدلت هذه السياسة وتحول إلى تحرير مدار من البنك المركزى بعد ذلك ، حيث مع تطبيق التحرير غير المدار ، تزايدت عمليات المضاربة بشكل غير مبرر لدرجة أنها أوصلت الدولار الى أن يساوى سبعة جنيهات في أعقاب هذا التطبيق ، ومع التصحيح والعودة إلى التحرير المدار لسعر الصرف ، عاد سعر الصرف الى سعره الحقيقي تقريباً حيث أصبح الدولار يساوى خمسة جنيهات ونصف واستقر الوضع على ذلك حتى نهاية هذه المرحلة تقريباً .

في تلك الأحوال جاءت سياسة تحرير سعر الصرف لتكون احد الأدوات الهامة التى تعتمد عليها سياسات التجارة الخارجية في تحقيق أهدافها بالتنسيق بينها وبين السياسة النقدية في برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى . ويمكن ان يطلق على تحرير سعر الصرف هنا على انه التحرير النقدى للتجارة الخارجية المصرية .

وقد استخدم البنك المركزى عدداً من أدوات السياسة النقدية كسياسات مساندة للتحرير النقدى للتجارة الخارجية المصرية وقد تمثل ذلك في استخدام الأدوات التالية (*) :-

- قيام البنك المركزى بعمليات السوق المفتوحة وذلك للتأثير على كمية النقود المتداولة لعلاج الخلل بين الطلب الكلى والعرض الكلي ، لضمان استقرار الأسعار بالنسبة لسوق الصرف الأجنبي ، بغرض التأثير على فرص التصدير والاستيراد من خلال التأثير على الأسعار النسبية في الداخل والخارج وكذلك تأثيرها على حصيلة الصادرات السلعية وتكلفة الاستيراد .
- استخدام البنك المركزى آليات سعر الخصم وسعر إعادة الخصم على الأوراق التجارية ، وهي بالنسبة للبنوك تعد مؤشراً عند تحرير سعر الفائدة المدينة والدائنة مما يؤثر على التصدير والاستيراد مباشرة من خلال اتجاهين الأول : مباشر من خلال التأثير على فرص تمويل هذه العمليات عن طريق البنوك – والثاني : غير مباشر من خلال التأثير على كمية النقود المتداولة مما يؤدى إلى التأثير على الأسعار " المحلية مقارنة بالأسعار السائدة في الأسواق الخارجية " .
- تغير نسبة الاحتياطي القانوني للتأثير على عرض النقود بالرفع في حالة التأثير لتخفيض قدرة البنوك على منح الائتمان وثم خلق النقود لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار أو بالخفض لتنشيط وزيادة الطلب للخروج من حالة الانكماش

(*) اجلال راتب (وآخرون) :

- معهد التخطيط القومى ، تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات " فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠) ، اكتوبر ٢٠١١.

وزيادة معدل النمو الاقتصادى بما قد يكون له انعكاس على الصادرات والواردات من خلال تأثير هذا التغيير على الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار في الأسواق الأجنبية ، هذا فضلاً عن التأثير المباشر لتغير نسبة الاحتياطي القانوني علي قدرة البنوك على تمويل عمليات التصدير والاستيراد .

وعلى الرغم من ذلك فقد لوحظ ضعف تأثير السياسة النقدية في مصر على أداء التجارة الخارجية ، وليس أدل على ذلك من أن مرحلة الاصلاح الاقتصادى خلال التسعينات تحديداً ، شهدت استقراراً نقدياً ملحوظاً واستقراراً كبيراً في أسعار الصرف ، وتراجعاً كبيراً في معدلات التضخم وتدنى عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ([1]) الى أكثر مما يعتبر حدوداً آمنة ومع ذلك لم يكن هناك تحسن في أداء التجارة الخارجية السلعية على نحو يتناسب مع هذا الاستقرار النقدى والاقتصادى .

ويمكن القول أن ضعف تأثير السياسة النقدية على أداء التجارة الخارجية السلعية المصرية، مسألة متوقعة لأن المشكلة الكامنة في ضعف هذا الأداء لا تعود الي عوامل نقدية بقدر ما تعود إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات ، وعدم مرونة الجهاز الانتاجي تجاه التغيرات الكمية والنوعية في الطلب المحلى والاجنبي على المنتجات السلعية والخدمية ، بالإضافة الى تخلف كثير من القطاعات الإنتاجية عن ملاحقة الثورة والتطورات التكنولوجيا الهائلة التي تحدث في القطاعات المماثلة في العالم الخارجي. بل يؤكد الملاحظة السابقة التأثير الضعيف لتحرير سعر الصرف (وتخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار عدة مرات) على زيادة حجم الصادرات السلعية أو خفض حجم الواردات السلعية ، فمرونة الطلب الخارجي على الصادرات السلعية تكاد تكون منقطعة الصلة بسعر صرف الجنيه المصرى لأن تغيرات هذا السعر لا تنعكس على أسعار بيع الصادرات المصرية في أسواق العالم ، ومن جهة اخرى فإن طلب السوق المصرى على الواردات غير مرن لأسباب متعددة من أهمها ، إن الواردات المصرية ، النسبة الأكبر منها مستلزمات إنتاج وآلات ومعدات استثمارية تصل من ٧٥% -٨٠% من اجمالى الواردات لازمة وضرورية للإنتاج والتنمية ، بل حتى الواردات الاستهلاكية التى قد تتراوح ما بين ٢٠ إلى٢٥% من اجمالى الواردات السلعية ، فإن ٧٥%من هذه الواردات الاستهلاكية ، هي ضرورية للاستهلاك وأهمها واردات القمح كما هو معروف ، بل حتى الكمالية منها ، التى يطلبها ذوى الدخول المرتفعة لا يستجيب طلبهم كثيراً لارتفاع أسعار هذه الكماليات كذلك

---

[1]) يمكن الرجوع إلى ذلك إلى كتابنا فى :
- عبد المطلب عبد الحميد (د.) ، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

مازالت مرونة الجهاز الانتاجي في مصر ، وتنوع هيكله خاصة من حيث النصيب النسبي للسلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم ، دون المستوى المطلوب للاستفادة الفعالة من الأثر المحتمل لتخفيض قيمة الجنيه ، الحادثة في ظل تحرير سعر الصرف ، في زيادة الطلب الخارجي علي المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية

سياسات تخص الواردات السلعية : وإذا كانت السياسة النقدية وسياسة تحرير سعر الصرف هي التحرير النقدى للتجارة الخارجية السلعية المصرية فقد اشتملت سياسات التجارة الخارجية علي العديد من السياسات الأخرى وكانت من اهم هذه السياسات هي السياسة الجمركية التى سعت الى رفع قدرة القطاع الخاص التنافسية من خلال خفض تكلفة التصدير والاستيراد ، وتشجيع استخدام المكون المحلى من خلال تقديم تخفيضات جمركية علي المكونات والمستلزمات للصناعات التى تستخدم نسبة مكون محلى يحددها القانون .

وفي هذا الإطار ، فإن السياسة الجمركية التى طبقت خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادى ، تكاد تكون قد تخلصت نهائياً من الأنماط التقليدية للسياسة الجمركية التى كانت قائمة علي الحواجز غير الجمركية والعوائق غير المتصلة بالتعريفة ، وفي هذا السياق فقد تم إصدار القرار الجمهورى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٥ ([1]) بشأن إصدار التعريفة الجمركية والذي أدخل مجموعة من التخفيضات الجمركية الكبيرة ، شملت معظم مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية وتضمن إعفاءات للسلع الأساسية والاستراتيجية ، وحقق تخفيضات على عدد من السلع الرأسمالية وتضمن تخفيضات على عدد من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، وهو ما يعد خطوة مهمة في برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وقد ارتبط بذلك عدد من الاجراءات الخاصة بإصلاح الإدارة الجمركية الذي يعتبر جزء هام من الاصلاح الجمركي ، في محاولة لإنهاء اى معوقات غير جمركية ، وقد شملت هذه الإجراءات تقليص نسبة إعادة التقييم الجمركي ، وتخفيض متوسط زمن الإفراج الجمركى بحيث لا يتعدى ٢,٥ يوم .

ومن ناحية أخرى تأتي سياسات الصادرات ضمن سياسات التجارة الخارجية التى تخص جانب الصادرات السلعية ، وقد تركزت فيما يلي :

- **سياسات الانتاج من اجل التصدير** : حيث أحدثت تحولات في القطاع الصناعي تحديداً وفي القطاع الزراعي في بعض المنتجات ، حيث مع اتباع هذه السياسة ، بدأ توجيه بعض المنتجات الى الأسواق الخارجية ، والاعتماد على المنافسة لتطوير تلك

---

[1]) وما تلاه من قرارات جمهورية بالتعديلات وهى :
- القرار الجمهورى رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧ باصدار التعريفة الجمركية .
- القرار الجمهورى رقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل التعريفة الجمركية .
- القرار الجمهورى رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعديل التعريفة الجمركية .

المنتجات ، رغم ما أخذ عليها من انها طبقت في بعض جوانبها على بعض المنتجات الصناعية التى لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية ، بل أن نصيب الصادرات عالية التكنولوجيا من اجمالى الصادرات الصناعية لازال ضعيفاً حوالى ٠,٧% خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٨/٢٠٠٧ بينما في ماليزيا ٥٦,٣% في نفس الفترة .

- **سياسات دعم الصادرات** : حيث تقوم هذه السياسة علي المساندة والتشجيع ودعم الصادرات في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وفى ضوء ذلك ثم تأسيس صندوق تنمية الصادرات طبقاً للقانون رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٢ بهدف زيادة حجم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السلعية ، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية ، حيث استفادت مصر من فقرة المعاملة الخاصة الممنوحة الي ١٦ دولة نامية بموجب المادة (٢٧) والملحق رقم (٧) من الاتفاقية . وقد بدأت موارد صندوق دعم الصادرات بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى عام ٢٠٠٢ ، وتدرجت في الزيادة حتى وصلت الى حوالى ٤ مليار جنيه في العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠([1]) ثم تلى ذلك انخفاضاً إلى ٢,٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ ([2]) .

وكان دعم الصادرات مخصص لأربع قطاعات فقط هي المنسوجات ، والملابس الجاهزة ومنتجات التصنيع الزراعي ، والمنتجات الزراعية ، ثم تم التوسع في عدد القطاعات لتصل الكيماويات والصناعات الهندسية والبرمجيات ، وأضيف دعم مُصدرى الموالح والبطاطس عام ٢٠٠٢ .

وتجدر الإشارة الى انه كان مقرراً عند بدء تنفيذ برنامج دعم الصادرات ، أن يتم تخصيص الدعم سنوياً حتى يلغي نهائياً بعد ٤ سنوات ولأن الدولة تقوم بدعم المصدرين مباشرة من خلال صندوق دعم الصادرات المصرية ، وفي ظل غياب الشفافية وحدوث نوع من الفساد من النظام السائد ، فقد خفض دعم الصادرات الى ٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١ وتجرى مراجعة أعمال الصندوق حالياً للتدقيق في المستفيدين وتحقيق الشفافية .

٣- المرحلة الثانية : مرحلة التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية

لعل من المثير للانتباه ، انه يلاحظ أن سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف في مصر لم تشهد تغيرات كبيرة أو جذرية أو جديدة رغم اتجاه العديد من دول العالم الى إتباع

---

١) اجلال راتب (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره .

٢) المجلة المصرية للتخطيط والتنمية ، ندوة دعم الصادرات (٢٩) ، العدد ٢ ، المجلد ١٩ ، ديسمبر ٢٠١١ .

وتطبيق السياسات التجارية الحمائية الجديدة ، والتى كانت نتيجة لأن الأزمة العالمية التى بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨ أعقبها انكماش حاد في النمو العالمي ، زاد من حدته انكماش التجارة الدولية بنسبة ١١,٩% في عام ٢٠٠٩ نتيجة لانكماش يقدر بنحو ١٤% في الاقتصادات المتقدمة و٧% في الاقتصادات النامية ، كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥% وتراجعت العولمة بسبب الأزمة في القطاع المالى ، فقد انكمشت تدفقات رأس المال الدولى بنسبة ٨٢% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (١) .

وبالتالى فقد دفعت الأزمة المالية العالمية التى حدثت في سبتمبر ٢٠٠٨ العديد من دول العالم الى اتخاذ إجراءات حمائية فيما أطلق عليه السياسات الحمائية الجديدة التى لا تخالف في كل الأحوال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، فيما أطلق عليه البعض القيود الرمادية ، بل تضمنت تلك السياسات سياسة التنافس على تخفيض العملات فيما أطلق عليه حرب العملات بهدف زيادة الصادرات من جانب الدول التى تقوم بعملية التخفيض ، والحرب لازالت مشتعلة وخاصة بين الاقتصاد الامريكى والاقتصاد الصينى بل ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار انخفض الدولار الامريكي واليوان الصيني ، بل تراجع سعر الصرف لليورو إلى اقل ١,٣٩ دولار عام ٢٠١٠ بل وصل الى أقل من ذلك في ٢٠١١ .

وهكذا فإن السياسات الحمائية قد أخذت شكلاً قوياً بدءاً من عام ٢٠١١ وحتى نهايته .

وبالرغم من هذا الاتجاه ، فقد لوحظ على سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف في مصر ، عدم حدوث تغيرات جوهرية عن تلك التى طبقت في مرحلة الاصلاح الاقتصادى ، فكل ما تم إعلانه في هذا الإطار هو زيادة دعم الصادرات السلعية ، حيث وصل دعم الصادرات الممنوح من صندوق دعم الصادرات وبنك تنمية الصادرات حوالى٤ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ .

هذا بالإضافة الى الإعلان عن السعي الي أن تحقق الصادرات السلعية المصرية ، ٢٠٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣ بعد أن كانت ١٣٠ مليار جنيه عام ٢٠١٠ دون الإفصاح بشكل واضح عن السياسات التى تحقق ذلك ، ومن ناحية أخرى بقيت سياسات سعر الصرف ، والسياسة النقدية بدون تغيير ، إلا في اتجاه الحفاظ على استقرار العلاقة بين الدولار

---

(١) الاقتصاد المصرى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، بناء الطاقة الانتاجية والتنمية فى مصر ، ورقة بعنوان : اتجاهات التجارة الدولية ، توقعات الاستثمار الاجنبى ومصادره ، أسعار صرف العملات ، معهد التخطيط القومى ، التقرير السنوى الرابع ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠١٠ .

والجنيه المصرى ، بضخ المزيد من الدولارات فى سوق الصرف في مصر بلغت خلال فترة الأزمة ٢٠٠٨-٢٠١٠ حوالى أكثر من ١٠ مليار دولار .

٣- المرحلة الثالثة : مرحلة التأثر بثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وثورات الربيع العربي

أيضا في هذه المرحلة لم تطرأ تغيرات جذرية أو جوهرية فيما يتعلق بسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف في مصر ، اللهم إلا بعض الإجراءات التى كانت صدى لتأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورات الربيع العربي تلخصت فيما يلي :

١/٣ تخفيض دعم الصادرات من ٤ مليار جنيه إلى ٢,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠١١ /٢٠١٢ .

٢/٣ اتخاذ عدد من الإجراءات في مجال ترشيد الواردات بالحظر المؤقت لبعض السلع الكمالية مثل غذاء الكلاب .

٣/٣ إلغاء دعم تصدير الأرز ، بل ومنع تصدير الأرز .

٤/٣ تفجر قضية تصدير الغاز لإسرائيل وما شابها من فساد ، حيث يصدر الغار لإسرائيل بأقل من الأسعار العالمية ورغم ذلك لم تعدل الاتفاقية حتى بعد تفجرها وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

المبحث الثانى
التغيرات والاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية

يقوم التحليل هنا على فرضية أساسية تتلخص في محاولة رصد التغيرات وبالتالي الاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية في مجملها صادرات وواردات على أن يتم رصد وتحليل التغيرات والاختلالات في هيكل الصادرات السلعية على حدة ثم رصد وتحليل التغيرات والاختلالات في هيكل الواردات السلعية على حده بعد ذلك ، وهو ما يساعد الى حد كبير في تكون النظرة المستقبلية لتوجهات التجارة الخارجية السلعية وبالتالى طرح الخطوط والمحاور الأساسية للإصلاح الهيكلى في التجارة الخارجية السلعية .

أولا : نظرة عامة على التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية في مجملها والتى يمكن تصورها من خلال النقاط التالية :

١- التغيرات والاختلال في الميزان التجارى

٢- التغيرات والاختلال المتمثل في مدى تغطية الصادرات والواردات

وفيما يلي تحليل تفصيلي لتلك النقاط على النحو التالي :

١- التغيرات والاختلال في الميزان التجارى

يمكن التعرف على أداء الميزان التجارى وبالتالي تتبع التغيرات التى حدثت في رصد هذا الميزان عبر الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ وبالتالي طبيعة الاختلال الهيكلى الذي يعاني منه الميزان التجارى من خلال الاستعانة بالجدول رقم (١) في الملحق الاحصائي لهذا الفصل .

ومن الجدول يتضح أن الميزان التجارى يعاني من عجز مزمن خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١١ وفى تزايد مستمر فبعد أن كان حوالى ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وصل الي حوالى ٢٤ مليار دولار عام ٢٠١١ اى تضاعف أكثر من ثلاث مرات بل ظل في تزايد كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي حيث كان ٨,١% عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢ ووصل ١٢,٥% عام ٢٠١١.

وتعبر التغيرات في رصد الميزان التجارى عن اختلال هيكلي في التجارة الخارجية السلعية مرتبط تماماً بالهيكل الانتاجي السلعي ونابعة منه ومؤثرة بقوة في احداث اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات .

ومن الضرورى أن نؤكد أن علاج هذا الاختلال في الميزان التجارى يحتاج الى إصلاح هيكلى في الهيكل الانتاجي السلعي .

ويعبر هذا الاختلال في الميزان التجارى ، أيضا عن انعكاس الخلل الهيكلي للناتج المحلى الاجمالي على التجارة الخارجية السلعية المصرية ، وهو ما يكشف أيضا عن عدم وجود استراتيجية للتجارة مرتبطة بالإنتاج وخاصة الانتاج الصناعي ، حيث تثير العلاقة بين هيكل الانتاج السلعي وخاصة الصناعي والهيكلي السلعي للتجارة الخارجية ، أمرين : الأول : منها أن اختلال الهيكل الصناعي ، ارتفاعاً وانخفاضاً للأهمية النسبية للفروع الصناعية ، تؤثر على الهيكل السلعي للتصدير والاستيراد من بين عوامل أخرى ، والأمر الثاني : أن ضيق قاعدة هياكل الإنتاج والتجارة المختلة للسلع الصناعية ، تؤدى الى مفاقمة عجز الميزان التجارى . ومن ناحية أخرى ينتج العجز بداهة من المستوى المنخفض للصادرات السلعية ومعدلات نموها ، مقابل ارتفاع مستوى الواردات وتزايد معدلات نموها عبر الفترة محل الدراسة .

وتشير بعض الدراسات الى أن الطفرة في كمية وقيمة الواردات وخاصة بعد عام ٢٠٠٤ يرجع الى مجموعة من العوامل كانت تغذى العجز في الميزان التجارى ، وبالتالى تعمق الاختلال في التجارة الخارجية السلعية ، وتتمثل أهم هذه العوامل ([1]) في :

- حدوث سلسلة من التخفيضات الجمركية التى تمت بدءً من عام ٢٠٠٥ واستمرت خلال الأعوام التالية : ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وهو ما أدى بدوره الى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية .
- قامت الحكومة بالتوسع في سياسة دعم الصادرات وقد أدى هذا بدوره الى زيادة الاستيراد في القطاع الانتاجي بشكل غير مباشر ، حيث أن التوسع في الصادرات يستدعي بالضرورة التوسع في استخدام مستلزمات الانتاج المستوردة .

ويوضح ذلك الميل المتأصل في بنية الناتج المحلي وبنية الصادرات نفسها ، مما يؤدى الى ارتفاع الميل للاستيراد وتزايد الكثافة الاستيرادية فيزداد العجز في الميزان التجارى ،وإذا لم يعالج هذا الاختلال الهيكلي، المرتبط باصلاح هيكلي في الناتج المحلى الاجمالى ، فإن عجز الميزان التجارى يمكن أن يستمر في المستقبل حتى ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ([2]).

---

[1]) محمود عبد الفضيل (د.) ، عمرو شيحة (د.) ، تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٠-٢١ .

[2]) مجدى الشوربجى ، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجارى للاقتصاد المصرى ، بحث غير منشور ومقدم إلى مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ .

٣- التغيرات والاختلال المتمثل في مدى تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية

ويمكن إيضاح هذه التغيرات وهذا الاختلال من تتبع الجدول رقم (٢) في المحلق الإحصائي الذي يبين نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية ، حيث كانت ٤٨,٦% عام ٢٠٠٢ ووصلت الي ٥٢,٥% عام ٢٠١١ وبمتوسط خلال الفترة محل الدراسة حوالى ٥٤,٣% ، ورغم تذبذب هذه النسبة عبر الفترة محل الدراسة حيث نجدها عام ٢٠٠٢ ٤٨,٦% زادت الى ٥٥,٤% عام ٢٠٠٣ ثم الي ٥٧,٢% عام ٢٠٠٤ فإن ٥٧,٢% عام ٢٠٠٥ ، ثم الى اعلي نسبة لها عام ٢٠٠٦ حيث وصلت الى ٦٠,٦% نجدها أخذت تنخفض الي ٥٧,٥% عام ٢٠٠٧ ، فإلى ٥٥,٦% عام ٢٠٠٨ فإلى ٤٩,٩% عام ٢٠٠٩ فإلى ما كانت عليه مع بداية الفترة تقريباً حيث انخفضت إلى ٤٨,٧% وهو ادني مستوى وصلت آلية ، ثم أخذت في التزايد قليلاً إلي ٥٢,٥% (١) .

ولعل هذا التذبذب يشير بقوة إلى أن سياسات التجارة الخارجية المطبقة لم تكن فعالة في إحداث تغيير جوهرى ومستقر وثابت ومستمر فى معالجة الانخفاض في نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية ، بل لم تستطع إحداث اصلاحات هيكلية في التجارة الخارجية السلعية ، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن وراء هذا الاختلال عوامل هيكلية ، مما يعمق الحاجة الي إحداث اصلاحات هيكلية في التجارة الخارجية السلعية من خلال الاصلاحات الهيكلية على مستوى الاقتصاد القومي والناتج المحلي الاجمالي ، والتى تنعكس بالضرورة على هيكل الصادرات وهيكل الواردات ، ومما يؤدى في النهاية إلى التخفيف والتحسين من هذا الاختلال بل ومعالجته لترتفع بالتالي نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية.

ثانيا : التغيرات والاختلالات الهيكلية في الصادرات السلعية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

لعل محاولة تتبع التغيرات التى حدثت في هيكل الصادرات يمكن ان يكشف بوضوح عن نوعين من الاختلالات الهيكلية في الصادرات السلعية المصرية ، يمكن تناولهما في التحليل التالي :

١- الخلل الهيكلي في الصادرات سلعياً حسب درجة التصنيع

ويمكن التعرف علي الخلل الهيكلي في الصادرات سلعياً من خلال تتبع التغيرات في الهيكل النسبي للصادرات السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ ، وذلك بالاستعانة بالجدول التالي رقم (١) :

---

(١) مجدى الشوربجى ، مرجع سابق .

جدول رقم (١)

يوضح تطوير الهيكل النسبي للصادرات السلعية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١

السنوات	اجمالي الصادرات (بالمليار دولار)	صادرات المواد الأولية					الصادرات الصناعية		
		بترول خام	منتجات بترولية	مواد خام	قطن خام	اجمالي	نصف مصنعة	تامة الصنع	اجمالي
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧,١٢٠	١٤,٠	٣٣,٤	٣,٦	١,٣	٥٢,٣	٦,٢	٤١,٥	٤٧,٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨,٢٠٥	١٠,٨	٣٨,٥	٣,٥	٢,٤	٥٥,٢	٨,٠	٣٦,٨	٤٤,٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠,٤٥٢	١٠,٥	٣٧,٤	٤,٩	١,٩	٥٤,٧	٧,٣	-٣٨.	٤٥,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٨٣٣	١٢,١	٣٨,٣	٤,٣	١,٠	٥٥,٧	٥,٦	٣٨,٧	٤٤,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨,٤٥٥	١٤,٦	٣٨,٠	٢,٩	١,٠	٥٦,٥	٦,٤	٣٧,١	٤٣,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢,٠١٧	١٤,١	٣٢,٠	٢,٨	٠,٥	٤٩,٤	٩,٠	٣٤,١	٤٣,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩,٣٥٥	١٩,٣	٣٣,٠	٣,٧	٠,٦	٥٦,٦	٦,٢	٣٧,٢	٤٣,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥,١٣٠	١٨,٣	٢٨,١	٣,٧	٠,٤	٥٠,٥	٧,٦	٤١,٩	٤٩,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٨٧٣	١٨,٧	٢٤,٢	٥,٣	٣,٢	٥١,٤	٦,٤	٤٢,٢	٤٨,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦,٩٩٢	٢٢,٥	٢٤,٢	٥,٣	٠,٨	٥٢,٨	٧,٧	٤٠,٢	٤٧,٩

الجدول محسوب من خلال الباحث :

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول النتائج التالية :-

- أن نسبة الصادرات السلعية من المواد الأولية أكبر من الصادرات الصناعية سواء الصادرات نصف مصنعة أو تامة الصنع عبر الفترة محل الدراسة ،

- حيث يلاحظ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ أن الصادرات السلعية بلغت حوالى ٧ مليار دولار بلغت نسبة الصادرات من المواد الأولية في مجموعها ٥٢,٣% بينما بلغت نسبة الصادرات الصناعية ٤٧,٧% وإذا ما اقتربنا أكثر للهيكل النسبي للصادرات الأولية نجد أن البترول الخام والمنتجات البترولية تستحوذ في تلك السنة على ٤٧,٤% من اجمالى الصادرات السلعية بينما في المقابل بلغت الصادرات الصناعية تامة الصنع حوالى ٤١,٥% وتبقي نسبة ضعيفة لكل من المواد الخام والقطن الخام ، حيث لا تتجاوز في مجموعتها ٤,٩% من اجمالى الصادرات السلعية وعلى الجانب الآخر ، بلغت الصادرات نصف مصنعة هي الأخرى عند ٦,٢% من اجمالى الصادرات .
- وفي نهاية الفترة أى عام ٢٠١١/٢٠١٠ لم تتغير الأوزان والأهمية النسبية والهيكل النسبي كثيراً بل ظل الخلل الهيكلى قائم حيث بلغت الصادرات من المواد الأولية في مجموعها حوالى ٥٢,٨% من اجمالى الصادرات السلعية ، وفى المقابل وصلت الصادرات الصناعية نصف المصنعة والمصنعة حوالى ٤٧,٩% ، وبقي

البترول الخام والمنتجات البترولية تستحوذ على ٤٦,٧% من اجمالي الصادرات السلعية في مقابل نسبة أقل بلغت ٤٠,٢% عن المنتجات تامة الصنع ، بينما بقيت النسب القليلة الطفيفة والهزيلة للمواد الخام ٥,٣% والقطن الخام ٠,٨% وفى المقابل ٧,٧% للصادرات نصف مصنعة .

- ولو أخذنا متوسط الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ نجد أن الصادرات السلعية من المواد الأولية بلغت في المتوسط ٥٣,٥% بينما بلغت في الصادرات الصناعية النصف مصنعة وتامة الصنع حوالى ٤٦,٥% في المتوسط من اجمالى الصادرات السلعية .

وكل هذه المؤشرات وغيرها تكشف عن الخلل الهيكلى فى الصادرات السلعية الذى يحتاج إلى علاج ، حيث يعمق حالة من التركز السلعى متحيزاً بقوة نحو البترول الخام والمنتجات البترولية ([1]) على حساب الصادرات الصناعية التامة الصنع فى مجال الصناعة التحويلية علماً بأن دولة مثل تركيا وصلت نسبة الصادرات الصناعية أكثر من ٨٥% من اجمالى الصادرات السلعية .

ومن الواضح أن سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف المتبع لم تنجح كثيراً فى تغير هيكل الصادرات السلعية المصرية وبقى الاقتصاد المصرى أسير صادرات السلعة الواحدة ومشتقاتها والصادرات من المواد الأولية التى هى بالتأكيد أقل فى قيمتها المضافة من الصادرات الصناعية ، بل يظل عرضه للتقلب فى حصيلة الصادرات ، ومن ناحية اخرى يبدو أن سياسة التصنيع التى اتبعت لم تؤت ثمارها بالدرجة الكافية فيما يتعلق بإعادة هيكلة الصادرات السلعية.

ومن الضرورى أن نتذكر أن هذا الخلل ، هو مرتبط بالخلل الهيكلى فى الناتج المحلى الاجمالى من وجهة نظر الصناعة التحويلية وتأثيره على التجارة الخارجية السلعية المصرية تصديراً ، ومن ناحية أخرى قد يرجع استمرار هذا الخلل الهيكلى إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات الصناعية وخاصة فى بعض المنتجات وهو ما يتطلب فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية لتعميق استراتيجية لتصنيع عصر تعمل على تحديد الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية وتنافسية ، ويتم الإنتاج من أجل التصدير بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسى وهو ما يعمق العلاقة بين الاصلاح الهيكلى على مستوى الناتج والمرتبط بالاصلاح الهيكلى على مستوى التجارة وخاصة أن المنافسة التى

---

[1]) يطلق عليها مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها فى التقارير الصادرة عن جهات مثل البنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يواجهها القطاع الصناعى المصرى هى منافسة شديدة ليس فقط على مستوى السوق التصديرى ولكن أيضا على مستوى السوق المحلى فى ظل تحرير التجارة العالمية وخاصة المنتجات الأجنبية ، لما تتميز من انخفاض أسعارها ([1]) والأوروبيين لما تتميز به من ارتفاع قدراتها التنافسية وأدائها التنافسى بالمقارنة بنظيرتها المصرية .

ويلاحظ أنه مما يعمق هذا الخلل ، تركز هيكل الإنتاج الصناعى المصرى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض وتدنى مساهمة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع ([2]) نتيجة للفجوة التكنولوجية التى يعانى منها الإنتاج والتى تعتبر من أهم المشكلات التى تواجه النمو الصناعى المصرى ، حيث يلاحظ أن ٢٥% من الانتاج يعتمد على مواد أولية ، و٣٥% منه مدخلات ذات تكنولوجيا منخفضة ، فى حين أن حوالى ٣% من هذا الإنتاج تدخل منه مستلزمات متوسطة التكنولوجيا ولا تتجاوز المدخلات مرتفعة التكنولوجيا نسبة ٥% ([3]) ، بالإضافة إلى ما ذكرنا أن الصناعة المصرية تعانى من ضعف القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية ، ذلك أن ٦٠% من الصادرات الصناعية تعتمد على المواد الأولية مرتفعة التكنولوجيا بنسبة ١% فى حين تستخدم ٥% من مدخلاتها التكنولوجية ، ويبقى ٩٤% من مدخلات الصناعة المصرية منخفضة التكنولوجيا، ويرجع ذلك بدوره إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة ، فلم تزد عن ٩,٣% من اجمالى الاستثمارات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ و ٢١,٢% فى الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ .

٣- التغيرات والخلل الهيكلى فى الصادرات المصرية جغرافيا حسب الأسواق الخارجية

لعل متابعة التغيرات فى هيكل الصادرات المصرية جغرافيا حسب الأسواق الخارجية ، يعكس بالضرورة العلاقات الاقتصادية الدولية مع العالم الخارجى بل والعلاقات السياسية ، حيث تبلورت تلك العلاقات من خلال اتفاقات المشاركة المصرية الأوروبية ، واتفاقات التعاون الاقتصادى والمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتفاقات الخاصة بمنطقة

---

[1]) كانت الصين تحتل المرتبة الثالثة فى تجارة الصادرات السلعية عام ٢٠٠٦ ، إلا أنها احتلت المرتبة الأولى عام ٢٠٠٩ ، أنظر فى ذلك :

- World Trade Organization, Trade Profile, www.WTO.org.

[2]) حيث بلغ اجمالى الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا فى مصر ٠,٧ % خلال الفترة عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ ، مقارنة بماليزيا ٥٦% ، ٣٢% الصين ، ٣٠% كوريا الجنوبية خلال نفس الفترة مما يؤكد انخفاض المحتوى التكنولوجى فى الصادرات المصرية وانخفاض الميزة التنافسية للسلع ذات المحتوى التكنولوجى فى مصر ، أنظر :

- معهد التخطيط القومى ، التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، الصين ، الاستراتيجيات والسياسات ، الدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) ، نوفمبر ٢٠٠٨ .

[3]) معهد التخطيط القومى ، تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠) ، أكتوبر ٢٠١١ .

التجارة الحرة العربية والسعى لإقامة السوق العربية المشتركة ، ودخول مصر فى تكتل الكوميسا خلال الفترة محل الدراسة .

كل ذلك يبدو أنه يعكس ، ويؤكد أن الهيكل الجغرافى حسب الأسواق الخارجية تأثر بمتغيرات عديدة فى ظل المتغيرات والمستجدات العالمية الاقتصادية بل والسياسية على المستوى المحلى والعالمى ولعل ما يؤكد ذلك أن هذا الهيكل فى الستينات كان يرتكز فى الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا ، ومنذ النصف الأخير من السبعينات أى بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى تركز هيكل الصادرات السلعية جغرافيا على أسواق الاتحاد الأوروبى بنسبة ٣٥% تقريبا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠/٢٠٠٦ و ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ([1]) والولايات المتحدة الأمريكية ٢٨% ، وكذلك وصل نصيب الاتحاد الأوروبى عام ٢٠١١ حوالى ٤٢,٤% مقابل ١٣,٣% للولايات المتحدة ، ١٨% للدول العربية ، و١٤% للدول الآسيوية ([2]) ، وقد ظل هذا الهيكل تقريبا حتى نهاية الفترة محل الدراسة .

ويكشف الهيكل الحالى للتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية عن الأهمية المحدودة للدول النامية وخاصة دول شمال أفريقيا ودول أفريقيا بسبب عدم الاهتمام بتوفير وسائل النقل المنتظمة وارتفاع تكاليف الشحن والنقل ، بينما تزايدت الأهمية النسبية لسوق الدول الآسيوية غير العربية بنسبة ٢٣% . وعلى سبيل المثال بلغت الصادرات السلعية للهند حوالى ٥٢٨,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وهو يكشف عن أحد جوانب الخلل الهيكلى فى التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية .

ومن ناحية أخرى بلغت الصادرات السلعية المصرية إلى الاتحاد الأوروبى حوالى ٦٧٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بحوالى ٨٦٥ مليون دولار لدول شرق أوروبا فى نفس العام ، ومن ناحية أخرى ، بلغت الصادرات السعودية باعتبارها الشريك التجارى الأول لمصر على مستوى الدول العربية حوالى ٣٨١,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

وبالتعمق فى هذا الهيكل الجغرافى للصادرات السلعية المصرية ، نجد أنه يوجد تركز جغرافى للصادرات بدرجة عالية حيث بلغت درجة تركز الصادرات لمصر (٠,٥٦) عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧ مقارنة بالصين (٠,١٧) وكوريا الجنوبية (٠,١١) وماليزيا

---

[1]) أنظر فى ذلك :
- معهد التخطيط القومى ، تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات ، سلسلة التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠) ، ٢٠١١ .

[2]) أنظر : تقرير البنك المركزى المصرى ، عام ٢٠١١ .

(٠,٢٠) ([1]) . وتستحوذ أسواق الاتحاد الأوروبى والهند والولايات المتحدة الأمريكية على حوالى ٦٦% من اجمالى الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، وهو ما يكشف عن الخلل الهيكلى فى الصادرات السلعية جغرافيا ، لأن ذلك يعنى عجز الصادرات السلعية المصرية عن اختراق أسواق جديدة وهذا خلل هيكلى خطير وله مخاطره المستقبلية.

ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب ، لعل من أهمها : سياسة إدارة الصادرات نفسها ، وتقصير الجانب المصرى أثناء التفاوض على توقيع اتفاقيات التجارة ، بالإضافة إلى ضعف قدرة القطاع الخاص المصرى فيما يتعلق بالتسويق الخارجى ، أو تفضيله السوق المحلى لأنه أكثر ربحية ([2]) . وقد يعود ذلك إلى واقع الصناعة المصرية نفسها ومشكلاتها وانخفاض قدراتها التنافسية ، بالإضافة إلى ضعف نظم الجودة وعدم ملاحقة التطورات التى تحدث فى الأسواق العالمية ، مما ينعكس فى ضعف وعدم قدرة الصادرات السلعية على اختراق الأسواق العالمية ، وهو ما يتطلب مستقبلا تعميق استراتيجية للتصدير قائمة على التنويع ، ضمن منظومة متكاملة لعلاج الاختلالات فى هيكل الصادرات السلعية ، بل والتجارة الخارجية المصرية فى مجملها .

ثالثا : التغيرات والاختلالات فى هيكل الواردات السلعية

يمكن تتبع تلك التغيرات والاختلالات فى هيكل الواردات من خلال تحليل الجوانب التالية :

١- التغيرات والخلل فى الهيكل النسبى للواردات السلعية

ويمكن التعرف على التغيرات فى الهيكل النسبى للواردات السلعية من خلال الاستعانة بالجدول التالى رقم (٢) الذى يوضح تطور الهيكل النسبى للواردات السلعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ ، وذلك على النحو التالى :

---

[1]) UNCTAD, Export Concentration Index, United Nation Conference On Trade Development, UNCTAD, Hand Book of statistic.
www.unctad, org.

[2]) يمكن الرجوع إلى دراستنا فى هذا المجال :
- د. عبد المطلب عبد الحميد ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية فى ظل برنامج الاصلاح الهيكلى ، مؤتمر الاستثمار والتصدير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدراية ، عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٢)

تطوير الهيكل النسبى للواردات السلعية المصرية

خلال الفترة من عام ٢٠٠٢-٢٠١١

السنة	اجمالى الواردات				أخرى	السلع الاستثمارية	السلع الاستهلاكية
		الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	المواد الخام	السلع الوسيطة			
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤,٦	٤,٦	٢١,٧	٢٥,٣	٨,٨	٢٠,٦	١٩,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤,٨	٦,٧	١٨,١	٢٩,٧	٦,٦	٢١,٤	١٧,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٧,٩	٨,٥	١٧,٦	٢٩,٢	٨,٥	١٩,٥	١٦,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٤,٢	١٠,١	١٧,٥	٢٨,١	١٠,٨	٢٠,٢	١٣,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٠,٥	٨,٥	١٧	٢٧,٧	٩,٣	٢٥,٩	١١,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧,٨	٧,٨	١٤,٥	٢٧,٨	١١,٣	٢٤,٨	١٤,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٢,٨	٩,٢	١٨,٤	٣١,٩	١٤,١	١٩,٧	١٦,١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٠,٣	٩,٧	١٢,٨	٣٣,١	٨,٩	٢٠,٤	١٥,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٧,٨	٧,٩	١١,٥	٣٤,٢	-	٢٠,٩	٢٥,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٥٠,٤	٩,١	١٤,٥	٣١,٤	-	٢٠,٦	٢٤,٤

المصدر :

- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول :

- أن المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية هى التى تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالى الواردات السلعية المصرية ، حيث بلغت هذه النسب عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على التوالى ، ٢١,٧% للمواد الأولية ، ٢٥,٣% للسلع الوسيطة ، ٢٠,٦% للسلع الاستثمارية ، وباجمالى بلغ ٦٧,٦% عن إجمالى الواردات السلعية ، وإذا أضفنا إليها الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، بأنها تصل إلى ٧٢,٢% مقابل ١٩% للواردات من السلع الاستهلاكية .
- ولم تحدث تغيرات جوهرية على تلك النسب والأوزان عبر الفترة محل الدراسة حيث تشير بيانات ٢٠١١/٢٠١٠ ، أن المواد الأولية استحوذت على ١٤,٥% ، السلع الوسيطة ٣١,٤% ، ٢٠,٦% للواردات من السلع الاستثمارية وبإجمالى بلغ ٦٦,٥% وإذا أضفنا الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها البالغة ٩,١% ، تصل اجمالى النسبة إلى ٧٥,٦% .

- ولو أخذنا متوسط الفترة سنجد أن حوالى ٨٢% للوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، والمواد الأولية ، والسلع الوسيطة ، والسلع الاستثمارية ، وحوالى ١٨% للسلع الاستهلاكية رغم ارتفاع نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية فى عامى ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠١١ لتصل إلى ٢٥,٥% و ٢٤,٤% على التوالى .
- وفى محاولة للكشف عن الخلل الهيكلى فى هيكل الواردات السلعية يلاحظ أن المواد الخام والسلع الوسيطة ، تنطوى على سلع هى فى حقيقتها مستلزمات إنتاج وسلع وسيطة تدخل فى مكونات المنتجات النهائية للصناعات المصرية وغيرها من المشروعات الاستثمارية ، ويضاف إلى ذلك السلع الاستثمارية اللازمة للتنمية ، وهو ما يعنى أن الجزء الأكبر من حجم وقيمة الواردات السلعية لازم للتنمية ، وبالتالى فهناك علاقة طردية قائمة بين المزيد من التنمية وزيادة الواردات السلعية، أى كلما إزداد الاتجاه إلى أحداث زيادة فى معدلات التنمية ، كلما إزدادت الحاجة إلى زيادة الواردات السلعية ، وإذا مال معدل التنمية للانخفاض ، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية تزيد كما حدث فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١ وهو ما يعمق الخلل فى الواردات السلعية أكثر .
- ومن ناحية أخرى ، فإن هذه العلاقة تفسر إلى جانب عوامل أخرى لماذا تزداد الواردات السلعية بمعدلات نمو أكبر من الصادرات السلعية فى مجموعها ، وهو ما يعمق الخلل فى هيكل التجارة الخارجية السلعية والمتمثل فى استمرار وتزايد العجز فى الميزان التجارى المصرى .
- هذا بالإضافة إلى أن هذا التحليل يشير إلى ضعف مرونة الواردات السلعية ، وهو ما يضعف من أثر سياسات التجارة وسعر الصرف وخاصة الأخيرة فى ترشيد الواردات السلعية ، خاصة إذا ما علمنا أن مجالات الترشيد فى السلع الاستهلاكية محدوداً أيضا .
- وبمعنى ذلك أن علاج هذا الخلل فى هيكل الواردات السلعية ، يكشف إلى حد كبير على أنه فى إطار النظرة المستقبلية ، إذا كانت السياسات المستقبلية للتجارة الخارجية ترمى إلى إحداث ترشيد أو تخفيض كبير فى الواردات فلابد من إجراء إصلاح هيكلى فى قطاع الصناعة التحويلية المصرية والزراعة وتكنولوجيا الخدمات لتصنيع وإنتاج جزء مما نستورد من سلع وسيطة وسلع استثمارية ومنتجات معينة لتحل محل تلك الواردات ، إلى إحداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى

الاجمالى وهو ما سنعالجه فى النظرة المستقبلية للإصلاح الهيكلى فى التجارة الخارجية المرتبطة بالناتج .

- ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحليل يشير إلى ضرورة الربط فى الاصلاح الهيكلى للتجارة الخارجية مستقبلا ، والربط بين علاج الخلل فى هيكل الصادرات السلعية وعلاج الخلل فى هيكل الواردات السلعية والمرتبطان أساساً بإصلاح الاختلالات فى الناتج المحلى وبنيانه عموماً .

٣- التركيب الاحتكارى لأسواق الاستيراد فى مصر

لعل من الضرورى الإشارة فى هذا المجال إلى ما أسفرت عنه دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، إلى أن هناك درجة عالية من الاحتكار الخاص فى أسواق السلع المستوردة . الأمر الذى قد يعمق الخلل فى هيكل الواردات ، فى إطار الصراع على المصالح والمكاسب ، وهو ما يحتاج أخذه فى الاعتبار مستقبلا عند السعى للاصلاح الهيكلى للتجارة الخارجية ، وخاصة أن هذا الاحتكار يؤثر أيضا على التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع المستوردة التى تخضع لاحتكار الاستيراد . حيث لوحظ أنه فيما يتعلق بالشركات المستوردة التابعة للقطاع الخاص ، وجود احتكار فى السوق المصرى من قبل المستوردين الكبار الخمسة الأوائل وهم أكبر مستوردى السوق المصرى حيث تصل نسبة الاحتكار الخاص نحو ٧٠% فى مجموعة السكر والمصنوعات السكرية وحوالى ٦٣% فى مجموعة المشروبات والسوائل الكحولية والخل وحوالى ٤٦% فى مجموعة الكاكاو ومحضرات الكاكاو ، و ٣٧% مجموعة اللحوم والأحشاء والأطراف الصالحة للأكل ، و ٣٠% بمجموعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية ، وحوالى ٣٠% بمجموعة الألبان والبيض والطيور والمنتجات الحيوانية الصالحة للأكل ، ويحتكر المستوردون الخمسة الأوائل فى القطاع الخاص حوالى ٣٥% من سوق استيراد الجلود والفراء ، وحوالى ٣٤% من سوق منتجات الخزف ، وحوالى ٦٣% من سوق الخلائط الخزفية وحوالى ٣٠% من سوق الأسمدة ، وحوالى ٣٥% من سوق منتجات الصيدلة ([1]). وكل تلك المؤشرات تؤكد أن سوق الاستيراد المصرى يسيطر عليه درجة عالية من احتكار القطاع الخاص فى أسواق معظم السلع المستوردة ، الأمر الذى يؤثر فى الخلل الهيكلى للواردات بصورة غير مباشرة ، والسيطرة على المعروض والتسعير والمخزون من هذه السلع .

---

[1]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى ، يناير ٢٠١٠ .

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية للاصلاحات الهيكلية للتجارة الخارجية وتوجهاتها

أولا : ملاحظات ضرورية على التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية والسياسات التجارية وسعر الصرف المطبقة

لعل من الضرورى ، بعد تحليل التغيرات والاختلالات الهيكلية فى التجارة السلعية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ، والسياسات التجارية وسياسة سعر الصرف المطبقة ، أن يتم رصد وإبداء بعض الملاحظات الضرورية التى تساعد على وضع الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية فى مجال التجارة الخارجية وتوجهاتها المستقبلية ، وهى على النحو التالى :-

١- كشفت التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية السلعية أن منبع الاختلالات الهيكلية فى التجارة الخارجية السلعية ، هو ذلك الخلل المتمثل فى العجز المزمن فى الميزان التجارى ، والذى يرجع بدوره إلى عدم قدرة الصادرات السلعية المصرية على تغطية الواردات السلعية، والذى يعود بدوره إلى انخفاض مرونة الصادرات السلعية ، والتى تعود بدورها إلى الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الناتج المحلى الاجمالى بل والتى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى مجموعه .

٢- ويصبح بداية العلاج هو ربط الاصلاحات الهيكلية التى تعالج هذه الاختلالات بوجود رؤية مستقبلية واستراتيجية لتنمية الصادرات السلعية جنب إلى جنب مع إحلال الواردات فى مجال السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من معدات وآلات وأدوات إنتاج .

٣- يلاحظ أن استمرار العجز فى الميزان التجارى ، يرجع إلى أن معدل نمو الصادرات السلعية غالبا ما كان أقل من معدل نمو الواردات السلعية ، وكان الميل الحدى للتصدير السلعى أقل بكثير من الميل الحدى للاستيراد السلعى . ولعل زيادة الميل الحدى (والمتوسط) للاستيراد عن الميل الحدى (والمتوسط) للتصدير الذى تتصف به التجارة الخارجية السلعية المصرية ، ترجع فى جانب منها أن استراتيجية تنمية الصادرات المطبقة تعتمد فى جانب أساسى وهام على أساس أن نمو الصادرات السلعية يتوقف إلى حد كبير على مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة الداخلة فى المنتجات القابلة للتصدير ، إذن المسألة تحتاج إلى التحول بقوة نحو استراتيجية للانتاج من أجل التصدير وبلورتها من خلال استراتيجية شاملة للتنمية ذات توجه خارجى ، وفى نفس الوقت إحداث توجه نحو الإحلال محل الواردات الذى يخدم تنمية الصادرات . مع اختيار الأدوات المناسبة والتى تقوم

بترجمة السياسات للواقع من أجل تحقيق دالة هدف تصديرية معينة بأقل قدر ممكن من التكلفة القومية . لأن هذا الاتجاه هو الذى سيؤدى إلى إعادة هيكلة التجارة الخارجية السلعية المصرية فى المرحلة القادمة المستقبلية.

٤- يلاحظ أيضا أن العجز فى الميزان التجارى وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٨ ، والثورات العربية وفى مقدمتهم ثورة ٢٥ يناير أخذ يعمق ويزيد الاختلال فى ميزان المدفوعات ، الذى تحول رصيده إلى عجزاً متزايداً بعد ثورة ٢٥ يناير بسبب النقص الشديد فى الموارد المالية المتدفقة من النقد الأجنبى ، سواء من السياحة ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، أو حتى القروض والتسهيلات ، وهو يحتاج إلى علاج من حيث الرؤية المستقبلية .

٥- إن زيادة الصادرات السلعية ، هو المدخل الأكثر فعالية بل هو الهدف الاستراتيجى الذى يجب أن يتحقق لعلاج الخلل فى الميزان التجارى ، بل وعلاج الاختلالات فى التجارة الخارجية السلعية ، ولن يأتى ذلك ولن يحدث بالدرجة المطلوبة وبصورة مستقرة ومستمرة إلا من خلال إعادة هيكلة الصادرات المصرية بحيث تؤدى إلى زيادة الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى بمعدل أكبر من الصادرات ذات القيمة المضافة الأقل ، وزيادة الصادرات غير التقليدية وبالأخص الصناعية بمعدل ووزن أكبر من زيادة الصادرات التقليدية فى شكل مواد أولية ، بل وزيادة صادرات القطاع الخاص بمعدل ووزن أكبر من صادرات القطاع العام، وكذلك احداث تغيير فى هيكل الأسواق الذى تتوجه إليها الصادرات السلعية المصرية بحيث يتم المحافظة على الأسواق القديمة ، وزيادة الصادرات إليها ، واكتساب وفتح أسواق جديدة وتعظيم العائد منها ، على أن يتم كل ذلك فى منظومة للإصلاح الهيكلى فى التجارة الخارجية السلعية بل والاصلاح الهيكلى للناتج المحلى الاجمالى بل وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى عموما ، والمنتجات القابلة للتصدير خصوصا .

٦- لوحظ أن سياسة سعر الصرف والتى كانت تؤدى دائما إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى لا تكفى وحدها ولا يكفى تخفيض سعر الصرف وحده لإعادة هيكلة التجارة الخارجية السلعية المصرية بسبب انخفاض مرونة الجهاز الانتاجى ، وعدم تكيفه بالقدر المطلوب ، مع كل تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى ، حيث أن ضعف مرونة الجهاز الانتاجى تؤدى إلى انخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية المصرية وحيث لا تستجيب بالدرجة الكافية مع كل تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى ، بل وتقل فعالية إصلاح سعر الصرف بمرور الزمن فى تأثيره على الصادرات السلعية .

وهنا لا يجدى تخفيض سعر الصرف وحده فى استمرار زيادة الصادرات السلعية بالدرجة المطلوبة ، أن حدثت وسرعان ما ينتهى هذا الأثر فى الأجل القصير ، وتبقى المشكلة قائمة فى المدى المتوسط والطويل ، ولا تحقق الصادرات السلعية المصرية الزيادة المطلوبة بل لا يحدث علاج عموماً للاختلالات الهيكلية فى التجارة الخارجية السلعية ، ذلك لأن تخفيض الجنيه المصرى ، لا يكون له أثر يذكر وذو قيمة على الواردات السلعية المصرية عن تخفيضها أو ترشيدها ، ويرجع ذلك الاختلال فى هيكل الواردات إلى انخفاض درجة مرونة الواردات السلعية بسبب الحاجة الشديد للواردات الأولية والوسيطة والاستثمارية فى عملية التنمية ، بل وإحداث المزيد من معدلات التنمية .

وفى هذا الإطار إذا لم تنخفض الواردات السلعية فإنها تزيد ، ناهيك عن عدم إمكانية تخفيض الواردات السلعية الاستهلاكية بدرجة كبيرة لأن معظمها واردات لسلع استهلاكية أساسية واستراتيجية بل ومرتبطة بوجود إمكانيات لإحلال منتجات مصرية محل المنتجات المستوردة ، وهى مرتبطة بمنظومة الاصلاح الهيكلى المطلوب فى التجارة الخارجية السلعية وارتباطه بالاصلاح الهيكلى المطلوب فى الناتج .

وفيما يتعلق بضعف مرونة الجهاز الانتاجى ، فهى تكشف عن أن النصيب النسبى للسلع ذات المحتوى التكنولوجى المتقدم هى دون المستوى ، وعلى الجانب الآخر نجد أن الصادرات المصرية تعتمد على نسبة مرتفعة من المدخلات المستوردة وبالتالى فإن تخفيض قيمة الجنيه المصرى كانت ترفع من تكلفة انتاج هذه الصادرات مقومة بالعملة الوطنية مما ينعكس على هوامش الربح المحققة من هذه الصادرات بانخفاض يستنفذ ما يمكن أن يكون لهذا التخفيض من أثر فى تشجيع نمو الصادرات السلعية من خلال إيرادات المصدرين مقومة بالعملة الوطنية ، ناهيك عن انقطاع الصلة بين الأسعار المحلية أو التكاليف المحلية للمنتجات محل التصدير وتلك القابلة للتصدير حتى تترجم تلقائيا إلى أسعار البيع فى الأسواق الدولية وهذا ما لا يحدث فى الواقع ([1]) .

---

[1]) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- عبد المطلب عبد الحميد (د.) ، التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية المصرية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .
- معهد التخطيط القومى ، إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٧) ، سبتمبر ١٩٩٩ .

ثانيا : محاور الرؤية المستقبلية للاصلاحات الهيكلية للتجارة الخارجية وتوجهاتها المستقبلية

يبدو أن الرؤية المستقبلية يجب أن تقوم على ضرورة وضع استراتيجية للتجارة الخارجية السلعية المصرية ، فى شكل منظومة ، يبلورها برنامج للاصلاح الهيكلى للتجارة الخارجية ، يحدد ويغير توجهاتها المستقبلية فى ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ، وثورات الربيع العربى ، وتحديد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ويمكن اقتراح محاور تلك الاستراتيجية على النحو التالى :

المحور الأول : احداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى الاجمالى بإعطاء الاهتمام المتزايد للقطاعات السلعية كالزراعة والزراعة المصنعة والصناعة التحويلية وتلك القائمة على العلم والتكنولوجيا ، وذات المحتوى التكنولوجى المتوسط والمرتفع ، ولن يأتى ذلك ضمن عوامل كثيرة أخرى إلا بزيادة الاستثمارات فى تلك القطاعات من منظور أن التنمية المستدامة تمر عبر بناء اقتصاد متنوع .

المحور الثانى : احداث تحول هيكلى داخل القطاع الصناعى من خلال بناء قاعدة تصديرية صناعية قوية للسلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومحتملة وهو ما سنشير إليه تفصيلاً فى المحور الثالث ، وفى نفس الوقت وبالتوازى إعطاء الاهتمام الواجب والمتزايد بتنمية قطاعات انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة ، وبالتحديد القطاع الخاص بالآلات والمعدات الانتاجية ، والصناعات المغذية ، بما فى ذلك استعادة روح المشروع الوطنى لتصنيع الآلات والمعدات الانتاجية فى مصر ، ذلك لأن إصلاح وإعادة هيكلة التجارة الخارجية ، لن يتم إلا بإتباع استراتيجية التنمية المستدامة التى تقوم على المزج بين التوجه التصديرى نحو الخارج من خلال تعميق استراتيجية الانتاج من أجل التصدير ، وذلك ببناء قاعدة تصديرية سلعية قوية تتحدد فيها السلع ذات الإمكانيات التصديرية والقطاعات التصديرية ، وتنطوى على إعادة هيكلة الصادرات السلعية نفسها لتكون الصادرات الصناعية هى المسيطرة على هيكل الصادرات السلعية خلال خمس سنوات على الأقل ، ولا تزيد عن ١٠ سنوات . وهذا الجانب يتطلب البحث بعمق وبشكل تفصيلى عن المزايا النسبية competitive advantage والمزايا التنافسية competitive advantage والأخيرة تبنى على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار ومواصلة البحث والتطوير وتحسين الجودة بمفهوم الجودة الشاملة وتحسين مستوى الانتاجية ، كل ذلك من منظور أن التحول إلى اقتصاد تصديرى قوى يتطلب اقامة اقتصاد ديناميكى دائم التقدم والتطور .

وإذا كانت الميزة النسبية تعتمد على توفر الموارد فى تحديد السلع والقطاعات ذات الميزة النسبية ، فإن الميزة التنافسية تعتمد على قياس القدرة التنافسية طبقا للسعر والجودة ، وبالتالى يفضل التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية كلما أمكن مستقبلا ، لأن شرط توافر الموارد وخاصة الطبيعية ، ليس كافيا لنجاح التصدير ، والميزة التنافسية تكسب وجودها من خلال الإطار المؤسسى والبنية الأساسية والتحتية للتصدير ، والمحتوى التكنولوجى ومستواه فى السلعة المنتجة ، والتى تنعكس من خلال السياسات الاقتصادية والنظم التشريعية وحوافز التصدير ، وشبكات الاتصالات والمواصلات ونظم التعليم والتدريب التى تدعم القدرات التصديرية للاقتصاد القومى .

ومن هنا نؤكد ، إلى أنه من الضرورى مستقبلا السعى إلى التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية وتعظيمها فى استراتيجية تنمية الصادرات السلعية المصرية ، لتساعد على إعادة هيكلة الصادرات ، بل والبحث فى إمكانية الوصول إلى ما يمكن تسميته "الميزة التنافسية المكتسبة" من خلال الإقدام على إنتاج سلع جديدة لها ميزة تنافسية محتملة ، ومحتوى تكنولوجى مرتفع .

وبالنظر إلى هيكل الصادرات السلعية الحالى نجده يبرز عدد من السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية من حيث وفرة العمالة ذات الأجور الرخيصة والموارد الطبيعية والأرض والموقع والمناخ ، وهذه الميزة النسبية تتوافر فى هيكل الصادرات الحالى بدرجة أكبر من الميزة التنافسية ، حيث أن التكنولوجيا والجودة والسعر والكفاءة الانتاجية والمناخ الاقتصادى والاستثمارى والتصديرى والبنية التحتية ، ومعوقات التصدير ، كلها تحتاج إلى المزيد من الاصلاح والعلاج .

وبناء على ذلك فإن استراتيجية تنمية الصادرات السلعية المصرية ، يمكن أن تقوم على اختيار السلع التى تعظم من خلالها الصادرات فى الأجل القصير بالاعتماد على الميزة النسبية المتوافرة وبعض المزايا التنافسية ، على أن يتم تعظيم الصادرات من السلع التى تحتوى على مزايا تنافسية فى الأجل المتوسط والطويل ومن منظور أن القطاعات السلعية سيكون القطاع القائد لها هو القطاع الصناعى .

وفى هذا الإطار يمكن تقسيم السلع ذات الطاقات التصديرية الكبرى على النحو التالى :

- السلع ذات المزايا النسبية فى الأجل القصير ، وتتكون من الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية ، والغزل والنسيج ، منتجات الألومنيوم ، المنتجات

الكيماوية العضوية ، المشروبات والزيوت الأساسية ، الأثاث والمنتجات الجلدية بأنواعها بالإضافة إلى الأدوية والكتب المطبوعة ، وبعض المنتجات المعدنية ، وأغطية الأرضيات والمنتجات البستانية كسلع مساندة للصادرات الصناعية .

- السلع ذات المزايا التنافسية فى الأجل المتوسط والطويل وتنقسم إلى مجموعتين من السلع :
  - مجموعة السلع المخصصة أساسا للاستهلاك المحلى فى الوقت الحاضر ، ولكنها تتضمن إمكانيات للتوسع من أجل التصدير من خلال العمل على تحسين الكفاءة الانتاجية والجودة والمحتوى التكنولوجى ، وتتضمن الكيماويات غير العضوية ، الأسمدة الصناعية ، الحديد والصلب ، الأسمنت ومواد البناء ، الآلات الكهربائية ، والمنتجات الغذائية المصنعة والحلى والمجوهرات وغيرها .
  - مجموعة السلع الجديدة التى لا توجد فى قائمة التصدير الحالية وتعتبر الأسواق العالمية لها واسعة ونشطة ويمتلك الاقتصاد المصرى الإمكانيات لتطوير المزايا التنافسية التى تتمتع بها ولم تستغل بعد بالكامل ، ولا مانع فى هذه الحالة من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والشركات متعدية الجنسيات لتطوير الإمكانيات التصديرية لهذه الصناعات ، وتشمل هذه المجموعات الالكترونيات وأجهزة الكمبيوتر بأنواعها ، ومكونات السيارات ولعب الأطفال والمعدات الرياضية وأدوات المطبخ ومعدات الاتصالات والآلات الدقيقة وصناعات معدنية وصناعة التعبئة والتغليف ، وكل ذلك سيتطلب تعميق المحتوى التكنولوجى المتوسط والمرتفع.

المحور الثالث : لابد أن يراعى أن انعكاس التحول الهيكلى للناتج المحلى الاجمالى والانتاج الصناعى على التجارة الخارجية السلعية ، يأخذ صورة تحول هيكلى مناظر للتجارة الخارجية تصديراً واستيراداً . وهنا يجب أن نشير إلى أهمية التدعيم المتبادل بين التحول الهيكلى للناتج ، والتحول الهيكلى للتجارة، بحيث يؤدى دفع الصادرات الصناعية للسلع الانتاجية إلى تنمية الوزن النسبى للسلع الانتاجية أو الاستثمارية أو الوسيطة والرأسمالية فى هيكل الانتاج الصناعى ، واستيراد ما يلزم من تلك السلع الأخيرة مما لا يمكن أو يتعذر إنتاجه محليا إلى دفع القطاعات الفرعية للسلع المذكورة مرة أخرى ([1]) .

---

[1]) اجلال راتب (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره .

ثم يعود التوسع والتنوع فى هيكل الانتاج الصناعى ، ليؤدى إلى زيادة مستوى الصادرات وتنويعها على النحو الذى يحدث فى الاقتصادات سريعة النمو فى العالم . مع الأخذ فى الاعتبار أن عملية التحول الهيكلى لكل من الانتاج والتجارة ، لا يمكن أن تتم بصفة تلقائية من خلال القوة الحرة لاقتصادات السوق ، أى آليات السوق أو التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب ، بل لابد لأن تلعب الدولة دوراً ، ذلك الدور الذى بعث من جديد مع ظهور الأزمة الاقتصادية ، ومن المتوقع أن يزداد على مستوى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، حيث من المتصور أن يكون دور الدولة هو شكل مثلث ضلعه الأول أن تقوم بدور المنظم والمدير وقاعدته الدور التنموى والدافع لعملية التنمية المستدامة وضلعه الثالث دور المراقب والمتابع للنشاط الاقتصادى وأحداث الاصلاحات والتصحيحات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة .

المحور الرابع : ويتعلق بالأسواق الخارجية للتجارة الخارجية السلعية المصرية وخاصة الصادرات ، فالتوجه المستقبلى يحتاج إلى الحفاظ على الأسواق التقليدية القائمة وتعميق التعامل معها بشكل مستمر ومتزايد ، مع الأخذ فى الاعتبار فتح أسواق جديدة فى ضوء ما أحدثته المستجدات والمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية من تغيرات بل والثورات العربية، ففى ضوء هذا يمكن إدخال أسواق الدول الإسلامية فى الاستراتيجية المستقبلية بل وتعميق أكبر لأسواق الدول العربية ، والأسواق الأفريقية وخاصة دول حوض النيل . بالإضافة إلى تطوير التعاون الاقتصادى بدرجة أكثر فعالية مع التجمعات الاقتصادية الاقليمية والعالمية .

ولاشك أن هذه المحاور الخمسة للاستراتيجية المستقبلية المقترحة ، تحتاج إلى وضع السياسات الاقتصادية والتجارية المحفزة ، والتى تحقق الأهداف الاستراتيجية المطلوب تحققها ، إلى جانب إيجاد إطار مؤسسى وبيئى وبنية تحتية قوية بل وعلى جانب البيئة الخارجية يحتاج الأمر إلى تأكيد دور مصر المحورى فى التعاون الاقتصادي الاقليمى بل والعالمى .

الفصل الثالث

التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية

التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية

مقدمـــة

لعل من الملاحظ على التدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبى المتدفقة داخل الاقتصـــاد المصرى خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ، قد تأثرت بالمتغيرات الدولية والإقليميـــة ومـــؤخراً بالثورات العربية وتحديداً بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى حدثت فى مصر والتـــى دخـــل بهـــا الاقتصاد المصرى مرحلة إنتقالية تحتاج إلى وضع رؤية مســـتقبلية للعلاقـــات الاقتصـــادية الدولية لهذا الاقتصاد عد البصر إلى ما بعد المرحلة الانتقالية ، حدها الأدنـــى بـــين ثـــلاث سنوات وخمس سنوات فيما يمكن أن نطلق عليه المدى المتوسط ، وحدها الأقصـــى عشـــر سنوات فيما يمكن أن نطلق عليه المدى الطويل .

وفى هذا الإطار ، فإن هذا الفصل سيكون الهدف الأساسى منه هو تحليل التدفقات الماليـــة الخارجية من النقد الأجنبى على مدى عشر سنوات ٢٠٠٢-٢٠١١ ، فى محاولـــة لرصـــد مدى انعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية والثورات العربية وتحديداً ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على تلك التدفقات المالية الخارجية ، مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لتنمية هذه التدفقات على المدى المتوسط والطويل .

وستقوم منهجية التحليل على أساس موقع هذه التدفقات الماليـــة الخارجيـــة فـــى ميـــزان المدفوعات بتقسيماته الرئيسية المختلفة .

ففى إطار ميزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات فســـنقوم بتحليـــل التـــدفقات الماليـــة الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية من سلع وخدمات ، وهنا سيتم التركيز علـــى ثـــلاث تدفقات مالية خارجية هى :

- الصادرات السلعية والسياحة القادمة ، والخدمات الملاحية لقناة السويس .
- وفى إطار ميزان التحويلات آخذين فى الإعتبار علاقته بميزان العمليات الجاريـــة ، فإننا سنتتبع التحويلات الجارية من منح وتحـــويلات رســـمية وخاصـــة تحـــويلات العاملين بالخارج خلال الفترة محل الدراسة .
- وفى إطار ميزان العمليات الرأسمالية بميزان المدفوعات ، فإن التحليل سيقوم على تتبع الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر من خلال محفظـــة الأوراق الماليـــة

بسوق الأوراق المالية فيما يطلق عليه بالتدفقات الرأسمالية المتعلقة بالتمويل الدولى .

ومعنى ذلك أن تحليل التدفقات المالية الخارجية يقوم على أساس التفرقة بين التدفقات المالية الخارجية الجارية الناتجة عن التجارة والعمليات الجارية والتحويلات فى ميزان المدفوعات وبين التدفقات المالية الخارجية الرأسمالية الناتجة عن العمليات الرأسمالية فى ميزان العمليات الرأسمالية بميزان المدفوعات المصرى .

وعلى ذلك سيتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل :

أولا : تطور التدفقات المالية الخارجية الجارية فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١.

ثانيا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية.

ثالثا : تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر ، والقروض الخارجية من منظور التمويل الدولى كتدفقات رأسمالية .

رابعا : مدى انعكاس المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية والثورات العربية على التدفقات المالية الخارجية .

خامسا : الآثار الاقتصادية الناتجة عن انخفاض بعض التدفقات المالية الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير .

سادسا : الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى فى الأجل المتوسط والطويل ما بعد المرحلة الانتقالية .

المبحث الأول

تطور التدفقات المالية الخارجية الجارية فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١

ونعنى بها التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية السلعية والخدمية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ، وذلك من خلال التركيز على :

أولا : التدفقات المالية من النقد الأجنبى الناتجة عن الصادرات السلعية .

ثانيا : التدفقات المالية من النقد الأجنبى الناتجة عن السياحة القادمة .

ثالثا : التدفقات المالية عن النقد الأجنبى الناتجة عن الخدمات الملاحية المقدمة من قناة السويس .

ويلاحظ أننا اخترنا التركيز على أهم تدفقين ماليين فى مجال التجارة الخدمية وتحديداً الصادرات الخدمية وذلك نظراً لأن البنود الأخرى من الصادرات الخدمية وزنها النسبى ضعيف لاجمالى الصادرات الخدمية .

وفى ضوء ذلك يمكن تتبع الثلاث تدفقات مالية المشار إليها من خلال الجدول التالى رقم(١):

جدول رقم (١)

تطور التدفقات المالية الخارجية بالنقد الأجنبى الناتجة عن التجارة الدولية لمصر

خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

السنوات	الصادرات السلعية			السياحة			قناة السويس		
	القيمة بالمليون دولار	معدل النمو %	نسبة من الناتج %	بالمليون دولار	معدل النمو %	نسبة من الناتج %	بالمليون دولار	معدل النمو %	نسبة من الناتج %
٢٠٠٢/٠١	٧١٢٠,٨	-	٨,٣	٣٤٢٢,٨	-	٤,٠	١٨١٩,٨	-	٢,١
٢٠٠٣/٠٢	٨٢٠٥,٢	٢١	١٢,١	٣٥٩٦,٤	١١	٥,٦	٢٢٣٦,٢	٢٢	٣,٤
٢٠٠٤/٠٣	١٠٤٥٢,٥	٢٧	١٦,١	٥٤٧٥,٩	٤٤	٨,٣	٢٨٤٨,٤	٢٧	٤,٤
٢٠٠٥/٠٤	١٣٨٣٣,٤	٣٢	١٨,٦	٦٤٢٩,٨	١٧	٨,٧	٣٣٠٦,٨	١٦	٤,٥
٢٠٠٦/٠٥	١٨٤٥٥,١	٣٣	٢٣,٤	٧٢٣٤,٦	١٣	٩,١	٣٥٥١,٨	٧	٤,٥
٢٠٠٧/٠٦	٢٢٠١٧,٥	١٩	٢٥,٧	٨١٨٣,٠	٢٢	٩,٦	٤١٦٩,٦	١٧	٤,٩
٢٠٠٨/٠٧	٢٩٣٠٠,٨	٣٣	٢٧,٠	١٠٨٢٦,٥	٣٢	٧,٣	٥١٥٥,٢	٢٣	٦,١
٢٠٠٩/٠٨	٢٥١٦٨,٩	(١٤)	١٦	١٠٤٨٧,٦	(٣)	٦,٩	٤٧٢٠,٢	(٨)	٣,٢
٢٠١٠/٠٩	٢٣٨٧٣,١	٥	١٥,٤	١١٥٩١,٣	١١	٧,٤	٤٥١٦,٨	(٤,٣)	٣,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٩٩٢,٥	١٣	١٨	١٠٥٨٩	(٩)	٤,٨	٥٠٥٢,١	١٢	٣,٧

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

وبتحليل مكونات التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية المصرية نجد أن :

أولا : التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية

نلاحظ من الجدول رقم (١) الآتى :

- أن التدفقات الناتجة عن الصادرات السلعية فى رقمها المطلق ظلت فى إزدياد خلال الفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ حيث بلغت بعد تقريب الأرقام ، عام ٢٠٠٢ حوالى ٧,١ مليار دولار ثم عام ٢٠٠٣ إلى ٨,٢ مليار دولار ثم عام ٢٠٠٤ إلى ١٠,٥ مليار دولار ثم عام ٢٠٠٥ إلى ١٣,٨ مليار دولار فعام ٢٠٠٦ إلى ١٨,٥ مليار دولار وعام ٢٠٠٧ إلى ١٢,١ مليار دولار ثم وصلت إلى أقصى زيادة لها أى فى منتصف عام ٢٠٠٨ قبل حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث بلغت ٢٩,٣ مليار دولار ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن حصيلة التدفقات من الصادرات السلعية انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥,٢ مليار دولار ثم إلى ٢٣,٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ . وهذا يرجع أساساً إلى التأثير السلبى للأزمة الاقتصادية العالمية على تلك التدفقات المالية من الصادرات السلعية ، بالإضافة إلى أسباب كثيرة لعل من أهمها انخفاض معدل النمو فى الاقتصاد العالمى ، وما أحدثته الأزمة من ركود ، أما إذا توقفنا عند عام ٢٠١١ وهو عام ثورة ٢٥ يناير فإن التدفقات المالية من الصادرات السلعية قد زادت بالمقارنة بالعام السابق مباشرة حيث كانت عام ٢٠١٠ حوالى ٢٣,٩ مليار دولار ووصلت إلى حوالى ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١١ . وهذا يرجع بالضرورة إلى أن الاقتصاد المصرى فى ظل ثورة ٢٥ يناير لم يطرأ عليه تغيرات أساسية فى هياكله الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الحقيقى وخاصة القطاعات السلعية مثل البترول والزراعة والصناعة ، إلى جانب أن هذه القطاعات أبرزت قدرتها على الحفاظ على تعاقداتها الخارجية ورغم ذلك لم تصل الصادرات السلعية إلى مستواها الذى وصلت إليه فى منتصف عام ٢٠٠٨ البالغ ٢٩,٣ مليار دولار وهو العام السابق للأزمة الاقتصادية العالمية مباشرة.

- أما إذا تتبعنا التدفقات الناتجة عن الصادرات السلعية فى شكلها النسبى فإننا سنعتمد فى ذلك على مؤشرين أساسيين هما : معدل نمو الصادرات السلعية السنوى ، ومن ناحية أخرى نسبة التدفقات المالية الناتجة عن تلك الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى الاجمالى .

- وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) فسنجد أنه خلال الفترة ٢٠٠٢ وحتى منتصف ٢٠٠٨ فقد كان الاتجاه العام لمعدل نمو الصادرات السلعية فى تزايد ، وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى . حيث سجل معدل النمو فى الصادرات عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢

حوالى ٢١% ، وفى عام ٢٠٠٤ بلغ ٢٧% ، عام ٢٠٠٥ بلغ ٣٢% ، عام ٢٠٠٦ بلغ ٣٣% ، وعام ٢٠٠٧ بلغ ١٩% ثم زاد منتصف عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣% وانخفض بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية إلى (١٤%) ولم يحقق إلا نمواً موجباً عام ٢٠١٠ سوى بمقدار ٥% ، وفى عام ٢٠١١ عام ثورة ٢٥ يناير وصل معدل النمو إلى ١٣% بالمقارنة بعام ٢٠١٠ ، ويعتبر فى ذلك مؤشر إيجابى لكن ليس بنفس المستوى الذى كان عليه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

- أما من حيث نسبة التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى الاجمالى فقد ظلت هذه النسبة فى تزايد خلال الفترة ٢٠٠٢ وحتى منتصف ٢٠٠٨ حيث كانت ٨,٣% عام ٢٠٠٢ زادت إلى ٢١% عام ٢٠٠٣ توصلت إلى ١٦,١% عام ٢٠٠٤ فوصلت إلى ١٨,٦% عام ٢٠٠٥ وزادت إلى ٢٣,٤% عام ٢٠٠٦ ، ووصلت إلى ٢٥,٧% عام ٢٠٠٧ ووصلت إلى ٢٧% عام ٢٠٠٨ فى منتصفه ، وبفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية انخفضت تلك النسبة إلى ١٦% عام ٢٠٠٩ وكذلك انخفضت إلى ١٥,٤% عام ٢٠١٠ ثم زادت فى عام ٢٠١١ إلى ١٨% من الناتج المحلى الاجمالى ورغم ذلك لم تصل إلى مستواها التى وصلت إليه عام ٢٠٠٨ متأثرة فى ذلك بالأزمة الاقتصادية العالمية وثورة ٢٥ يناير رغم أنها سجلت زيادة فى عام الثورة .

ثانيا : التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة

وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) الذى يكشف عن تطور تلك التدفقات خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ ، فإنه يمكن ملاحظة ما يلى :

- إن التدفقات الناتجة عن السياحة القادمة فى رقمها المطلق كانت فى إزدياد خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٨ حيث بلغت ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ثم إزدادت إلى ٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وقفزت إلى ٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٧,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وبلغت ١٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ فى منتصفه لكنها انخفضت إلى ١٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لكنها عادت إلى الزيادة عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١١,٦ مليار دولار ، ولكنها انخفضت إلى ١٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١١ بفعل تأثير ثورة ٢٥ يناير ، وقد سجلت انخفاضاً شديد بعد ذلك تراوح بين ٣٠ إلى ٤٠% فى بعض التقديرات عام ٢٠١٢ بسبب ما أحدثته الاضطرابات والأزمات والانفلات الأمنى وعدم الاستقرار السياسى وإنتشار جرائم البلطجة والسطو والنهب بشكل غير مسبوق ومتعمد

لإشاعة الفوضى بما فى ذلك اختطاف السائحين فى شرم الشيخ وغيرها من المناطق ، ولأن قطاع السياحة من القطاعات الحساسة للغاية فقد تأثرت التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة بشكل واضح .

- وإذا تتبعنا التدفقات الناتجة عن السياحة القادمة فى شكلها النسبى ، وبالاستعانة بمؤشرى معدل نمو تلك التدفقات وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) فسنجد أنه خلال الفترة ٢٠٠٢ وحتى منتصف ٢٠٠٨ فقد كان الاتجاه العام لمعدل نمو التدفقات السياحية فى تزايد وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى فى تزايد أيضا . حيث سجل معدل النمو فى التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ حوالى ١١% ، و٤٤% فى عام ٢٠٠٤ ، حوالى ١٣% ثم إلى ٢٢% عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٣٢% فى منتصف عام ٢٠٠٨ ثم انخفض إلى ٣% عام ٢٠٠٩ لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، ثم عاد فزاد إلى ١١% عام ٢٠١٠ وكانت نسبة الانخفاض ٩% عام ٢٠١١ ، ووصلت بعد ذلك إلى ما يتراوح ما بين ٣٠-٤٠% عام ٢٠١٢ بفعل تأثير أحداثه الانفلات الأمنى من عدم استقرار أمنى إلى جانب الأحداث والأزمات الأخرى المشار إليها سابقا.

- أما من حيث نسبة التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فإننا يمكن أن نلاحظ أن هذه النسبة كانت ٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٢ زادت إلى ٥,٦% عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٨,٣% عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٨,٧% عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٩,١% عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٩,٦% عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت إلى ٧,٣% عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٦,٩% عام ٢٠٠٩ بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، ثم زادت قليلاً عام ٢٠١٠ حيث وصلت إلى ٧,٤% ، لكنها انخفضت انخفاضا واضحا عام ٢٠١١ حيث وصلت ٤,٨% فقط وأنها تراجعت إلى نفس النسبة التى كانت عليها عام ٢٠٠٢ ، وهذا يحتاج إلى التوقف قليلاً عند هذا النوع من التدفقات المالية . حيث من الملاحظ أن التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة ، متذبذبة عبر الفترة محل الدراسة ، ودرجة مرونتها كبيرة للغاية ، وهى تتأثر بقوة مع حدوث أى أزمات قبل الأزمة الاقتصادية العالمية أو ثورات مثل ثورة ٢٥ يناير ، فدرجة استجابتها لأى أزمة أو ثورة سريعة ومن ثم يظهر التأثير بشكل فورى وفى الأجل القصير ، فسرعان ما يحدث أن تُلغى الحجوزات ويقل عدد السائحين القادمين بل وتقل عدد الليالى السياحية ومن ثم الايرادات السياحية ، وبالتالى التدفقات العالمية السياحية والتى تؤدى إلى الانخفاض فى النقد الأجنبى ، وما يُحدث

انخفاضا فى المعروض بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه والذى ينتج عنه آثار سلبية على الاقتصاد وأدائه .

ثالثا : التدفقات الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس

ويمكن تتبع وتحليل تلك التدفقات الناتجة عن الخدمات الملاحية بقناة السويس فيما يطلق عليه ايرادات هيئة قناة السويس كمرفق ملاحى دولى ، من النقد الأجنبى ، من خلال الجدول رقم (١) أيضا الذى يوضح تطور تلك التدفقات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ، ويمكن ملاحظة مايلى :

- أن التدفقات الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس ظلت فى تزايد مستمر فى شكلها المطلق غير متأثرة كثيراً بالأزمات ولا بالثورات (١) حيث كانت ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ثم وصلت ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٣,٣ مليار دولار ثم إزدادت إلى ٣,٦ مليار دولار ثم إلى ٤,١ مليار دولار ثم زادت إلى ٥,٢ مليار دولار ، ثم انخفضت قليلا عام ٢٠٠٩ حيث وصلت إلى ٤,٧ مليار دولار ثم انخفضت قليلا عام ٢٠١٠ حيث وصلت إلى ٤,٥ مليار دولار ثم عادت فزادت إلى ٥,١ مليار دولار عام ٢٠١١ وهو عام ثورة ٢٥ يناير ، بل زادت عام ٢٠١٢ لتقرب عن ٥٠,٥ مليار دولار تقريبا . وهو ما يلفت النظر إلى اختلاف المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية عنها بالنسبة للتدفقات الناتجة عن السياحة القادمة ، وكذلك بالنسبة للمحددات والمتغيرات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية المقدمة من قناة السويس وهو ما سيتضح بعد قليل فى النقطة التالية عند تحليل المحددات المؤثرة على التدفقات المالية للتجارة الدولية المصرية سلعية وخدمية ، وبالتحديد جانب الصادرات السلعية والخدمية .

- وإذا تتبعنا التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس فى شكلها النسبى فيلاحظ أننا لو تتبعنا معدل النمو لتلك التدفقات فقد زاد عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٢% بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ ثم زاد إلى ٢٧% عام ٢٠٠٤ ثم حوالى ١٦% عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٧% عام ٢٠٠٦ وحوالى ١٧% عام ٢٠٠٧ ثم وصل إلى ٢٣% عام ٢٠٠٨ وكان معدل النمو بالسالب عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨% وكذلك عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٣% وذلك بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ثم زاد إلى ١٢% عام ٢٠١١ وهو عام ثورة ٢٥ يناير ليدل على

---

(١) تشير بعض الدراسات أن ما حصلت عليه مصر منذ تأميم قناة السويس حوالى ٥٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٧ وإذا اضفنا إليها ما تم تحصيله بعد ذلك فيصل هذا المبلغ إلى حوالى ٧٠ مليار دولار ، وفى نفس الوقت تشير الدراسة إلى أن ايرادات القناة تمثل ١٠% من اجمالى ايرادات مصر من النقد الاجنبى ، أنظر :
- احمد سيد النجار ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية بالاهرام ، عام ٢٠٠٧ .

أن هناك محددات أخرى تؤثر فى هذا التدفق الحالى يختلف عن المحددات التى تـــؤثر فـــى التدفقات الأخرى الناتجة عن التجارة .

- أما بالنسبة لإيرادات قناة السويس إلى الناتج المحلى الاجمالى ، فقد كانت عـــام ٢٠٠٢ حوالى ٢,١% ووصلت إلى ٣,٤% عام ٢٠٠٣ ثم زادت إلى ٤,٤% عام ٢٠٠٤ ثم إلـــى ٤,٥% عام ٢٠٠٥ ، ثم إلى ٤,٥% عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٤,٩% عام ٢٠٠٧ فوصلت إلـــى ٦,١% عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت إلى ٣,٢% عام ٢٠٠٩ ، ٣% عام ٢٠١٠ بفعـــل تـــأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، فزادت إلى ٣,٧% عام ٢٠١١ ، ولعل من الملاحـــظ أن هـــذه التدفقات فى تغيرها النسبى تختلف عنها ، فى تغيرها المطلق ، وهو ما ينقلنا إلى النقطـــة التالية مباشرة .

المبحث الثانى

المحددات المؤثرة على التدفقات الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية

بعد تحليل التدفقات المالية الناتجة عن التجارة الدولية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ فقد اتضح أن هذه التدفقات تختلف فى تطورها من حيث الزيادة أو النقصان كل عن الأخرى فقد لاحظنا أن التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية تختلف عن التدفقات الناتجة عن السياحة القادمة ، والتدفقات المالية الناتجة عن قناة السويس تختلف فى اتجاهاتها أيضا ، إذن يمكن استنتاج أن العوامل المحددة ، أو المحددات المؤثرة تختلف من تدفق لأخر وهو ما سنحاول أن نكشف عنه فى التحليل التالى لغرض تفسير سلوك واتجاهات كل تدفق مالى خارجى نابع من التجارة ، وبالإضافة إلى أن ذلك يساعد إلى حد كبير فى وضع أى رؤية مستقبلية تسعى إلى تنمية هذه التدفقات المالية الناتجة عن التجارة الدولية المصرية .

أولا : المحددات المؤثرة على الصادرات السلعية

هناك العديد من المحددات المؤثرة الناتجة عن المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، وتتلخص أهم تلك المحددات فيما يلى :

- **القاعدة التصديرية** : التى تتحدد على ضوء ما يتمتع به الاقتصاد المصرى ، والصادرات السلعية المصرية من ميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومحتملة أو ميزة مكتسبة وكلما تعمقت القاعدة التصديرية واعتمدت على السلع التى تتمتع منها مصر بميزة تنافسية مكتسبة من خلال تعميق المحتوى التكنولوجى والمعرفى فى تلك الصادرات كلما زادت الصادرات السلعية قيمة وحجماً . حيث يلاحظ على الوضع الحالى للصادرات السلعية أن قدراتها على زيادة حصيلة النقد الأجنبى لا تتعدى ٣١% فى المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١١ ([1]) وبالتالى كلما حدثت إعادة هيكله للصادرات وبناء قاعدة تصديرية تنافسية ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية بل ويزيد من استقرارها مع ثبات العوامل الأخرى .

- **البنية الأساسية للصادرات** : والتى تعتمد على توفير خدمات التمويل والتأمين والشحن وضمان الصادرات بالنسبة لجميع مراحل العملية التصديرية ، وقد توفرت فى مصر خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأجهزة القائمة على تمويل الصادرات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتتمثل هذه الأجهزة فى القطاع المصرفى بما فى ذلك بنك تنمية الصادرات

---

[1]) د. نجلاء بكر ، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية والتنمية ، رؤية مستقبلية ، مجلة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١١ .

الذى يقوم بضمان مخاطر الصادرات بالإضافة إلى شركات التأمين ، وكذلك قيام بنك تنمية الصادرات بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات بهدف تنفيذ نظام تأمين ضمان الصادرات من خلال مصدرى السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية . مع ملاحظة أن بنك تنمية الصادرات لازال عاجزاً عن القيام بالدور الذى أنشىء من أجله وهو تنمية العملية التصديرية ومساندة المصدر المصرى ([1]) بالإضافة إلى تحيزه للشركات الكبرى على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة ، ويلاحظ من ناحية أخرى ، أنه تم إنشاء المجالس التصديرية لدفع عمليات الصادرات السلعية مع ملاحظة أنه فى مجال الشحن لازال الأمر يحتاج الى المزيد من التحسينات ، حيث توجد مشكلة مثلا فيما يتعلق بالأسواق الأفريقية التى تتمتع فيها الصادرات المصرية بقدرات تنافسية عالية ، ولكن يلاحظ عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم الدول الأفريقية ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية فى فترة الشحن التى قد تصل إلى ٢٨ يوما وسيطرة الوكلاء التجاريين فى بعض الدول الأوروبية ، ودول جنوب شرق آسيا على معظم حجم التجارة الأفريقية مما يجعل الاقتصاد المصرى خارج المنافسة.

- **القدرة التنافسية للصادرات المصرية** : تعتبر من المحددات الرئيسية لزيادة الصادرات السلعية فكلما زادت القدرة التنافسية أدى ذلك على قدرتها على المنافسة وبالتالى إلى المزيد من زيادة الصادرات . ولذلك لابد من العمل على تحسين القدرة التنافسية للسلع التى تتضمنها القاعدة التصديرية المشار إليها سابقا ، من حيث تكلفة المنتج وجودته حتى يمكن طرحه بسعر تنافسى وبحيث يصل الى المستهلك فى أقل وقت ممكن لأننا فى عصر العولمة والكل يتنافس على الوقت .

وخلاصة القول فإن مصر تحتاج إلى تحسين القدرات التنافسية للسلع التصديرية لكسب أسواق جديدة ، وزيادة الصادرات للأسواق القائمة ([2]) .

- **مرونة الصادرات المرتبطة بمرونة الجهاز الانتاجى** : حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى أن ضعف مرونة الصادرات المرتبطة بضعف مرونة الجهاز الانتاجى كانت تقف ولازالت تقف حائلا فى أحداث زيادة كبيرة فى الصادرات السلعية المصرية وهى عملية مرتبطة بإعادة هيكلة الصادرات والمرتبطة بدورها بضرورة إعادة هيكلة الانتاج والتحول بقوة إلى استراتيجية للإنتاج من أجل التصدير .

---

[1]) معهد التخطيط القومى ، تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٢٥ .

[2]) نجوى خشبة ، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين ، مايو ٢٠٠٣ .

- **استقرار وملائمة سعر الصرف** : حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى أن تخفيضات سعر الصرف أى تخفيض الجنيه المصرى لم تكن سياسة فعالة فى إحداث زيادات كبيرة فى الصادرات السلعية المصرية وإذا حدثت زيادة كانت فى الأجل القصير فقط ولكن سرعان ما يفقد هذا التخفيض أثره فى الأجل المتوسط ، مما يؤدى إلى مطالبة المصدرين والقطاع الخاص ورجال الأعمال بالتخفيض مرة أخرى ، كما يحدث حاليا بعد ثورة ٢٥ يناير رغم أن تأثير المحددات الأربعة السابقة أقوى بكثير من تأثير تخفيض سعر الصرف ، ويبدو أن المطلوب هو العمل على استقرار وملائمة سعر الصرف للعمليات التصديرية لأنه ليس بتخفيض سعر الصرف وحده تزيد الصادرات السلعية فهناك محددات أخرى كثيرة وخاصة مع ضعف مرونة الصادرات التى ترجع الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجى كما سبق وأشرنا فى النقطة السابقة .

ثانيا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة

هناك العديد من المحددات المؤثرة بالزيادة والنقصان على التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة الى مصر لعل من أهمها :

- **المنتج السياحى والمقومات السياحية** ، ومصر تتمتع بمنتج سياحى ومقومات سياحية جيدة ، لكن لازالت تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد فى تحسين المنتج السياحى وتنويعه لزيادة أعداد السائحين وزيادة عدد الليالى السياحية وكذلك استقطاب السائحين ذوى القدرات الانفاقية المرتفعة .

- **الطاقة الفندقية والاستثمار الأجنبى** : وقد زادت الطاقة الفندقية والاستثمار السياحى فى الفترة محل الدراسة بشكل كبير ، وقد يكون هذا المحدد مع باقى المحددات المؤثرة إيجابيا هو الذى أدى إلى زيادة الإيرادات السياحية من حوالى ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ أى تضاعفت أربع مرات .

- مدى الاستقرار الأمنى والسياسى والاقتصادى ، حيث لوحظ أن القطاع السياحى قطاعا حساسا للغاية لأى تغيرات محلية كما حدث فى حوادث الإرهاب عام ١٩٩٧ فى الأقصر ، وعام ٢٠٠٤ فى شرم الشيخ ، ثم مؤخرا فى عام ٢٠١١ الانفلات الأمنى الذى حدث بعد ثورة ٢٥ يناير وسلسلة الأزمات والاحتجاجات وجرائم السلب والنهب والخطف التى أثرت بقوة على الايرادات السياحية إلى جانب عدم الاستقرار السياسى وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادى . وهذا يعنى أن طول الفترة الانتقالية قد أضرت ضرراً بالغا بهذا القطاع الحساس والتى تبلورت فى انخفاض التدفقات من النقد الاجنبى الناتجة عن السياحة القادمة.

- **التسويق السياحى** : يمكن القول أنه خلال الفترة محل الدراسة كان هناك جهود كبيرة فى مجال التسويق السياحى ، لكن لازالت هناك جهود أكبر لابد أن تبذل فيما بعد المرحلة الانتقالية لكى يسترد هذا القطاع عافيته بدرجة أكبر مما كان عليها حيث من المفترض أن يتم وضع هدف استراتيجى طموح للقطاع السياحى خلال الخمس سنوات القادمة للوصول بعدد السائحين مثلا إلى ١٥-٢٠ مليون سائح .

- **درجة الوعى السياحى** : والذى يتمثل فى انخفاض الوعى السياحى الذى يرجع الى عوامل كثيرة ترتبط بانخفاض المستوى الثقافى لدى نسبة كبيرة من الشعب المصرى وانخفاض المستوى التعليمى وزيادة نسبة الأمية وانخفاض الوعى السياحى وضعف الوعى السياحى لدى المخطط المصرى سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو حتى الاجتماعى ، بل ضعف الوعى لدى الأجهزة القائمة والمرتبطة بالنشاط السياحى وغيرها ([1]) مما يؤدى الى انخفاض نصيب مصر من السياحة العالمية رغم تمتعها بمقومات سياحية كبيرة ، فالجدير بالذكر أن مصر تمتلك ٦/١ آثار العالم وتشير بعض التقديرات الأخرى الى أن مصر تمتلك ٣/١ آثار العالم بالإضافة الى مقومات سياحية أخرى كثيرة .

ثالثا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس

هناك العديد من المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس لعل من أهمها :

- **الرسوم المدفوعة للمرور فى قناة السويس** : حيث لعبت الرسوم المدفوعة للمرور فى قناة السويس دوراً مؤثراً فى زيادة إيرادات قناة السويس عبر الفترة محل الدراسة ، لأنها تميزت بأنها قائمة على دراسات علمية صحيحة ، وتتعامل مع المتغيرات العالمية بمرونة وكفاءة . وعلى سبيل المثال فقد تم تثبيت تلك الرسوم فى عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية .

- **معدل نمو الاقتصاد العالمى** : حيث يعتبر من المحددات المؤثرة فى التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس ، وهذا يظهر على سبيل المثال خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ حيث زادت التدفقات المالية فى ظل معدل نمو فى الاقتصاد العالمى وصل إلى أكثر من ٥% وبصفة خاصة فى الصين ١٠% ، والهند ٩% ، بالإضافة إلى الطفرة

---

[1]) يمكن الرجوع فى ذلك الى :
- د. عبد المطلب عبد الحميد ، تنمية الوعى السياحى وأثره على تنمية الاقتصاد المصرى ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٥ .

التى شهدتها أسعار الوقود وأسعار تأجير السفن مما أدى إلى زيادة تكاليف التشغيل اليومية وساهم بدرجة كبيرة فى تنامى قيمة الوفورات وزيادة القدرة التنافسية لقناة السويس مقارنة ببدائل النقل الأخرى .

- **معدل نمو التجارة الدولية** : حيث كان هذا العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة معدل نمو الاقتصاد العالمى . وفى نفس الوقت تزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية ، حيث نجد أن معدل نمو التجارة العالمية وصل إلى ما يقرب من ضعف معدل نمو الاقتصاد العالمى أى حوالى ١٠% وهو ما انعكس على زيادة إيرادات قناة السويس نتيجة لزيادة أعداد السفن فى ظل حركة التجارة المتنامية ، وأكبر دليل على أن هذا العامل مؤثر هو انخفاض إيرادات القناة فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية رغم أنه ليس انخفاضا كبيرا .

- مشروعات تطوير وتعميق المجرى الملاحى لقناة السويس ، حيث تواصلت تلك المشروعات بشكل كفء ووصلت بالغاطس المسموح به إلى ٦٢ قدما ، مما أدى بهذه المشروعات إلى أن تمكنت من استيعاب القناة لحركة التجارة الدولية المتنامية ، وعلى الأخص تجارة البترول الخام ومنتجاته والبضائع الصب والبضائع المنقولة بالحاويات ، ومرور ناقلات البترول العملاقة كان يؤدى دائما إلى زيادة إيرادات القناة من النقد الأجنبى .
- الميزة النسبية والتنافسية للمجرى الملاحى : حيث لازال المجرى الملاحى لقناة السويس يتمتع بميزة نسبية تفوق أى بدائل ملاحية أخرى وكذلك مع مشروعات التطوير المستمر ، فإن هذا المجرى يتمتع بميزة تنافسية تجعله يتفوق على كل البدائل البحرية الأخرى حاليا ومستقبلا (١) .

---

١) أنظر : على يحيى بسيونى : "دور المراكز اللوجستية فى تشكيل الشرق الأوسط الجديد" .

المبحث الثالث

تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية ومحدداتها

أولا : تطور التحويلات الرسمية فى شكل منح سواء نقدية أو سلعية

ومن المعروف أن هذه التحويلات بدون مقابل وأنها تُضخم إلى ميزان العمليات الجارية على أنها تدفقات مالية خارجية صافية وبالتالى فإن لها تأثير إيجابى على ميزان العمليات الخارجية حيث تؤدى إلى تقليل العجز فى هذا الميزان إن وجد ، أو تحوله إلى فائض جارى وفى كل الأحوال تؤدى إلى تحسين فى ميزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات . وكلما زادت تلك التحويلات كلما كان ذلك أفضل فيما يتعلق بأوضاع ميزان العمليات الجاري بميزان المدفوعات.

والجدول التالى رقم (٢) يوضح التدفقات المالية الخارجية عن التحويلات الجارية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ سواء التحويلات الرسمية الخاصة وهى فى الاساس فى شكل منح ، ونلاحظ أن :

- إن التحويلات الرسمية فى شكل منح فى معظمها ، لا تمثل وزنا نسبيا كبيرا من التحويلات الجارية بالمقارنة بالتحويلات الخاصة والتى يتركز فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج فهى لا تزيد عن حوالى ٨٥٠ مليون دولار فى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة أى تمثل حوالى ١١% فى المتوسط من اجمالى التحويلات الجارية خلال الفترة محل الدراسة ، حيث يبلغ اجمالى التحويلات الجارية فى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة حوالى ٧,٢ مليار دولار سنويا .

جدول رقم (٢)

تطور التدفقات المالية الخارجية عن التحويلات الجارية

خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

السنوات	التحويلات الجارية						اجمالى التحويلات		
	الرسمية (منح)			الخاصة (العاملين بالخارج)					
	بالمليون دولار	معدل النمو	كنسبة من الناتج	بالمليون دولار	معدل النمو	كنسبة من الناتج	بالمليون دولار	معدل النمو	كنسبة من الناتج
٢٠٠٢/٠١	١١٤٣,٦	-	١,٤	٣٠٢٥,٦	-	٣,٢	٤١٦٩,٢	-	٤,٨
٢٠٠٣/٠٢	٦٦٣,٣	(٤٠,٠)	٠,٩	٢٩٧٦,٨	(١,٦)	٤,٣	٣٦٤٠,١	(١٢)	٥,٣
٢٠٠٤/٠٣	٨٨٨,٠	٣٣	١,٣	٣٠٤٦,١	٢,٣	٤,٧	٣٩٣٤,١	٨	٦
٢٠٠٥/٠٤	١٠٥٦,٠	١٩	١,٥	٤٣٧١,٧	٤٣	٥,٦	٥٤٢٧,٧	٣٧	٧,١
٢٠٠٦/٠٥	٥٧١,٧	(٤٥)	٠,٧	٤٩٧٥,٤	١٣	٦,٢	٥٥٤٧,١	٢,٢	٧,٠
٢٠٠٧/٠٦	٨٣٦,١	٤٦	٠,٩	٦٣٢١,٠	٢٧	٧,٤	٧١٥٧,١	٢٩	٨,٣
٢٠٠٨/٠٧	١٠٣٨,٣	٢٤	٠,٧	٨٥٥٩,١	٣٥	٨,٠	٩٥٩٧,٤	٣٤	٨,٧
٢٠٠٩/٠٨	٦٩٢,٢	(٣٣)	٠,٥	٧٨٠٥,٧	(٨,٨)	٦,٢	٨٤٩٧,٩	(١١)	٦,٧
٢٠١٠/٠٩	٦٥٤,٠	٣٧	٠,٦	٩٥٠٩,٤	٢١	٨,٣	١٠٤٦٣,٤	١٧	٨,٩
٢٠١١/٢٠١٠	٧٥٢,٩	(٢١)	٠,٥	١٢٣٨٣,٩	٣٠	٩,١	١٣١٣٦,٨	٢٥	٩,٦

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، والمجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

بل هى تمثل وزناً نسبياً ضعيفاً للغاية إذا نسبناها فى المتوسط إلى إجمالى التدفقات المالية الرئيسية من النقد الأجنبى التى تتدفق سنويا من كل من الصادرات السلعية والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج حيث بلغ مجموع تلك التدفقات فى عام ٢٠١١ حوالى ٢٧ مليار دولار للصادرات السلعية ، ١٠,٥ مليار دولار للسياحة ، ٥,١ مليار دولار ، ١٢,٤ مليار دولار لتحويلات المصريين العاملين بالخارج أى مجموعة التدفقات الأربعة الرئيسية بلغ حوالى ٥٥ مليار دولار بدون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والقروض بالطبع وبالتالى إذ نسبنا هذه التدفقات الرسمية من المنح إلى اجمالى التدفقات الرئيسية فإن النسبة لا تزيد عن ١,٥% من اجمالى التدفقات الرئيسية الأربعة وقد تقل عن ذلك فى باقى السنوات على اعتبار أن هذا العام هو عام ثورة ٢٥ يناير والتى شهدت على الأقل انخفاضاً كبيراً فى تدفقات السياحة ، ولم تصل التدفقات الأخرى إلى مستوياتها التى كانت عليها قبل الثورة وقبل الأزمة الاقتصادية العالمية أى فى منتصف عام ٢٠٠٨. ولعل ذلك يجعلنا نستنتج بداية أن الاقتصاد المصرى لا يعتمد فى مجال التدفقات المالية الخارجية

من النقد الأجنبى على المنح والمساعدات بل هو اقتصاد له موارده الذاتيـــة التـــى يمكـــن تعظيمها وزيادتها بالإدارة الاقتصادية الكفء ويتعامل كأى اقتصاد ناشىء صاعد بعد ذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، كما ســـنعالجها فـــى الجزء الخاص بالتدفقات الخاصة بالاســـتثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة وغيـــر المباشـــرة ، والقروض أى تلك التدفقات المتعلقة بالتمويل الدولى كما سنرى .

وإذا تتبعنا التحويلات الجارية الرسمية فى شكل منح نجدها فى شكلها المطلـــق فـــى حالـــة تذبذب فهى تنخفض وتزيد وتنخفض عبر الفترة محل الدراسة ، فكانت عام ٢٠٠٢ حـــوالى ١,١ مليار دولار انخفضت عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٠,٧ مليار دولار ثم وصلت ٠,٩ مليـــار دولار تقريبا عام ٢٠٠٤ ثم وصلت إلى ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم انخفضـــت علـــى ٠,٦ مليار دولار تقريبا عام ٢٠٠٦ ثم وصلت إلى ٠,٨ مليار دولار تقريبا عام ٢٠٠٧ ثم إلى ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت إلى ٠,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠ ثم انخفض إلى حوال ٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١١ .

أما إذا نظرنا إلى تلك المنح فى شكلها النسبى فهى كانت ١,٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٢ ، انخفضت إلى ٠,٩% عام ٢٠٠٣ ثم وصلت إلى ١٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٤ ثم زادت إلى ١,٥% عام ٢٠٠٥ ثم انخفض إلى ٠,٧% عام ٢٠٠٦ ، ثم إلى ٠,٩% عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٠,٧% عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٠,٥% عام ٢٠٠٩ ثم إلى ٠,٦% عام ٢٠١٠ ثم إلى ٠,٥% عام ٢٠١١.

ثانيا : تطور التحويلات الجارية الخاصة فى شكل تحويلات المصريين العاملين بالخارج

تعتبر التحويلات الخارجية التى تأخذ شكل تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى معظمها بل كلها تقريبا عبر الفترة محل الدراسة ، من التدفقات المالية الخارجية التى يتميـــز بهـــا الاقتصاد المصرى عن الاقتصادات النامية الأخرى وخاصة الاقتصادات العربيـــة المصـــدرة للعمالة.

ويمكن تحليل تلك التحويلات عبر الفترة محل الدراسة ومن خلال الجدول رقـــم (٢) علـــى النحو التالى :

- يلاحظ أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى شكلها المطلق كانت فى تزايد مستمر عبر الفترة محل الدراسة ، ولم تتأثر إلا قليلاً بالأزمة الاقتصادية ([1]) ولم تتأثر إطلاقا بثورة

[1]) وبالتحديد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وهو عام التأثر بالأزمة الاقتصادية على مستوى كل التدفقات المالية الخارجية .

٢٥ يناير ٢٠١١ بل انفردت بذلك تماماً رغم حدوث الثورات العربية الأخرى فى ليبيا مثلاً حيث تشير الأرقام المطلقة إلى أن تلك التدفقات المالية من تحويلات المصريين العاملين بالخارج كانت فى حدود ٣ مليار دولار أعوام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ثم زادت إلى ٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم إلى حوالى ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وزادت إلى ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت قليلاً إلى ٧,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أنها عادت للتزايد بقوة مرة أخرى فزادت إلى ٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ حتى وصلت إلى ١٢,٤ مليار دولار تقريبا فى عام ٢٠١١ إلى ١٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢ . وهو رقم كبير له تأثيراته الايجابية على المعروض من النقد الأجنبى بصفة عامة وعلى أداء ميزان العمليات الجارية بصفة خاصة فعلى الأقل خفض من عجز العمليات الجارية حيث كان عجز ميزان العمليات الجارية قبل إضافة تحويلات العاملين بالخارج حوالى ١٥,٩ مليار دولار وأصبح ٢,٨ مليار دولار ([1]) بعد إضافة تلك التحويلات ، وهو ما يكشف عن الدور الإيجابى لتلك التدفقات على أداء ميزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات ويعمل بشكل جيد فى مجال زيادة المعروض من النقد الأجنبى ، وهو ما قد يكون ساعد فى عدم إحداث تخفيض كبير فى سعر صرف الجنيه المصرى إلى جانب المساندة التى حدثت من الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى التى كان يفتحها البنك المركزى على دفعات لمساندة الجنيه المصرى للحيلولة دون إحداث تخفيض كبير فى قيمته ، فالتخفيض لم يزد عن ٧% تقريبا وهو تخفيض ليس كبيراً مما حافظ على استقرار الجنيه المصرى تجاه الدولار والعملات الأجنبية الأخرى إلى حد ما .

وإذا تتبعنا تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى شكلها النسبى فيمكن الاعتماد على مؤشرين أساسيين وهما معدل النمو السنوى لتلك التدفقات وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى حيث يلاحظ :

- إن معدل النمو كان بالسالب عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ ، لكن عاد لينمو بالموجب عام ٢٠٠٤ حيث وصل إلى ٢,٣% ثم قفز إلى ٤٣% عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ٢٠٠٤ ، ثم كان موجبا بنسبة ١٣% عام ٢٠٠٦ ووصل إلى ٢٧% عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٣٥ % عام ٢٠٠٨ ثم نما بالسالب عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨,٨% لكن عاد محقق نمواً موجباً عام ٢٠١٠ بنسبة ٢١% ثم وصل إلى ٣٠% عام ٢٠١١ وهو عام ثورة ٢٥ يناير .

---

[1]) يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (٢) ص ١٠٩ .

- إن التدفقات المالية من تحويلات العاملين بالخارج كانت نسبتها عام ٢٠٠٢ حوالى ٣,٢% من الناتج المحلى الاجمالى زادت إلى ٤,٣% عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٤,٧% عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٥,٦% عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٦,٢% عام ٢٠٠٦ ، ثم إلى ٧,٤% عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٨% عام ٢٠٠٨ وانخفضت النسبة قليلا عام الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ٦,٢% ثم عادت الى الزيادة عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٨,٣% ثم وصلت هذه النسبة الى أعلى نسبة لها عبر الفترة مجل الدراسة عام ٢٠١١ وهو عام الثورة لتصل الى ٩,١% من الناتج المحلى الاجمالى ([1]) .

ثالثا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية

تتلخص أهم المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية فيما يلى :

١- فيما يتعلق بالتحويلات الرسمية فى شكل منح فتتوقف على العلاقات الاقتصادية لمصر مع العالم الخارجى ، وكفاءة إدارة هذه العلاقات والشروط المرتبطة بالمنح والقدرة على التفاوض مع الدول المانحة بما يعظم مصلحة الاقتصاد المصرى .

٢- أما تحويلات المصريين العاملين بالخارج الناتجة من التحويلات الخاصة فهى تتوقف على العديد من العوامل ، لعل من أهمها أعداد العاملين بالخارج وخاصة فى الدول العربية ، وكذلك مستوى الدخول التى يحصل عليها هؤلاء العاملين والتى تتوقف على نوعية العمالة المهاجرة ومؤهلاتها وتخصصاتها ، والجدير بالذكر أن العمالة المصرية بالخارج تقدر بحوالى ٨ مليون ، وفى بعض التقديرات تصل إلى ١٠ مليون عام ، ومستوى الدخول ليست مرتفعة فى معظم الفئات والمستويات .

ومن ناحية أخرى يرتبط مقدار التدفقات السنوية من تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالأسر المصرية واحتياجاتها ولذلك تتميز هذه التحويلات بمعامل ارتباط قوى بين حاجة الأسر المصرية للمزيد من التحويلات لقضاء حوائجها وبين المزيد من التحويلات حيث ترتبط تلك التحويلات بالكثير من الأسر الفقيرة والمتوسطة فى أنحاء مصر ، وتلعب دوراً هاماً فى تحسين توزيع الدخل إلى حد ما ، ومن المحددات الهامة لتحويلات العاملين المصريين بالخارج مستوى سعر الصرف وهو فى الفترة محل الدراسة كان دائما محفزاً لإحداث المزيد من التحويلات ، بل من المحددات الهامة أيضا فرص الاستثمار المتاحة لهؤلاء العاملين بالخارج فى الوطن وخاصة الاستثمار العقارى وشراء الأراضى فكلما اتيحت تلك الفرص كلما زادت التحويلات ، ولعل ما اتجهت إليه حكومة الدكتور الجنزورى فى

---

[1]) أنظر جدول رقم (٢) ، ص ١٠٩ .

مارس ٢٠١٢ من طرح ٨ آلاف قطعة أرض فى المجتمعات العمرانية الجديدة والتى تقدر قيمتها بحوالى ٣ مليار دولار، تصب فى هذا الاتجاه .

وتحتاج تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى استراتيجية لتنميتها وإدارتها بكفاءة ، كما سنشير فى نهاية هذه الدراسة ذلك لتفوقها النسبى على باقى التدفقات المالية الأخرى ، فى أنها تأتى بلا تكلفة تذكر ، وتصل بكامل قيمتها مباشرة إلى جيوب المصريين ، فالتدفقات الأخرى من النقد الأجنبى تحتاج إلى تكلفة للحصول عليها فمثلا الصادرات السلعية تتطلب موارد خام ومستلزمات انتاج وآلات ومعدات قد تكون معظمها مستوردة بالاضافة إلى العمالة والتمويل بحيث يمكن أن تقل القيمة المضافة المتحققة منها بالقياس لحصيلتها وينطبق ذلك بشكل أو آخر على الصادرات البترولية التى تتطلب استكشاف وحفر ونقل ، وحصول الشريك الأجنبى على حصته ، وحصيلة السياحة تحتاج إلى إنشاء فنادق ووسائل نقل وعمالة ، ونصيب الشركات السياحية الأجنبية ، وكذلك قناة السويس تحتاج إلى قاطرات وخدمات إرشاد ، وحتى الاستثمارات الأجنبية لابد أن تقوم بتحويلات للأرباح والقروض وما يتاح عنها من أقساط فوائد وأعباء خدمة الديون وهكذا ، كما أنه بالنسبة للقروض فإن أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد تعتبر خصما من قيمتها .

ومن هنا تتفوق تحويلات المصريين العاملين بالخارج على كل التدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبى التى تكاد تكون بلا تكلفة أى بلا مقابل وهى بالفعل تحويلات بدون مقابل وهو ما يدعو إلى الاهتمام بتنميتها مستقبلا بشكل متزايد ومن منظور استراتيجى علما بأن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل فى المتوسط ٢٠% تقريبا من اجمالى التدفقات المالية الخارجية الأربعة الرئيسية فيما عدا بالطبع الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية.

المبحث الرابع

تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر والقروض الخارجية من منظور التمويل الدولى كتدفقات رأسمالية

يتركز التحليل هنا على التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فيما يطلق عليه باستثمار المحفظة أى محفظة الأوراق المالية للاقتصاد ، وكذلك القروض الخارجية من منظور التمويل الدولى كتدفقات رأسمالية تقع فى ميزان العمليات الرأسمالية من ميزان المدفوعات المصرى مع ملاحظة أن عملية التحليل ستقوم على اجمالى التدفقات الخارجية من استثمار أجنبى مباشر وغير مباشر دون النظر إلى صافى تلك التدفقات لأن هذه المسألة تخص ميزان المدفوعات وتحليله ، وكذلك لن تنظر إلى أقساط القروض ومدفوعات الفوائد أى أعباء الديون الخارجية فهذه الجوانب يمكن أن تكون مجالاً لدراسات أخرى .

فكل ما نحاوله فى هذا الجزء هو تحليل التدفقات الرأسمالية كمتحصلات من النقد الأجنبى فقط للتعرف على مدى تأثير المتغيرات المحلية والعالمية والأزمات والثورات عليها فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى ، بل تقع منطقة التحليل فى مجال التمويل الدولى الناتج عن الاستثمارات والقروض الخارجية .

وفى ضوء ذلك يمكن إجراء التحليل لتلك التدفقات الرأسمالية من خلال الاستعانة بالجدول التالى رقم (٣) على النحو التالى :

جدول رقم (٣)

تطور التدفقات المالية الخارجية من الاستثمار الأجنبى والقروض من منظور التمويل الدولى

خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

السنوات	الاستثمار الأجنبى						القروض		
	الاستثمار المباشر			الاستثمار فى المحفظة			بالمليون دولار	معدل النمو	كنسبة من الناتج
	بالمليون دولار	معدل النمو	كنسبة من الناتج	بالمليون دولار	معدل النمو	كنسبة من الناتج			
٢٠٠٢/٠١	٤٢٨,٣	-	٠,٥	٩٩٨,٩	-	١,١	١٦٦٤,٩	-	٢,٠
٢٠٠٣/٠٢	٧٠٠,٠	٦٣	١,٠	(٤٠٥,٢)	(٦٠)	(٠,٦)	١٧٥٧,٠	٥	٢,٦
٢٠٠٤/٠٣	٤٠٧,٣	(٤٢)	٠,٦	(٢٢٥,٦)	(٥٥)	(٠,٣)	٣٤٢٤,١	٩٤	٥,٣
٢٠٠٥/٠٤	٣٩٠١,٨	٩٥٨	٥,٣	٨٣١,١	٢٦٩	١,١	٣١٢٤,٣	(٩)	٤,٣
٢٠٠٦/٠٥	٦١١١,٤	١٥٧	٧,٧	٢٧٦٤,٠	٢٣٢	٣,٥	٣٨٧٥,٥	٢٣	٤,٩
٢٠٠٧/٠٦	١١٠٥٣,٢	١٨٠	١٣,٠	٩٣٦,٧	(٦٦)	١,٠	٢٠٣٩,٣	(٤٨)	٢,٥
٢٠٠٨/٠٧	١٣٢٣٦,٥	١٢٠	١٤,٥	١٣٧٣,٠	١٤٦	١,٥	١١٧٨,٠	(٤٢)	١,٣
٢٠٠٩/٠٨	٨١١٣,٤	(٣٩)	٥,٤	٩٢١٠,٧	٥٧٠	٦,١	١٢٥١,٦	٦	١,٠
٢٠١٠/٠٩	٦٧٥٨,٤	(١٧)	٤,٤	٧٨٧٩,٣	(١٥)	٥,١	٢٣٥,٠	٨٧	١,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢١٨٨,٦	(٦٩)	١,٤	(٢٥٥٠,٥)	(٢٠٨)	(١,٧)	٨٧٦	(٦٣)	٠,٥

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، والمجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تتبع التدفقات المالية من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ على النحو التالي :

- إن التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في شكلها المطلق كانت عام ٢٠٠٢ حوالى ٠,٤ مليار دولار زادت الى ٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ثم انخفضت الى ٠,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ثم قفزت الى ٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم تضاعفت تقريباً في سنة واحدة إلى ٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم تضاعفت تقريباً في سنة واحدة حيث وصلت ١١مليار دولار عام ٢٠٠٧ ووصلت الي أكبر تدفق لها خلال الفترة محل الدراسة في منتصف عام ٢٠٠٨ حيث وصلت الى حوالى ١٣,٢ مليار دولار ، ويبدو أن هذه القفزات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ تحديداً يرجع الى عمليات الخصخصة التى تمت وضم حصيلة الخصخصة واعتبارها بالخطأ استثماراً أجنبياً

([1]) ومن ناحية أخرى ضم استثمارات قطاع البترول الي رقم الاستثمار الاجنبي المباشر في إطار تصحيح رقم الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات الذي قام به وزير الاستثمار في ذلك الوقت بالتنسيق مع محافظ البنك المركزى .

وقد أثيرت حول التغير في رقم ومكون الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات العديد من المناقشات والسجلات والحوارات الفكرية إلا أنه استقر الوضع على اعتبارها كذلك من منظور تحسين المنظومة المعلوماتية عن الاستثمار الأجنبي المباشر . وبالرجوع الى تقارير البنك المركزى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ يتضح أنه في عام ٢٠٠٥ تضمن رقم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالى ٢,٧ مليار دولار لقطاع البترول ([2]) ، ٤١٩,٥ مليون دولار حصيلة بيع بعض الشركات المحلية لمستثمرين أجانب الي حصيلة خصخصة بعض الشركات ومجموع البندين وصلا الى حوالى ٧٨% من رقم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٥ والباقي بالطبع لشركات جديدة أو زيادة لرؤوس الأموال للشركات القائمة ([3]) . أما في عام ٢٠٠٦ فقد انطوى الرقم الاجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ٦,١ مليار دولار حوالى ١,٨ مليار دولار لاستثمارات قطاع البترول و٩ مليار دولار حصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب اى نسبة البندين بلغت حوالى ٤٤% من اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق في عام ٢٠٠٦ والباقي بالطبع للاستثمار في شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال لشركات قائمة ([4]).

وفي عام ٢٠٠٧ ([5]) فقد تضمن رقم الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ حوالى ١١,١ مليار دولار حوالى ٣ مليار دولار استثمارات في قطاع البترول و ٢,٨ مليار دولار حصيلة بيع شركات وأحوال انتاجية محلية لمستثمرين أجانب وتصل نسبة البندين من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٦ حوالى ٥٢,٢ % .

أما في عام ٢٠٠٨ الذي وصل الاستثمار الأجنبي المباشر فيه الي اكبر رقم له خلال الفترة محل الدراسة ، حيث بلغ ١٣,٣ مليار دولار فقد بلغت استثمارات قطاع البترول حوالى ٤,١مليار دولار وحصيلة بيع شركات وأصول انتاجية محلية لمستثمرين أجانب فقد بلغت ٢,٣ مليار دولار أى نسبة البندين الى اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨

---

[1]) لأنها فى حقيقتها لا تحمل أى اضافة للطاقة الانتاجية للاقتصاد بل تنطوى فقط على تحويل ملكية بالنسبة للاقتصاد الكلى ، ويبدو أنه كان الهدف هو اعتبار أن تلك الحصيلة ضمن التدفقات المالية الناتجة عن هذه الحصيلة وتؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات وخاصة العمليات الرأسمالية أنظر إليها من منظور طبيعتها كتدفق نقدى وليس من منظور التحليل الاقتصادى الكلى .

[2]) وزير الاستثمار د. محمود محى الدين :

[3]) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

[4]) البنك المركزى المصري ، التقرير السنوى ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

[5]) البنك المركزى المصري ، التقرير السنوى ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ .

بلغت ٤٨% والباقي استثمارات لتأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال العامة بلغت ٦,٤ مليار دولار واستثمارات عقارية مباشرة – حوالى ٣٩٥ مليون دولار ([1]) .

وإذا كان رقم الاستثمار الأجنبي المباشر وصل الى اكبر رقم له في منتصف عام ٢٠٠٨ فقد انخفض الى ٨,١ مليار دولار اى انخفض بنسبة ٤٠% تقريباً عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية ثم انخفض الى ٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ بانخفاض نسبته ١٧% عن عام ٢٠٠٩ ثم انخفض انخفاضاً كبيراً عام ٢٠١١ عام ثورة ٢٥ يناير وتأثراً بما حدث عن حالة عدم الاستقرار السياسي والإنفلات الأمنى حيث تحول مناخ الاستثمار الى مناخ غير جاذب للاستثمار بل طارداً له حيث بلغ عام ٢٠١١ حوالى ٢,٢ مليار دولار فقط وبانخفاض يصل الى ٧٠% عن عام ٢٠١٠ .

– أما إذا تتبعنا الاستثمار الأجنبي المباشر في شكله النسبي فإننا نجد انه حقق معدل نمو وصل ٦٣% عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ ثم انخفض بنسبة (٤٢%) عام ٢٠٠٤ اى حقق نمو سلبيا عن عام ٢٠٠٣ ثم حقق نمواً كبيراً عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ٢٠٠٤ حيث وصل الى ٩٥,٨% وحقق عام ٢٠٠٦ معدل نمو ١٥٧ % ثم حقق عام ٢٠٠٧ معدل نمو بلغ ١٨٠% وفى عام ٢٠٠٨ حقق معدل نمو بلغ ١٢٠% لكن عام ٢٠٠٩ انخفض بنسبة٣٩% عن عام ٢٠٠٨ ، اى نمو بالسالب ثم انخفض بنسبة ١٧% عام ٢٠١٠ بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ وذلك بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ثم انخفض بنسبة ٦٩% أى نمو سالباً عام ٢٠١١ نتيجة لقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما حدث من عدم استقرار سياسي وانقلاب أمنى واضطرابات وأزمات ووقفات احتجاجية ومطالب فئوية .

ومن ناحية أخرى إذا تتبعنا الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، فقد كانت النسبة عام ٢٠٠٢ حوالى ٠,٥% ثم زادت الى ١% عام ٢٠٠٣ ثم انخفضت إلى ٠,٦% عام ٢٠٠٤ ثم زادت إلى ٥,٣% عام ٢٠٠٥ ثم وصلت الى ٧,٧% عام ٢٠٠٦ ثم زادت الى ١٣% عام ٢٠٠٧ ثم زادت الي ١٤,٥% عام ٢٠٠٨ وهي أكبر نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك الفترة ، سرعان ما انخفضت الى ٥,٤% عام ٢٠٠٩ ثم الى ٤,٤%عام ٢٠١٠ وذلك بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ثم الى ١,٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١١ بسبب ثورة ٢٥ يناير وطول المرحلة الانتقالية حيث أصبح مناخ الاستثمار في مصر غير جاذب للاستثمار بل طارداً له .

---

[1]) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

ثانيا : الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ويطلق عليه أيضا الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ، وهذا النوع من الاستثمار يمكن أن نشبهه مثل النحلة التى تمتص الرحيق ([1]) وينتقل في لحظات الى اقتصادات أخرى وأسواق أخرى للحصول على عائد أعلي ، وهذا يمكن أن نلاحظه في سلوك وتحليل هذا الاستثمار عبر الفترة محل الدراسة وتذبذبه وكذلك بتتبع مشتريات ومبيعات الأجانب في البورصة بالنقد الأجنبى عبر نفس الفترة كمؤشر إضافي للتدليل علي ذلك ، كما يظهر من الجدول رقم (٢) من الملحق الإحصائي .

- يمكن تحليل وتتبع الاستثمار الأجنبي غير المباشر عبر الفترة محل الدراسة في شكله المطلق من خلال الجدول رقم (٣) ، حيث يلاحظ انه كان عام ٢٠٠٢ حوالى مليار دولار انخفض وأصبح بالسالب حوالى ٠,٤ مليار دولار ثم وصل بالسالب الى حوالى ٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ثم وصل بالموجب حوالى ٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم ارتفع الى حوالى ٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم انخفض بالموجب الي ٠,٩ مليار دولار ثم عاد الى الزيادة مرة اخرى حيث وصل الي حوالى ١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ وهي محصلة في معظمها من تعاملات الاجانب في سندات مصرية ، وكذلك أذون الخزانة .

- أما في عام ٢٠٠٩ فقد وصل رقم الاستثمار الأجنبي غير المباشر قفزة كبيرة للغاية حيث وصل الى حوالى ٩,٢ مليار دولار وهو ما يبدو تأثير إيجابي للأزمة الاقتصادية العالمية حيث وجد هذا النوع من الاستثمار فرصاً ذات عائد كبير في البورصة المصرية في تلك السنة عن باقي الأسواق المالية الأخرى ([2]) وهو ما يؤكد السمة التى يتمتع بها هذا الاستثمار فهو يتحول بسرعة فائقة نحو أسواق المال والبورصات التى تعطي عائداً أكبر حيث تم شراء أذون خزانة في تلك السنة بحوالى ٧,١ مليار دولار وهي صافي تعاملات الأجانب في أذون الخزانة المصرية في هذا العام وبالطبع هنا توجد استفادة كبيرة من فروق أسعار الفائدة الخاصة بأذون الخزانة بالمقارنة بالأسواق الأخرى ، وكذلك كان من ضمن رقم الاستثمار الأجنبي غير المباشر البالغ ٩,٢مليار دولار حوالى ١,١مليار دولار تمثل صافي تعاملات الأجانب في الأسهم ويضاف الى ذلك ١ مليار دولار صافي التعامل في السندات والصكوك المصرية الأخرى ([3]) .

---

[1]) فيما يطلق عليه بالانسحاب الفجائى كما حدث فى أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وأطلق عليه منذ هذا التاريخ فيما يسمى بالأموال الساخنة Hot Money .

[2]) نتيجة اتجاه المستثمرين الأجانب إلى تصفية محافظهم المالية فى الأسواق الناشئة لمواجهة أزمة السيولة العالمية الناشئة عن الأزمة الاقتصادية العالمية .

[3]) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص .

- أما في عام ٢٠١٠ فقد انخفض الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، حيث وصل الى حوالى ٧,٩ مليار دولار بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي وصل فيه الى ٩,٢مليار دولار وهو أكبر رقم يصل اليه خلال الفترة محل الدراسة والذي يشير الى تأثير ايجابي للأزمة الاقتصادية العالمية على هذا النوع من الاستثمار ذى الأموال الساخنة Hot Money .

وعن تفاصيل رقم الاستثمار الأجنبي غير المباشر عام ٢٠١٠ البالغ ٧,٩ مليار دولار والذي يطلق عليه أيضا الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في مصر ، فقد تمثلت في صافي تعاملات الأجانب في أذون الخزانة المصرية بنحو ٥ مليار دولار ، وفى صافي الأسهم بنحو ١,٥ مليار دولار ، وفى صافي التعاملات على السنوات والصكوك المصرية الأخرى بنحو ١,٤ مليار دولار ([1]) .

وفي عام ٢٠١١ بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ، انقلب الوضع تماماً حيث سجل رقم الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية اى الاستثمار الأجنبي غير المباشر تحول نحو الخارج بحوالى ٢,٦ مليار دولار اى تحولاً الى الاستثمار بالسالب وبالتالى خروج الي الخارج بسبب تأثير أحداث الثورة وعدم الاستقرار السياسي والأمنى ومن الأسباب الرئيسية لحدوث هذا التحول بالسالب ، هو حدوث تدفق للخارج مقداره ٧,١ مليار دولار ناتج عن بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية التى أسفرت عن صافي مبيعات حوالى ٦,١ مليار دولار تأثراً بأحداث الثورة .

وهو ما يكشف عن الحساسية الشديدة لهذا النوع من الاستثمار للتقلبات والتغيرات التى تحدث لتحول مناخ الاستثمار بالنسبة له ، ليكون طارداً للاستثمار ، ويسارع بتحويل وبيع ما لديه من أوراق مالية وأذون خزانة لاستثمار الحصيلة في أسواق أخرى . وهكذا حيث أن طبيعة تلك الاستثمارات تتدفق سريعاً ثم تنسحب بنفس السرعة مرة أخرى محققة أرباحا رأسمالية كبيرة .

وبالتالي يمكن استنتاج أن التدفق الحادث عن الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة ، لا يتسم بالاستقرار ، وينطوى على مخاطر عدم الاستمرار في اتجاه التزايد ، وبالتالي يتسم بالتذبذب والتقلب الشديد وهو ما يرفع من درجة المخاطرة الخاصة به تماماً . ويؤكد الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي هذه الحقيقة والذي يشير الى تتبع المشتريات والمبيعات للأوراق المالية بالدولار للأجانب .

---

[1]) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٩ /٢٠١٠، القاهرة ، ٢٠١٠.

ويتضح من الجدول ظاهرة التذبذب وعدم الاستقرار تماماً حيث يلاحظ أنه ... في عام ٢٠٠٢ كانت مشتريات الأجانب بالدولار الامريكي في سوق الأوراق المالية حوالى ٤٥,٧ مليون بينما كانت المبيعات ١١٨,٩ مليون دولار وبالتالي كان صافي التدفق بالسالب بمقدار ٧٣,٢ مليون دولار .

وفي السنة التالية عام ٢٠٠٣ كانت مشترياتهم ٣٩٧,٢ مليون دولار والمبيعات ٢٧٣,٨ مليون دولار مما أسفر عن صافي تعاملات بالموجب حوالى ١٢٣,٤ مليون دولار ، وفي عام ٢٠٠٤ كانت المشتريات ٦٠,٥ مليون دولار ، والمبيعات ٤٧,٦ مليون دولار مما أسفر عن صافي تدفق فقط ١٢,٩ مليون دولار ، وكذلك عام ٢٠٠٥ كانت المشتريات ٦٤٨ مليون دولار ، والمبيعات ٢٩٦ مليون دولار ، مما أسفر عن صافي تدفق موجب بالدولار حوالى ٣٥٢,٠ مليون دولار وانقلبت الصورة عام ٢٠٠٦ حيث بلغت مشتريات الأجانب بالدولار حوالى ٣٠٥,٣ مليون دولار والمبيعات ٥٦٨,٩ مليون دولار مما أسفر عن صافي تدفق بالسالب ٢٦٣,٧ ، أما في عام ٢٠٠٧ فقد كانت المشتريات ٤٧٨,٥ والمبيعات ١٧٤٣ مليون دولار مما أسفر عن تغير بالسالب بلغ ١٢٦٤,٥ والعكس حدث عام ٢٠٠٨ حيث وصلت المشتريات ١٢٨٠١ مليون دولار بينما بلغت المبيعات ٩٧٢ مليون دولار وبالتالي كان صافي التدفق موجب بحوالى ٣٠٩ مليون دولار ، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت المشتريات ٢٩١ مليون دولار والمبيعات ٣٧٦ مليون دولار وأسفر ذلك عن صافي تدفق بالدولار حوالى-٨٥,٠ بالسالب ، وفي عام ٢٠١٠ بلغت المشتريات ٥٨٠ مليون دولار ، والمبيعات ٤٧٤ مليون دولار مما أدى الى صافي تدفق موجب حوالى ١٠٦ مليون دولار ثم في عام ٢٠١١ عام ثورة ٢٥ يناير بلغت المشتريات ٢١٧ ، والمبيعات ٢٣٢ مليون دولار وكان صافي التدفق بالسالب حوالى ١٥ مليار وكل ذلك يؤكد سمة التذبذب وعدم الاستقرار لهذا النوع من الاستثمار .

- وإذا تتبعنا الاستثمار الأجنبي غير المباشر في شكله النسبي فإننا سنستخدم معدل النمو السنوى وكذلك نسبته الى الناتج المحلى الاجمالي ، فمن ناحية مؤشر معدل النمو السنوى فيلاحظ أنه في عام ٢٠٠٣ كان نمواً سالباً بنسبة ٦٠% فى عام ٢٠٠٢ ثم نسبة ٥٥% عام ٢٠٠٤ ثم نمواً موجباً وصل الي ٢٦٩% عام ٢٠٠٥ ثم ٢٣٢ % عام ٢٠٠٦، ثم نمو سالباً عام ٢٠٠٧ بنسبة ٦٦% بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ ثم نمواً موجباً عام ٢٠٠٨ وصل الي ١٤٦% ثم نمواً موجباً وصل الي ٥٧٠% عام ٢٠٠٩ بالمقارنة بعام ٢٠٠٨ ثم نمواً سالباً عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥% ثم نمواً سالباً بلغ ٣٠٨% عام ٢٠١١ .

ومن ناحية أخرى فإن المؤشر الخاص لنسبته الي الناتج المحلى الاجمالى فيشير الى أن تلك النسبة بلغت عام ٢٠٠٢ حوالى ١% ثم سالبة بحوالى ٠,٦% عام ٢٠٠٣ وسالبة بنسبة ٠,٣% عام ٢٠٠٤ ثم موجبة بحوالى ١,١% عام ٢٠٠٥ ثم موجبة بحوالي ٣,٥% عام ٢٠٠٦ ، ثم موجبة بحوالى ١% عام ٢٠٠٧ ثم ١,٥% موجبة عام ٢٠٠٨ ثم حوالى ٦,١% موجبة عام ٢٠٠٩ ثم ٥,١% عام ٢٠١٠ % وهبطت مرة أخرى سالبة بنسبة ١,٧% عام ٢٠١١ عام الثورة .

وتؤكد كل تلك التحليلات عدم الاستقرار والتذبذب والتقلب في التدفق الخاص بالاستثمار غير المباشر بالاضافة الى انه لا يمثل نسبة ذات وزن في الناتج المحلى الاجمالى حتى بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولا بد من مراعاة ذلك فى الخطة المستقبلية والرؤية المستقبلية للتدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى .

ثالثا : التدفقات المالية الناتجة عن القروض الخارجية

يتم تحليل القروض الخارجية هنا باعتبارها تدفق مالي للداخل تصب في ميزان العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات مع الأخذ في الاعتبار العلاقة التنافسية التبادلية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ، والقروض الخارجية فيما يتعلق بسد فجوة الموارد الاقتصاد القومى ، حيث إذا اتجهت السياسة الاقتصادية الى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فإن ذلك يعنى محاولة زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر على حساب القروض وإذا لم تنجح السياسة الاقتصادية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الإدارة الاقتصادية تلجأ الى الاقتراض الخارجي وهكذا .. وفي التحولات المرصودة علي مستوى العالم وفي ظل العولمة والنظام الاقتصادى العالمي الجديد ، فلقد كان من أهم التحولات في هذا النظام مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبداية عقد التسعينات هو التحول نحو الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بدلاً من الاقتراض الخارجي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية العالمية وظهور زيادة تكاليف الديون الخارجية ([1]) وأصبحت معظم الدول والاقتصادات النامية تحديداً تتنافس على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أولاً ثم غير المباشرة ثانياً وبالتالى تقليل الاعتماد على القروض الخارجية كلما أمكن ..

ونحن نبدى هذه الملحوظة لأنها تفسر الى حد ما سلوك وحجم ومدى اعتماد الاقتصاد المصرى على القروض الخارجية خلال الفترة محل الدراسة .

---

[1]) يمكن الرجوع فى ذلك إلى :
- د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٠.

وبالرجوع الى الجدول رقم (٣) الذي يوضح تطور القروض الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ فإننا يمكن ملاحظة ما يلي :

- أنه بتتبع القروض الخارجية خلال الفترة محل الدراسة ، في شكلها المطلق فإننا نلاحظ انه في عام ٢٠٠٢ بلغت حوالى ١,٧ مليار دولار ثم وصلت عام ٢٠٠٣ الى ١,٨ مليار دولار ووصلت عام ٢٠٠٤ الى ٣,٤ مليار دولار وكانت عام ٢٠٠٥ حوالى ٣,١ مليار دولار وكذلك كانت عام ٢٠٠٦ ٣,٨ مليار دولار ثم انخفضت الى ٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت لتصبح عام ٢٠٠٨ حوالى١,٢ مليار ثم كانت عام ٢٠٠٩ حوالى ١,٣ مليار دولار – أما التدفق من القروض الخارجية عام ٢٠١٠ فقد بلغ ٢,٤ مليار دولار ، ثم انخفض الرقم تأثراً بثورة ٢٥ يناير الى حوالى ٠,٩ مليار دولار عام ٢٠١١ .

ومن الواضح ان الاقتصاد المصرى خفض اعتماده على الاقتراض الخارجي مقابل محاولة زيادة الاستثمار الأجنبي بل جعله في المتوسط يتراوح بين ٢-٣ مليار دولار سنوياً مع الإشارة الى الانخفاض الملحوظ غير ذلك في عام ثورة ٢٥ يناير ، مما يعنى أنه يمكن للاقتصاد في المرحلة الانتقالية وفي الأجل المتوسط أن يزيد اعتماده على القروض الخارجية دون صعوبة أو آثار سلبية على الاقتصاد ، وهذا ما سنحاول التعامل معه ومراعاته عند وضع ملامح الرؤية المستقبلية للتدفقات المالية الخارجية التى يحتاجها الاقتصاد المصرى في الأجل المتوسط والطويل في ظل وجود نظرة استراتيجية ونهضة تنموية لهذا الاقتصاد .

- أما إذا تتبعنا تحليل القروض الخارجية في شكلها النسبي فإننا يمكن أن نلاحظ ذلك من مؤشر معدل النمو السنوى ([1]) وكذلك نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي فإننا سنلاحظ ما يلي :

* إن معدل نمو القروض كان عام ٢٠٠٣ حوالي ٥% عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ وكان موجباً عام ٢٠٠٤ بنسبة ٩٤% وكان سالباً عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ٢٠٠٤ بحوالى ٩% ثم فإن موجباً بنسبة ٢٣% عام ٢٠٠٦ ثم كان سالباً بنسبة ٤٨% عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ ثم كان سالباً عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ بنسبة ٤٢% ثم كان موجباً عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦% عام ٢٠٠٩ بالمقارنة بعام ٢٠٠٨ ثم كان موجب بنسبة ٨٧% عام ٢٠١٠ بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ ثم كان سالباً أى انخفض بنسبة ٦٣% عام ٢٠١١ بالمقارنة لعام ٢٠١٠ .

---

[1]) وهو فى الحقيقة معدل التغير السنوى .، ارجع الى جدول رقم (٣) .

* وبالنسبة للقروض الخارجية السنوية الي الناتج المحلى الاجمالى فإننا نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٢ بلغت النسبة ٢% وفي عام ٢٠٠٣ بلغت ٢,٦% وفي عام ٢٠٠٤ بلغت النسبة ٥,٣% وفي عام ٢٠٠٥ بلغت ٤,٣% وفي عام ٢٠٠٦ بلغت ٤,٩% وانخفضت عام ٢٠٠٧ ووصلت الى ٢,٥% ثم انخفضت عام ٢٠٠٨ الى ١,٣% وانخفضت عام ٢٠٠٩ الي ١% ثم الي ١,٥% عام ٢٠١٠ ثم وصلت إلى ادنى مستوى لها عام ٢٠١١ حيث بلغت فقط ٠,٥% .

ولعل التحليل السابق يشير الى مدى ميل السياسة الاقتصادية الى تقليل الاعتماد على القروض الخارجية ، مقابل محاولة جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية لسد فجوة الموارد في الاقتصاد ، وهو ما يكشف أيضا عن اختلاف المحددات المؤثرة في الاستثمارات الخارجية عنها فيما يتعلق بالقروض الخارجية وهو ما سنحاول ايضاحه في التحليل التالي .

رابعا : المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة

يمكن القول أن هناك العديد من المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى حيث أن أوزانها ودرجة تأثيرها تتغير تبعاً للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التى كانت تنعكس على هذا الاقتصاد عبر الفترة محل الدراسة على الأقل بل علي فترات أخرى سابقة لها ، ومن هنا يمكن الإشارة الي تلك المحددات المؤثرة حسب درجة تأثيرها وأوزانها النسبية على النحو التالي :

- مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته : التى تشير في مجموعها الى ما إذا كانت جاذبة من عدمه ، فهناك المحددات الاقتصادية الدالة على مستوى اداء الاقتصاد القومى مثل درجة الانفتاح الاقتصادى والقوة التنافسية للاقتصاد .. ومدى القدرة على إدارة الاقتصاد القومى ، وكذلك المحددات الخاصة بقوة الاقتصاد القومى واحتمالات نموه وتقدمه ([1]) . فكلما كانت مؤشرات الدالة على تحسين الأداء الاقتصادى أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما حدث بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مثلاً ، لكن عندما انخفض مستوى أداء الاقتصاد المصرى عام ٢٠١١ انخفض الاستثمار الأجنبي بشدة مع ثبات المحددات أو العوامل الأخرى .

---

[1]) يمكن الرجوع فى ذلك إلى :
- د. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ومنظماتها ، شركائها ، تداعياتها ، الدار الجامعية ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٨-٢٢٤ .

وفيما يتعلق بمناخ الاستثمار ايضا هناك المحدد الخاص بمدى استقرار النظام الاقتصادى والسياسي والأمنى والادارى والبيئى والمؤسسي ، ويبدو أن هذا المحدد كان له تأثيراً واضحاً على الانخفاض الشديد الذي حدث فى تدفقات الاستثمار المباشر عام ٢٠١١ أى عام الثورة حيث أصبح الاقتصاد المصرى طارداً للإستثمار بسبب عدم وضوح النظام الاقتصادى وهويته وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي والأمنى بل والادارى والبيئي والمؤسسي .

وترتبط أيضا بمناخ الاستثمار محددات أخرى مثل المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية، وكذلك المحددات القانونية وتشريعات الاستثمار وما تتضمنه من تسهيلات في الاجراءات وحوافز الاستثمار والحوافز الضريبية بكل أبعادها وكان الاقتصاد المصرى قد خطى خطوات في هذا المجال لكن لازال هناك تحسينات ولا بد أن تجرى وخاصة مع دخول مرحلة التحول الجديدة وبما ما تشمله من تغيرات ومتغيرات وتوجهات مستقبلية .

- هناك ايضا المحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى وتتركز فى تكلفة عنصر العمل ومدى توفره ومستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته وكذلك البنية الاساسية ومدى كفاءتها وتكاليف النقل والوقت الذي يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية من ناحية التكلفة وامكانية الاعتماد عليها والكهرباء والطاقة من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها والأرض وتكلفتها ومدى توافرها ، بالاضافة الى تكلفة التمويل ، والمعلومات ودقتها ، ويبدو ان هذه المحددات كانت جاذبة ومواتية الى حد كبير للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، لكن كانت تحتاج الى المزيد من التحسينات فيما عدا عام ٢٠١١ بالطبع .

- فرص الاستثمار والعائد على الاستثمار ، وكان هذا العامل في صالح الاقتصاد المصرى الى حد ما فيما عدا عام ٢٠١١ .

- الطاقة الإستعابية للاقتصاد المصرى ، والتى نعني بها بصفة عامة كمية رأس المال التى يمكن ان تستثمر بكفاءة وبعائد مجز . وتتوقف الطاقة الاستعابية لاقتصاد ما علي ثلاثة عوامل رئيسية ، أولها المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد أى فرص الاستثمار وثانيها القيود التى تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد ، وثالثها : نوع وحجم العائد على رأس المال المستثمر والمرتبط بحجم السوق ، بالاضافة الى مدى الصحة الاقتصادية لهذا الاقتصاد واثبات المقدرة على النمو ، وكان هذا المحدد في صالح الاقتصاد المصرى الى حد ما لكن ليس بدرجة كبيرة بل بدأ يضعف تأثيره مع

انخفاض معدل النمو الاقتصادى مثلا عام ٢٠١١ الى ١,٨% . مما يعنى أنه بعد المرحلة الانتقالية هناك مجهودات كبيرة لابد أن تبذل في هذا المجال بحيث تؤدى إلى زيادة الطاقة الاستعابية للاقتصاد المصرى تحت ما يسمي باستراتيجية التحول نحو نهضة وانطلاق هذا الاقتصاد وتعافيه كما ذكرنا فيما سبق فى فترة تتراوح بين ٣-٥ سنوات وقد تمتد الى عشر سنوات قادمة .

- مدى التكامل الاقتصادى الاقليمي ومدى الانفتاح الاقتصادى على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وكان الاقتصاد المصري قد خطى خطوات جيدة في هذا المجال وكانت هناك محاولات لتفعيل الاتفاقيات الخاصة بالمشاركة الاقتصادية الدولية . فعقدت عدة اتفاقيات للمشاركة الدولية ، مثل المشاركة المصرية الأوروبية ، وانضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وكذلك انضمامها الى الكوميسا ، وغيرها من التكتلات الاقتصادية ، كذلك كانت هناك درجة متزايدة للانفتاح الاقتصادى علي العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي وكان لذلك المحدد بعض التأثيرات الايجابية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لكن لازال الأمر يحتاج الى المزيد من الجهد ما بعد المرحلة الانتقالية والوصول الى الاستقرار السياسي المنشود ووضوح التوجهات المستقبلية للاقتصاد المصرى في ظل الإدارة الجديدة .

خامسا : المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة من الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة

لعل من الضرورى الإشارة الى أن المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة تختلف في طبيعتها وأوزانها عن تلك المحددات المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر وان تشابها في بعض المحددات مثل مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته ، وبالتالى سنشير هنا الى أهم المحددات المؤثرة على الاستثمار الاجنبي غير المباشر ، على النحو التالي :

- سعر الفائدة العالمي ، وتحركاته لأن الاستثمار الاجنبي غير المباشر يحدد توجهاته نحو الأسواق على ضوء هذا المتغير أو المحدد وما إذا كان ينخفض أو يرتفع وقد لاحظنا مع انخفاض أسعار الفائدة العالمي وتأثر بعض الأسواق بالأزمة الاقتصادية العالمية وجدنا انه في عام ٢٠٠٨ ، و٢٠٠٩ ازداد صافي التدفق من الاستثمارات غير المباشرة الى مصر بشكل واضح ، وكل هذا يتم في اطار العلاقة التى تربط أسواق النقد بأسواق رأس المال .

- العائد على الاستثمار ، ومدى الربحية ([1]) وخاصة الأرباح الرأسمالية التى ستعود على المستثمر الأجنبي من استثماراته في محفظة الأوراق المالية وكان هذا المحدد هو السبب الى جانب عوامل أخرى في حركة الدخول والخروج للاستثمار الأجنبي غير المباشر في الاقتصاد المصرى والبورصة المصرية .

- الاستقرار الاقتصادى السياسي والأمنى ، وهو محدد مؤثر بقوة عند حدوث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي والأمنى كما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير حيت تحول رقم الاستثمار غير المباشر ليكون بالسالب كما رأينا في التحليل السابق وهو عكس ما حدث في عام ٢٠٠٥ مثلا عندما زاد زيادة غير عادية بسبب تعديل الدستور واجراء انتخابات رئاسية لأول مرة (يمكن الرجوع للجدول رقم (٣)) .

- التغير في سعر الصرف ، والاحتياطي من النقد الاجنبي ، حيث اتضح أن استقرار سعر الصرف يؤدى الي جذب هذا النوع من الاستثمار ويشهد على ذلك توجهاته فى الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ ويمكن أن نلاحظ أن تأثير الانخفاض في الاحتياطي من النقد الأجنبي قد ادى الى تحول الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالسالب في عام ٢٠١١ حيث أن محاولة السلطات النقدية وقف تدهور سعر الصرف باستخدام جانب من الاحتياطي النقدى الرسمى ، بزيادة المعروض من العملة الأجنبية . أى ضخ مزيد من الدولارات مما أدى إلى تآكل الاحتياطي ([2]) من النقد الاجنبي ويخلق موجه تشاؤمية لدى المستثمرين مما يدفع إلى حدوث موجة جديدة من التخلص من الأوراق المالية والخروج من السوق المحلية الذي يسوده التشاؤم ، والانخفاض في رصيد الاحتياطي ويعتبر من أهم المؤشرات التى تتابعها المؤسسات العالمية الدولية والمستثمرين الدوليين لترتيب الجدارة الائتمانية ومع انخفاض الجدارة الائتمانية والتصنيف ، فإن ذلك يدفع الى التخلص من الأسهم والأوراق لتلك الدولة ومن المعلوم أن التصنيف الائتماني لمصر انخفض خمس مرات عام ٢٠١٢ حيث وصل الى مستوى x (النجمة) أى أدنى مستوى من التصنيف الائتماني .

- مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد ومدى تأثره بالمتغيرات المحلية والاقليمية العالمية ، وخير دليل علي تأثير هذا المحدد ما حدث في ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير وما سببته مؤشرات الأداء الكلى للاقتصاد وكانت في معظمها مؤثرة بالسالب علي أداء الاقتصاد ككل .

---

[1]) حيث يستخدم الاستثمار من الشركات المعنية كوسيلة للتعرف على مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره :
- د. زينب توفيق السيد عليوة ، المستثمرون الأجانب فى البورصة المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٢ ، الجمعية العربية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ابريل ٢٠٠٦ .

[2]) انخفض الاحتياطى من النقد الاجنبى من ٣٦ مليار دولار إلى ١٥,١ مليار دولار فى مارس ٢٠١٢ .

سادسا : المحددات المؤثرة علي التدفقات الناتجة عن القروض الخارجية

ودون الدخول في تفاصيل كثيرة في هذا المجال حيث اتضح ان الاقتصاد المصرى كان يميل بدرجة أكثر نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر وغير المباشرة وبالتالى الاعتماد وبدرجة أقل على القروض الخارجية ، وبالتالي يمكن أن تشير الي أن المحددات التالية أثرت ويمكن أن تؤثر مستقبلاً في هذا النوع من التدفق .

- قدرة الاقتصاد علي سداد القروض ومواجهة أعباء القروض سواء من أقساط وفوائد ، وقد كان الاقتصاد المصرى منتظم دائما في سداد التزاماته من أقساط وفوائد وحتى بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ، يرتبط بذلك ايضا حجم الديون الخارجية وما إذا كانت ضخمة أم في الحدود والمعقولة وقد وصلت نسبة الدين الخارجي الى الناتج حوالى ١٥% خلال الفترة محل الدراسة ، اى حوالى ٣٥ مليار دولار وهو رقم ليس ضخماً بل يعطى مجالاً للاقتصاد لكي يقترض إذا تطلب الأمر ذلك كما يحدث في المحادثات التى تجرى في الوقت الراهن مع صندوق النقد الدولى للحصول على قرض يصل الـ ٣,٢ مليار دولار زادت إلى ٤,٨ مليار مع تشكيل وزارة د. هشام قنديل .

- قدرة المشروعات والجهات على توليد عوائد لسداد القروض ، كما حدث في قطاع الكهرباء في مصر وغيرها .

- مدى الجدارة الائتمانية للاقتصاد القومى ودرجة التصنيف الائتماني الذي وصل بعد ثورة ٢٥ يناير الى ادنى درجة له .

- معدل النمو الاقتصادى ، فكلما زاد كلما دل ذلك على قوة الاقتصاد وبالتالى زيادة فرصة فى الحصول على القروض وكلما انخفض كما حدث في عام ٢٠١١ انخفضت هذه القدرة على الاقتراض الخارجى .

- العلاقات الاقتصادية الاقليمية والدولية وخاصة المنظمات الاقتصادية الدولية ، ايضا من المحددات المؤثرة .

المبحث الخامس

مدى انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية والثورات العربية على التدفقات المالية الخارجية

لعل من الواضح من التحليلات التى اجريت للتدفقات المالية الخارجية ، مدى انعكاس المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية والثورات على تلك التدفقات وبدرجة اكثر تأثيراً للتدفقات الأكثر حساسية لهذه المتغيرات كما تابعنا عند تحليل التدفقات المالية الناتجة عن السياحة وكذلك الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر ويمكن أن نبرهن على هذا الانعكاس لتلك المتغيرات من خلال التعليق على تأثير متغيرين أو تغيرين كان لهما تأثيرهما الواضح على التدفقات المالية ذات الحساسية الشديدة وهما :

١- الأزمة الاقتصادية العالمية

٢- ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية

أولا: انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على التدفقات المالية الخارجية

منذ أن حدثت الأزمة الاقتصادية في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ ، نجدها قد انعكست بقوة على الاقتصاد المصرى كباقي معظم اقتصادات العالم ، وبالتالي كان لها انعكاسها الملحوظ على كافة انواع التدفقات المالية الخارجية في مصر والتى كانت محل الدراسة وخاصة بين عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ وبالطبع كان الانعكاس بالانخفاض والتأثير سلبي وذلك على النحو التالي ([1]):

- انخفاض التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية ، الي ٢٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بينما كانت ٢٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، بانخفاض حوالى ٤ مليار دولار في سنة واحدة ، ثم انخفضت الى ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ بانخفاض حوالى ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ ، وبالتالى مجموع ما فقده الاقتصاد المصرى من تلك التدفقات حوالى ٥,٥ مليار دولار في السنتين مجال تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

- انخفضت بشكل طفيف التدفقات الناتجة عن السياحة القادمة ، كما يلاحظ عام ٢٠٠٩ حيث انخفضت من ١٠,٨مليار دولار عام ٢٠٠٨ الى حوالى ١٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

[1]) يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (١) لتتبع التحليل المطروح هنا .

- أما التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية المقدمة من قناة السويس ، فقد انخفضت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ حيث انخفضت من ٥,١مليار دولار عام ٢٠٠٨ الى ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ، بينما انخفضت عام ٢٠١٠ الى ٤,٧ مليار دولار .

- انخفضت كذلك التدفقات الناتجة عن التحويلات الرسمية ([1]) في شكل منح عام ٢٠٠٩ حيث وصلت الى ٠,٧ مليار دولار بينما كانت ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . وايضا انخفضت التدفقات الناتجة عن التحويلات الخاصة بالعاملين المصريين بالخارج حيث وصلت عام ٢٠٠٩ الى ٧,٨ مليار دولار بعد ان كانت ٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ .

- وفيما يتعلق بالتدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، فقد اختلف تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على كل نوع من هذه التدفقات على النحو التالى :

* فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت التدفقات الناتجة بين عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ حيث انخفض من ١٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الى ٨,١ مليار دولار ثم انخفض عام ٢٠١٠ الى ٦,٨ مليار دولار اى انخفض ما بين السنتين حوالى ٦,٤ مليار دولار .
* على العكس تماماً كان سلوك ودرجة تأثير التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار غير المباشر (استثمار المحفظة اى محفظة الأوراق المالية) حيث زاد في عام ٢٠٠٩ ليصل الي ٩,٢مليار دولار بعد أن كان ١,٤ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٨ ، وحقق ايضا عام ٢٠١٠ حوالى ٧,٩ مليار دولار ، حيث وجد المستثمرون الأجانب في البورصة والسوق المصرى فرصاً أفضل عن باقي الاقتصادات والبورصات الأخرى فتم شراء أذون خزانة وأوراق مالية بحجم كبير بين السنتين كما ذكرنا من قبل .
* وكذلك حدث نفس الاتجاه فيما يتعلق بالقروض الخارجية في إطار العلاقة العكسية بين التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية ، حيث إذا انخفضت الأولي لابد أن تتجه الثانية للارتفاع والزيادة ([2]) فمع ملاحظة ان انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ كما ذكرنا ، فيمكن ملاحظة زيادة القروض الخارجية عام ٢٠٠٩ حيث وصلت الى ١,٣ مليار عام

---

[1]) يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (٢) لتتبع التحليل .
[2]) فى إطار التنافسية بين هذين النوعين من التدفقات .

٢٠٠٩ بينما كانت ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، ثم زادت الى ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠ ([1]) .

ولعل من الملاحظ أننا يمكن أن نصل الى نتيجة هامة من هذا التحليل ، حيث كان انعكاس وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سلبياً علي التدفقات المالية الناتجة من كل من الصادرات السلعية والسياحة وقناة السويس والتحويلات الرسمية والخاصة بالعاملين بالخارج وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انخفضت جميعها في سنتى تأثير تلك الأزمة ٢٠٠٩ /٢٠١٠ مع اختلافها فيما بينها في درجة التأثير .

وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالتدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقروض فقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية موجباً علي هذين النوعين من التدفقات، حيث زادت التدفقات المالية الخارجية من كل منهما وخاصة الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسلوكه المعروف كأموال ساخنة .

ثانيا : انعكاس ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية

منذ ان قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والثورات العربية ، نجدها قد اثرت وانعكست على التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى على النحو التالي :

- زادت التدفقات الناتجة عن الصادرات السلعية من ٢٣,٩مليار دولار عام ٢٠١٠ الي ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١١ ([2]) رغم انخفاض دعم الصادرات في تلك السنة الي عام ٢٠١١ ، وهو ما يحتاج الى أخذه في الاعتبار عند وضع الرؤية المستقبلية لما بعد المرحلة الانتقالية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد الحقيقي وخاصة السلعي .

- انخفضت التدفقات الناتجة عن السياحة من ١١,٦ عام ٢٠١٠ مليار دولار الى ١٠,٦ مليار دولار عام ٢٠١١ ، لكنها انخفضت اكثر من ذلك على استكمال عام ٢٠١١، وعام ٢٠١٢ وفي بعض التقديرات انخفضت الي من ٣٠%، ٤٠% حيث تشير أخر التقديرات أنها وصلت في مارس ٢٠١٢ حوالى ٨,٢ مليار دولار فقط .

- زادت التدفقات المالية الناتجة عن قناة السويس من ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ الى ٥,١ مليار دولار عام ٢٠١١ .

---

[1]) يمكن الرجوع إلى جدول رقم (٣) .

[2]) رغم أنها لم تصل إلى المستوى الذى وصلت إليه عام ٢٠٠٨ حيث كانت ٢٩,٣ مليار دولار .

- انخفضت التدفقات الناتجة عن التحويلات الجارية الرسمية في شكل منح الى ٠,٨ مليار تقريباً بعد العام ٢٠١١ بعد أن كانت مليار دولار تقريباً عام ٢٠١٠ . وعلي العكس زادت التدفقات الخاصة الناتجة عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى ١٢,٥ مليار دولار بعد ان كانت ٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ اى زادت حوالى ٣ مليار دولار فيما بين السنتين .

- انخفضت التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر معاً ما بعد ثورة ٢٥ يناير نظراً لحالة عدم الاستقرار الأمنى والسياسي الحادثة ، حيث انخفضت التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من ٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ الى ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بانخفاض بلغ حوالى ٤,٦ مليار دولار وكذلك انقلب رقم التدفقات الناتجة عن الاستثمار الاجنبي غير المباشر من رقم موجب حوالى ٧,٩ مليار دولار الي رقم سالب بلغ ٢,٦ مليار دولار وهو يمثل انخفاضاً كبيراً للغاية في هذا النوع من التدفق نظراً لطبيعته المعروفة وهروبه المفاجىء وانتقاله المفاجىء من سوق الى آخر عبر الأسواق العالمية وبالطبع تأثر بسوء مناخ الاستثمار في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير .

- أيضا انخفضت القروض الخارجية من ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠ الى ٠,٩ مليار دولار عام ٢٠١١ ، وهذا نتيجة طبيعة لانخفاض الجدارة الائتمانية والتصنيف الائتماني لمصر في عام ٢٠١١ .

<u>والخلاصة</u> إن تأثير ثورة ٢٥ يناير كمتغير محلى على التدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبي قد اختلف حيث كان له تأثيراً موجباً على كل من التدفقات الناتجة من الصادرات السلعية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وقناة السويس حيث زادت التدفقات المالية الثلاثة وهو ما يمكن تفسيره بأن هناك متغيرات اخرى كانت لها التأثير الموجب الأكثر على تلك التدفقات .

ومن ناحية أخرى انخفضت التدفقات الناتجة عن السياحة والتحويلات الخارجية الرسمية في شكل منح ، وكذلك التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، و الاستثمار الأجنبي غير المباشر وحتى القروض الخارجية ، وهي انخفاضات كبيرة في هذه التدفقات المالية الخارجية وهو ما سبب العديد من الأزمات والتأثيرات السلبية على أداء الاقتصاد المصرى يمكن ايضاحها على النحو التالي .

المبحث السادس

الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى فى الاجل المتوسط والطويل (ما بعد المرحلة الانتقالية)

أولا : الآثار الاقتصادية الناتجة عن انخفاض التدفقات المالية من السياحة والتحويلات الرسمية فى شكل منح والاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر والقروض الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير

١- انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي

حيث انخفض هذا الاحتياطي من ٣٦ مليار دولار مع بداية ٢٠١١ الى ١٥ مليار دولار في مارس ٢٠١٢ ، وفى تصريحات لرئيس الوزراء السابق الدكتور الجنزورى أن مصر فقدت ٨٠% من احتياطياتها من النقد الأجنبي والانخفاض في الاحتياطي كان بسبب انخفاض التدفقات المالية المشار إليها من ناحية ومن ناحية أخرى ضخ البنك المركزى أكثر من مرة مليارات الدولارات لمساندة الجنيه المصرى والحيلولة دون انخفاضه انخفاضاً كبيراً لما لذلك من آثار سلبية للغاية على الاقتصاد المصرى .

٢- انخفاض التصنيف الائتماني للاقتصاد المصرى

حيث تم تخفيض التصنيف الائتماني للاقتصاد المصرى من مؤسسات التصنيف الدولية بسبب انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي ، الناتجة كما ذكرنا عن انخفاض التدفقات المالية الخارجية ، وفى نفس الوقت بسبب الانقلاب الأمنى وعدم الاستقرار السياسي والأمني والقلاقل والأزمات التى أخذت تحيق بالاقتصاد وتؤثر على أدائه . وبالتالى تم تخفيض التصنيف الائتماني عدة مرات حتى وصل أدنى مستوى له .

٣- حدوث أزمات أنابيب البوتاجاز والبنزين والسولار

حيث حدثت هذه الأزمات في وقت واحد وعلى فترات ولازالت مستمرة ، وهي ناتجة عن نقص السيولة من النقد الأجنبي نتيجة لانخفاض التدفقات الى جانب سوء إدارة هذه الأزمات وافتقاد الكفاءة من جانب الحكومة القائمة بل هي متهمة من قبل البرلمان بأنها هي التى تفتعل هذه الأزمات ، الى جانب أسباب أخرى تتعلق بالممارسات الاجرامية من فلول النظام السابق ومحترفي الاجرام والكسب غير المشروع .

٤- تزايد العجز في ميزان المدفوعات

حيث أظهرت النتائج النهائية لميزان المدفوعات المصرى الى وصول هذا العجز في ٢٠١١ الى حوالى ١٠ مليار دولار بعد ان كان يحقق فائض عام ٢٠٠٨ ([1]) حوالى ٥,٤ مليار دولار.

٥- زيادة اللجوء الى الاقتراض الخارجي

حيث اتجه القائمون على الإدارة الاقتصادية في ظل هذا الانخفاض الشديد في التدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبي الى اللجوء الي الاقتراض الخارجي ولعل أكبر مؤشر على ذلك المحادثات الجارية حالياً مع صندوق النقد الدولى للحصول علي قرض قيمته ٣,٢ مليار دولار على ست شرائح مقابل تقديم الحكومة لبرنامج اصلاح اقتصادى جديد وبشرط توافق القوى السياسية الجديدة على هذا القرض ولا زالت المحادثات قائمة بالإضافة الي لجوء الحكومة المصرية الى الاقتراض من البنك الدولى ([2]) وصندوق النقد العربي ، والبنك الاسلامى للتنمية وبنك التنمية الافريقي وغيرها من الجهات لسد العجز والنقص في السيولة من النقد الأجنبي من ناحية وتمويل مشروعات التنمية من ناحية أخرى .

وتجدر الإشارة الى أن الاتجاه الى صندوق النقد الدولى والاقتراض الخارجي له أهداف أخرى تتعلق بحصول الاقتصاد على شهادة بالجدارة الائتمانية التى تسهل له تسوية معاملاته الاقتصادية الخارجية مع العالم الخارجي ، وقد أكد الصندوق في محادثاته وشهادته فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى " ان الاقتصاد المصرى لم ينهار ، ولكنه في مرحلة تحول ويدفع تكلفة التحول لكنه يمكن أن يتعافي في غضون سنتين وهي مدة برنامج الاصلاح الاقتصادى وخاصة ما بعد المرحلة الانتقالية ، بل لو انه وضعت له الاستراتيجية والرؤية المستقبلية الصحيحة التى تتراوح ما بين ٥- ١٠ سنوات فإنه يمكن ان يصبح من الاقتصادات العشرة الأولى الأكثر نمواً في العالم ..

وتشير الكثير من الدراسات والأبحاث من جهات عديدة الى ان الاقتصاد المصرى لو وضعت له رؤية واستراتيجية للتحول ذات محاور صحيحة وسليمة ، وكان القائمون على إدارته يتميزون بالكفاءة والشفافية وفي ظل أنه لديه قدرات وطاقات وإمكانيات هائلة على النمو ومن منطلق انه اقتصاد متنوع وسوق كبيرة للاستهلاك وقوى عاملة قادرة على الابداع والابتكار بالإضافة الي دوره وعلاقاته الاقليمية والدولية ، فإن ذلك كله كفيل بأن يصبح أكثر

---

[1]) يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (١) فى الملحق الاحصائى .
[2]) حوالى ١,٢ مليار دولار من البنك الدولى .

الاقتصادات نمواً في العالم خلال العشرين عاماً القادمة كما أشارت الى ذلك بعض مراكز الابحاث البريطانية مؤخراً.

ثانيا : الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصـــــرى في الاجل المتوسط والطويل ، ما بعد المرحلة الانتقالية

لعل محاولة وضع رؤية مستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسة وأخذاً في الاعتبار أن هذه الرؤية لا بد أن تمد البصر الي ما بعد المرحلة الانتقالية التى طالت اكثر مما يجب أى أننا يجب أن نتصور أن الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية يمكن أن تكون من منظور استراتيجي بمعني ان تكون ضمن استراتيجية للتحول يجب أن نسعي جميعاً لوضعها لنقل الاقتصاد المصرى من وضع هو عليه بكل تداعياته وأزماته واختلالاته الي وضع اقتصادى أفضل مما هو عليه ([1]) بالطبع وعلي الادارة الاقتصادية القادمة ان يكون لديها فكراً استراتيجياً كما حدث في الصين التى وضعت استراتيجية ٢٠٢٥ التى تعني أن الصين تسعي لأن تكون الاقتصاد الأول في العالم في عام ٢٠٢٥ وكذلك ماليزيا التى وضعت استراتيجية ٢٠٢٠ التى تسعي أن تكون ماليزيا ضمن العشر اقتصادات الأولي في العالم في عام ٢٠٢٠ ونحن نقترح مد البصر إلى ما بعد المرحلة الانتقالية للرؤية المستقبلية بحيث يكون حدها الأدنى من ٣-٥ سنوات كمدى متوسط وحدها الاقصى عشر سنوات كمدى طويل .

وفي هذا الاطار يمكن أن نبني الرؤية المستقبلية في اطار مجموعة من المعايير لعل من أهمها:

- تكلفة الحصول على التدفق المالي
- درجة حساسية التدفق المالى للمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية وكذلك الأزمات.
- صافي القيمة المضافة التى يضيفها التدفق المالى الى الاقتصاد القومي .
- لابد من مراعاة صافي التدفق المالى وليس اجمالى التدفق .

ولعل تلك المعايير وغيرها يمكن أن ترتب وتصنف التدفقات المالية الخارجية من حيث التكلفة والاعباء والمخاطر ، ومن حيث كونها تدفقات ريعية أو تدفقات نابعة من الاقتصاد الحقيقي .

---

[1]) ويقترح فى ذلك الدعوة إلى مؤتمر اقتصادى موسع يضم كل الأطياف والخبراء المتخصصين للاتفاق على تلك الاستراتيجية ومحاورها والنموذج التنموى الذى نطرحه هو تحقيق التنمية بأكبر قدر من العدالة الاجتماعية والكفاءة بحيث لا تطغى التنمية والكفاءة على العدالة أو تطغى العدالة على التنمية وبأقل درجة من الفساد .

وفي ضوء ذلك يمكن طرح الجوانب التالية للرؤية المستقبلية للتدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبي وتنميتها في الأجل المتوسط والطويل :

١. العمل على زيادة التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية المصرية بنسبة ٢٠% الي ٢٥% سنوياً من خلال إعادة هيكلة الصادرات السلعية وتعميق استراتيجية الانتاج من اجل التصدير وبناء قاعدة تصديرية قوية للسلع التى لمصر فيها ميزة نسبية بل والأكثر التى يكون للاقتصاد المصرى فيها ميزة تنافسية حالية ومحتملة وخاصة فيما يتعلق بالصناعة والصادرات الصناعية خصوصاً التى وصلت نسبتها في الاقتصاد التركى الى ٩٥% هذا بالإضافة الي تعميق المكون التكنولوجي والمعرفي (١) في تلك الصادرات وزيادة القدرات التنافسية وتحسينها بشكل مستمر وحل مشكلات المصدرين من خلال مجالس التصدير السلعية الموجودة بالفعل .

٢. العمل على استرداد قطاع السياحة عافيته من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بل والاستقرار الاقتصادى في نفس الوقت بحيث يعود الاقتصاد المصرى الى تحقيق تدفقات مالية خارجية من السياحة لتصل الى ١٢-١٥ مليار دولار سنوياً مع زيادتها على المدى الطويل بنسبة لا تقل عن ٢٠% من خلال تنويع المنتج السياحي وتسويق مصر سياحياً بدرجة أفضل وإدخال أنواع جديدة من السياحة والخدمات السياحية وتنمية الوعي السياحي بشكل عام وزيادة الطاقة الفندقية والاستثمار السياحى بشكل مستمر ، وتعميق العلاقات الخارجية وزيادة وتكثيف الاشتراك في المعارض السياحية وتعظيم الاستفادة من الموقع العبقرى الذي تتمتع به مصر .

٣. من الضرورى السعي بقوة الى زيادة التدفقات المالية الناتجة عن قناة السويس وخدماتها الملاحية من خلال الاستمرار في تطوير وتعميق المجرى الملاحى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تطوير منطقة القناة على جانبي المجرى الملاحى بإقامة المشروعات الاستثمارية التى تدر عائداً من النقد الاجنبي وتكون تلك المشروعات هي منصات للاستثمار من اجل التصدير وتقديم المزيد من الخدمات للسفن العابرة في القناة وبحيث يصبح محور قناة السويس مركزاً لوجستياً عالمياً ويقدر أن تدر هذه المشروعات بما لا يقل عن ٣٥ مليار دولار سنويا إذا نفذت واقيمت .

---

١) High tec.

٤. لابد من تركيز الاهتمام على زيادة تنمية التدفقات الناتجة عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج بإعطاء المزيد من الاهتمام لتنمية العنصر البشرى وإعداد الكوادر وتنمية مهاراتهم لتتوافق مع ما يتطلبه السوق العربي بل والسوق الافريقي من عمالة مدربة مؤهلة في مجالات معينة ، وعقد الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية بل والافريقية التى تكفل استمرار مد الأسواق بالعمالة المطلوبة وهنا يجب الأخذ في الاعتبار خطط التنمية والمشروعات التى تسعي الى إقامتها هذه الدول في المستقبل وحصر احتياجات هذه الأسواق من العمالة المصرية . فهناك فرص تلوح وخاصة بعد الثورات العربية علينا أن نقتنصها . فالسوق الليبى أعلن فى مارس ٢٠١٢ أن ليبيا تحتاج إلى مليون عامل مصرى فى الخمس سنوات المقبلة ، وهناك دول حوض النيل وحاجتها إلى زراعة ١٠ مليون فدان وبالتالى تحتاج إلى عمالة زراعية ، والفلاح المصرى والمهندس الزراعى المصرى الذى يزرع هذه المساحات. وهكذا هناك دول الخليج وكل ما هو مطلوب أن نتحرك فى هذا المجال من منظور استراتيجى لما أظهرته التدفقات الخارجية من تحويلات المصريين العاملين بالخارج من تزايد برغم ثورة ٢٥ يناير ، وما أحدثته عبر الفترة محل الدراسة من تأثير إيجابى على ميزان المدفوعات وخاصة ميزان العمليات الجارية .

٥. يجب العمل على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بدرجة أكبر من الاستثمار الأجنبى غير المباشر ، وبالتالى زيادة التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى تلك التدفقات ولن تحدث الزيادة المنشودة إلا بتحسين مناخ الاستثمار بشكل مستمر بكل مكوناته ، وتحديداً بتحقيق الاستقرار الأمنى والسياسى وتحسين مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى وزيادة قدراته التنافسية ، وإحداث تحسن فى إدارة السياسات الاقتصادية ، بل والعمل إقامة على تحالفات استراتيجية مع الشركات متعدية الجنسيات ، وتعميق التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعى ، بل والاتجاه إلى اقتصاديات المشاركة فى علاقاتنا الاقتصادية الخارجية بدرجة أكبر عمقاً وأكثر كفاءة ، والإندماج فى الاقتصاد العالمى والتسويق الجيد للاقتصاد المصرى وفرص الاستثمار الموجودة لديه بل والميزات التى يتمتع بها فيما يتعلق بحجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادى وغيرها .

ويجب أن يكون الهدف الاستراتيجى هو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى ١٠ مليار دولار فى الخمس سنوات الأولى لتصل إلى ٢٠ مليار دولار فى عشر سنوات .

أما فيما يتعلق بالتدفقات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فلابد أن نتعامل معها بحذر لما تتمتع به هذه الاستثمارات بالتقلبات العنيفة المفاجئة ، ورغم ذلك فلابد من التعامل معها والعمل على تعميق البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية وسوق المال فى مصر ، وتعميق الشفافية والحوكمة فى إدارة البورصة تحديداً ، مع الإشارة إلى أن البورصة المصرية بعد أن عادت للعمل ، وحدث فيها نوع من التحسن فى الأداء حيث أشارت بعض التقارير الدولية أنها أصبحت ثانى بورصات العالم نشاطا ولكن هذا لا يكفى ، بل لابد من تنشيط العمل فى سوق الإصدار جنبا إلى جنب مع سوق التداول ، وتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية فى البورصة ، وتنويع أدوات التمويل مثل إدخال صكوك التمويل الإسلامية فى التعامل وهكذا .

٦. فيما يتعلق بالاقتراض الخارجى ، فإننا على العكس نوصى بتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى كلما استطعنا أن نجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما زادت تلك الاستثمارات كلما اتجهنا إلى تقليل الاقتراض من العالم الخارجى ومن المنظمات الدولية ، ذلك لأن معظم الدول النامية تتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ ربع قرن بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية . إذن لابد من مراعاة أن لا يتزايد الاعتماد على القروض الخارجية إلا بالقدر الذى تتطلبه المرحلة التى يمر بها الاقتصاد وحاجة المشروعات والجهات المختلفة إلى القروض ، وبشرط أن يتولد عائد يكفى لسداد هذه القروض الخارجية.

الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي العربي في ضوء التغيرات العربية الاخيرة